دينار	الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	مدة الحبس	انوع المخالفة	الاقامة	الاسم
0	70.		سير	نابلس	جمال توفيق محمد نصير
٥	70.	l		السموع	حسين علي نصار
٥	70.	l		البلس	موسى عبد القادر جدعان
	٣0٠	اسبوع	ŧ	رام الله	جاسم عبد اللطيف النبالي
٥	70.		.	بيرزيت	نبيه سلامه نبيه
	40.		4	نابلس	خليل حافظ عبد الله البدري
٥	70.		t	القدس	قاسم محمود قاسم
٥	70.			اشخليل	محمد سعيد أحمد
٥	701				حسن احمد ابو اقویدر
٠.	40.	\		القدس	زهران اسكندر مصرجيان
	You		1	رام الله	فهمي عمد احمد صالح
۵	Y	}		ئابلس	غالب منيب النابلسي
	70.			الجازون	محمد عبد القادر النباني
۰	Y0.		ı,	بتونيا	لسيم محمد الزغير
	You			عمان	صادق حمد سلیم
٧١.		٤٢ يوماً	اقتناء سلاح ناري	معان	عوده عبد العزيز نصار
٥	70.	١١ يومآ	سير	رامالله	يعقوب سماره

خلاصة احكام جزائية صادرة عن محكمة صلح رام الله القضايا الجزائية التي اعيدت احكامها دون تبليغ

عان : الاربعاء ٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٥هـ . الموافستن ٣٠ آذار سنة ١٩٦٦م. العدد ١٩١٠

قانون رقم (۱۲) اسنة ۱۹۶۹

قانون التجارة

مطمة الله ات السلحة الارد

		الفصل الاول ـ انشاء سند السحب وصيغته	
		الفصل الثاني ـ مقابل الوفاء	
	:	الفصل الثالث - تداول سند السحب	
		الفصل الرابع - الضمان الاحتياطي	
· ·	٠.	المراقع المراقع المالية المالية المراقع المراق	

التجارة	قانون	فهرس
		•

	الكتاب الاول ـــ التجارة والثجار
المادة ١ ــ المادة ٥	الباب الاول ــ احكام عامة
A = 7 .	الباب الثاني ــ الاعمال التجارية
	الباب الثالث ـــ التجار
10 1 - 4 1	الفصل الاول ــ التجار واهليتهم
: Y1 = 17 e	الفصل الثاني ـــ دفاتر التجارة
TV = - YY =	الفصل الثالث ـــ سجل التجارة
	الباب الرابع ــ المتجر والعنوان التجاري
79 1 - YA 1	الفصل الاول ــ المتجر
0. 1 - 1.	الفصل الثاني ـــ العنوان التجاري
	الكتاب الثاني ـــ العقود التجارية
المادة 10 ــ المادة 10	الباب الأول ــ احكام عامة
77 7	الباب الثاني ــ الرهن التجاري
V1 " - 11 "	الباب الثالث ــ عقد النقل
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	الباب الرابع ــ الوكالة التجارية والوساطة والسمسرة
A7 A	الفصل الاول ــ الوكالة التجارية
1A AV .	الفصل الثانى ـ الوكالة بالعمولة
1.0 " - 44 "	الفصل الثالث ـ السمسرة
177 1 - 1.71	الباب الخامس ـ الحساب الجاري
	الكتاب الثالث ـ الأوراق التجارية
	الباب الاول ـ سند السحب (السفتجة)
144 " - 148 "	الفصل الاول ـ انشاء سند السحب وصيفته
18. a - 189 a	الفصل الثاني ـ مقابل الوفاء
17: 1 - 181 1	الفصل الثالث - تداول سند السحب
171 0 - 171.0	الفصل الرابع - الضمان الاحتياطي
W	الأستين المستوال والعوال والمساول المستوال والمساول المستوال والمساول المستوال والمساول المستوال والمساول والمس

الفصل السادس ـ المطالبة والرجوع او عدم الوفاء ١ – رجوع الحامل المادة ١٨١ – ٢ _ الاحتجاج 14A « -- 1AY « الفصل السابع ـ التدخل ١ - احكام عامة المادة 199 ٢ القبول بطريق التدخل المادة ۲۰۰ م ۲۰۰ الفصل الثامن ـ تعدد النسخ والصور 717 « -- 7·A « الفصل التاسع ـ التحريف - 717 a الفصل العاشر ـ التقادم 177 a - 718 's الباب الثانى ـ السند لامر (الكمبيالة او السند الاذنى) 777 E - 777 E الباب الثالث - الشيك

الفصل الاول ـ انشاؤه وصيغته 77X = - 77X = الفصل الثانى ـ تداول الشيك 727 a - 779 a الفصل الثالث - الضمان الاحتياطي - YEE " الفصل الرابع ـ تقديم الشيك ووفاؤه Y00 4 - Y10 8 -الفصل الخامس ـ الشيك المسطر والشيك المقيد بالحساب 1 707 " POT -77. 4 الفصل السادس . الرجوع بسبب عدم الوفاء 717 6 - 771 C الفصل السابع ـ الاحتجاج 17A 4 - 77V 4 الفصل الثامن .. تعدد النسخ YV. « - Y74 « الفصل التاسع التحريف 777 a - 771 a الفصل العاشر ـ التقادم YA1 « - YYY « الفصل الحادي عشر _ احكام عامة الباب الرابع ـ سائر الاسناد القابلة لللأنتقال بالتظهير YAY " - YAY " * 3AY - * PAY الباب الخامس ـ القيم المنقولة

الكتاب الرابع ـ الصلح الواقي والإفلاس 710 4 - 79 V الباب الاول ـ الصلح الواقي * 114 - 1 374 الفصل الاول ـ شهر الافلاس 777 E - 770 E الفصل الثاني _ اثار شهر الافلاس

الباب الثاني الافلاس

نحى النسبة للفعل ملك الملكة للوالانبدالهاتمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره عجلسا الاعياق والنواب نصادق عن القانون الآتي و نأمر باصداره وإضافته الى قوانين الدولة .-

قانون رقم (۱۲) ۱۹۶۳

قانون التجارة

الكتاب الاول التجارة على وجه عام والتجار والمؤسسات التجارية

> الباب الاول احكام عامة

٢ - يتضمن هذا القانونمن جهة القواعد المختصة بالأعمال التجارية التي يقوم بها اي شخص مهــماكانت صفته القانونية ويتضمن من جهة اخرى الاحكام التي تطبق على الاشخاص الذين اتخدوا التجارة مهنة .

١ ـــ اذا انتفى النص في هذا القانون فتطبق على المواد التجارية احكام القانون المدنى .

٢ ــ على ان تطبيق هذه الاحكام لا يكون الا علىنسبة اتفاقها مع المبادىء المختصة بالفانون التجاري .

اذا لم يوجد نص قانوني يمكن تطبيقة فللقاضي ان يسترشد بالسوابق الفضائية واجتهاد الفقهاء وبمقتضات ألانصاف والعرف التجاري

المادة - ع

١ - على القاضي عند تحديد اثار العمل التجاري ، ان يطبق العرف السائد الا اذا ظهر ان المتعاقسة بين قصلوا مخالفة احكام العرف او كان الغرف متعارضًا مع النصوص القانونية الالزامية . ٢ – ويعد الغرف الخاص والعرف المحلي مرجحين على العرف العام .

الفصل الثالث _ اجراءات الافلاس المادة ٣٣٨ ــ المادة ١٥٠ ١ ـ هيئة التفليسة ٢ ـ ادارة موجودات المفلس TYY . - TO1 . ٣ ـ تثبيت الديون على الفلس 474 E - 474 E الفصل الرابع ـ حلول قضايا التفليسة ١ - الصلح البسيط المادة ٣٨٣ ــ المادة ٨٠٤ ٢ ـ اتحاد الدائنين 1 P.3 - 1 773 ٣ ـ الصلح بتنازل المفلس عن موجوداته £Y£ s ٤ ـ اغلاق التفليسة لعدم كفاية الموجودات 1 073 - 173

الفصل الخامس ـ الحقوق التي يحتج بها على التفليسة ١ ـ اصحاب الديون على عدة مدينين \$7. " - ETV "

* 173 - * PT3 ٢ ـ الاسترداد والامتناع عن التسليم

117 0 - 11. s ٣ ـ اصحاب الديون المضمونة برهن اوامتياز على منقول

٤ ـ اصحاب الديون المضمونه برهن او تأمين على عقار 11A a - 111 a

ه ـ حقوق زوجة المفلس 107 " - 119 " الباب الثالث ـ اجراءات المحاكمة البسيطة 100 a - 101 a

الباب الرابع . الافلاس التقصيري او الاحتيالي 1 701 - 1 073

الباب الخامس ـ اعادة الاعتبار 177 e - 177 e

الباب السادس ـ احكام متفرقة £A. . - £VV . . .

5

WHAT I MAD

1 B. Wall to the sail Markey

Ball to the species

1978 Carl Coxxx

All arms Markey

المادة ــ ٧

تعد اعمالا تجارية بحرية :

أ _ كل مشروع لانشاء او شراء بواخر معدة للملاحة الداخلية او الخارجية بقصد استثارها تجارياً اوبيعها وكل بيع للبواخر المشتراة على هذا الوجه .

ب ــجميع الارساليات البحرية وكل عملية تتعلق بهاكشراء او بيع لوازمها من حبال واشرعة ومون .

ج ــ اجارة السفن او التزام النقل عليها والاقراض او الاستقراض البحري .

د ــ وسائر العقود المختصة بالتجارة البحرية كالانفاقات والمقاولات على اجور البحارهوبدلخدمتهم او استخدامهم للعمل على بواخر تجاربة .

المادة ــ ٨

١ — جميع الاعمال التي يقوم بها التاجر لغايات تجارية تعد تجارية ايضافي نظر القانون .

٢ – وعند قيام الشك تعد اعمال التاجر صادره منه لهذه الغابة الا اذا ثبت العكس .

الباب الثالث

التجار

الفصل الاول

للتجار على وجه عام والاهلية المطلوبة للاتجار

المادة - ٩

Adollary at the

أ ـ الاشخاص الذين تكون مهتنهم القيام باعمال تجارية .

بـــ الشركات التي يكون موضوعها تجاريا .

٢ ــ اما الشركات التي يكون موضوعها مدنيا ولكنها انخذت صفة الشركات المساهمة المحـــدودة والعادية فتخضع لجميع الترامات التجار المعينة في الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب .

ان الافراد اللدين يتعاطون تجارة صغيرة او حرفة بسيطة ذات نفقاتعامة زهيدة بحيث يعتمدون فىالغالب على مساعيهم البدنية للحصول على ارباح قليلة لتأمين معيشتهم اكثر من استنادهم الى رأس مالهــــم النقدي كالبائع الفلواف او البائع بالمباومة أو اللهن يقومون بنقليات صغيرة على البراو سطح الماء لا يخضعون للواجبات المختصة بالدفاتر التجارية ولا لقواعد الشهر ولا لاحكام الافلاس والصلح الواقي المنصوص عليهافي هذا القانون

ان البورصات التجارية والمعارض والاسواق والمخازن العامة والمستودعات وسائر المنشآت المعدة للتجارة تخضع على قدر الحاجة لقوانين وانظمة خاصة .

الباب الثاني

الاعمال التجارية

الماده ــ ٢

١ - تعد الاعمال التالية بحكم ماهيتها الذاتية اعمالا تجارية برية :

أ ـ شراء البضائع وغير ها من المنقولات المادية لاجل بيعها بربح ماسواء بيعت على حالتها ام بعد شغلها

ب - شراء تلك الاشياء المنقولة نفسها لأجل تاجيرها او استثجارها لأجل تأجيرها ثانية .

جـ البيع او الاستئجار او التأجير ثانية للأشياء المشتراة او المستأجرة على الوجه المبين فيما تقدم

د ــ اعمال الصرافة والمبادلة المالية ومعاملات المصارف العامة والمخاصة .

ه ــ توريد المواد .

3

و ــ اعمال الصناعة وان تكن مقترنة با ستثمار زراعي الا اذا كان تحويل المواد يتم بعمل يدوي بسيط

ز ــ النقل برا او جوا او على سطح الماء .

-ه -- العمالة والسمسرة :

ط ــ التأمين بالواعه .

ي ــ المشاهد والمعارض العامة .

ك ــ الترام الطبح . و المنظم المنظم

ر التخزين العام . ال بـ التخزين العام .

م - المناجم والبترول . م م - المناجم والبترول . **ن - الاعبال البتارية** .

س – شراء العقارات لبيعها بربح .

سلسكان الإنبالية الإنبالية والدارية الدورة والدارية المارية الانبيان والمارية ١ - وتعد كللك من الإعمال للجبادية البزية بحكم لهاجيتها اللباتية الاحملك نالتي يمكسن إعتبارها مماثلة للاعمال المستعاد المستعاد المستعاد المعلى المرسي الم العرف المام . التابلة والمتلع عائما المعلى

كل من اعلن في الصحف او النشرات او ايةواسطة اخرى عن المحل الذي اسمه وفتحه للأشتغال بالأعمال التجاريه يعد تاجرا وان لم يتخذ التجاره مهنه مألوفة له .

لا يعد تاجرا من قام بمعاملة تجارية عرضا الا ان المعامله المذكوره تكون خاضعة لأحكام قانون النجاره.

المادة – ١٣

لا تعد الدولة ودوائرها ولا البلديات واللجان والنوادي والجمعيات ذات الشخصية الاعتبارية مسن التجار وان قامت بمعاملات تجارية الاان معاملاتها المذكوره تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة .

المادة - ١٤

اذا اشتغل الموظفون والقضاة الممنوعون من الاتجار قانونا بالمعاملات التجاربةفتشمالهم الاحكام القانونية المتعلقة بالصلح الواقى والافلاس .

المادة _ ه ا

تخضع الاهلية التجارية لاحكام القانون المدنى .

القصل الثاني

دفار التجارة

المادة - 11

يجب على كل تاجر ان ينظم على الأقل الدفاتر الثلاثة الاتية :

ــ دفتر اليومية ويجبان يقيد فيه يوما فيوماً جميع الاعمال التي تبود بوجه من الوجوه الى عمله التجار ي وان يقيد بالجمله شهرا فشهرا النفقات التي انفقها على نفسه واسرته .

ب - دفترصور الرسائل و يجب إن تنسخ فيه الرسائل والبرقيات التي يرسلها كما يحفظ به ويرتب الرسائل اواليرقبات التي يتلقاها .

ح ـــ دفعر الجرد والميزانية اللمان يجب تنظيمهما مرة على الاقل في كل صنة .

يجب الدينظيم المغافر الفجارية الاجبارية بحسب التاريخ ويلا يُهاض ولافراغ ولا تقل الى الهامش ولا محونولا تخليفان النطوقا ووالسار والمار والمار والمارية

المادة - ١٨

يجب ترقيم الدفاتر الماكورة والتأشير عليها وتوقيعها من مراقب السجل التجاري .

يجب على التاجر ان يحفظ الدفاتر بعد اختتامها مدة عشر سنوات.

تسلم الدفاتر بكاملها او نسخ عنها الى القضاء في احوال الارث وقسمة الاموال المشتركة والشركةوالصلح الواقى والأفلاس وفي الاحوال المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

 ١ – فيماعدا الاحوال المذكورة في المادة السابقة بمكن على الدوام عرض الدفاتر التجارية او المطالبة بابرازها لاستخلاص ما يتعلق منها بالنزاع .

٢ – والقاضى أن يأمر من تلقاء نفسه بابراز الدفاتر المذكورة للغاية ذاتها .

الفصل الثالث

سجل التجارة

المادة ــ ۲۲

١ ــ سجل التجارة يمكن الجمهور من الحصول على المعلومات الوافية عن كبل النجار والمؤسسات النجارية في

٢ — وهو أيضاً اداة للشهر يقصد بها جعل محتوياته نافذة في حق الغير عند وجود نص قانون صريح بهذا المعنى .

٣ – يمنح التجار والمؤسسات التجارية ميعاداً للقيام بمعاملات التسجيل في سجل التجارة وفق احكام هذا القانون والانظمة التي توضع بمقتضاه .

يجري تنظيم السجل النجاري وطريقة النسجيل فيه ونن الشروط الني تحددها الانظمة الصادرة بمقتضى

كل تاجر او موسسة تجارية له او لها مركز رئيسي خارج المملكةوفرع او وكالة في المملكة يجب تسجيل اسمه او اسمها خلال الشهر الذي يلي فتح الوكالة او الفرع في سجل التجارة شريطة ان يكون الوكيل أو المدير المسوول في المملكة عن الفسرع او الوكالة اردني الجنسية مع مراعــــاة احكام قانون الشركــــات بشأن تسجيل

الخضع الشركات لاحكام القالون الخاص بتسجيلها

احكام عامة

المادة ــ ٢٦

١ ــ اذا توفي ناجر او انقطع عن تعاطسي تجارته ولم يكن قد تفرغ لاحد عـــن محله التجاري وجب شطب التسجيل المختص به في سجل التجارة .

٢ - ويجرى هذا الشطب مباشرة بمقتضى قرار يصدره مراقب سجل التجارة .

المادة ــ ۲۷

١ - كل قيد في سجل التجارة لم يحدد له ميعاد في المواد السابقة يجب طلب اجرائه في خسلال شهر يبتدي من تاريخ الوثيقة او العمل الذي يو اد قيده .

٢ – أما الاحكام والقرارات فيبتدئ ميعادها من يوم اصدارها .

المادة ــ ۲۸

ان جميع التسجيلات والقيود في سجل التجارة تجري بعد تصريح يقدم وفـــاقاً الصيغ المنصوص عليها في

المادة ــ ٢٩

لا يجوز لمراقب سجل التجارة ان يرفض اجراء القيود المطلوبة ألا اذاكانت التصريحات المقدمة لا تشتمل على كل البيانات المنصوص عليها

المادة ــ ۳۰

١ – يجوز لكل شخص ان يطلب اعطاءه نسخة عن القيود المدرجة في السجل مقابل رسم محدد في الانظمة المرعية:

٢ – لمراقب السجل عند الا قتضاء ان يعطي شهادة بعدم وجود قيود .

٣ – ويصدق مراقب السجل على مطابقة النسخ للاصل . is the first probability of the second of the second seco

لا يجوز ان يذكر في النسخ التي يسلمها مراقب السجل .

أ- الاحكام الملنة للافلاس اذاكان الملش قد ايسرد اعتباره

بْ - الْآحِكَامُ الْقَاضِيَّةُ بِالْحَجْرُ أَوْ بِاقَامَةً مُسَاعِد قضائي إذاكان قد صَلَّو القوار برفع الحجر أو البساغة.

كل تاجر وكل شركة ملزمين بالتسجيل يجنب عليهما ان يذكرا المكان الذي سجلا فيه ورقم هذا التسجيل سلميه براسلامها وفزانتها عها ومذكرات الايصال والتعريفات والمنشور لمايته نويطان المطبوحات الصناجرة ضهما ت

To should be objected in the comparison of a second state of

١ حكل تاجر او وكيل شركة أو مديرها لا يُطلب في المراعبة المنصوص عليها أخبراً بالفيود الإجبارية إو لابلد كو ما يجب ذكره على المراسلات او الفواتير وغيرها من المطبوعات الصادرة عن عسله يعاقب بعرامة لا تتجاوز عشم من ديناراً .

٢ _ تحكم بهذه الغرامة المحكمة الصلحية بناء على طلب مراقب سبحل النجاوة يحسب الاصول

٣ _ وتأمر المحكمة باجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً وإذا لم يجر المحكوم عليه القيد في أثناء هذا الميعاد فيحكم بتغريمه دينارا عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد الحكم الاول.

١ حكل بيان غير صحيح يقدم عن سوء نية للنسجيل أو للقبلة في سجل التجارة يعاقب مقدمه من المحكمة المختصة بغرامة من عشرة دنانير الى مائة دينار وبالحبس من شهر واحد الى ستة اشهر او باحدى هانين|العقوبتين .

٢ ـــ ولا خول ذلك دون العقوبات التي يمكن الحكيم بها وفاقاً للقوانين الحاصة ولقانون العقوبات من اجســل الحرائم الناشئة عن البيان غير الصحيح .

٣ ــ والممحكمة الحز اثية التي تصدر الحكم ان تأمر بتصحيح البيان المشار اليه على الوجه الذي تعينه .

المادة. ج. ٣٥

١ – البيانات المسجلة سواء اكانت اختيارية ام اجبارية تعتبر فإفذة في حق الغير اعتبارا بهن تسماريخ تسجيلها.

٧ — ولايحول تطبيق العقوبات المتقدمه دون نفاذ هذه الفاعدة .

The the state of the secretary state of the state of

يتمتع كل شخص طبيغي أو اعتبازي عند التقاضي في المحاكم او المراجعة نحقوق تجارية لدى أية دائرة او موسسة عامة بالاهلية التي يحوزها بموجب القانون المدنى او قانون الشركات الساري المفعول.

منطرل محكمة المدابة المختصة في كل خلاف يقع بين مراقب السجل واصحاب العلاقة بشأن التسجيل والقيد في سجل التجارة بناء على استدعاء باشعار يقدم لها ، وتضكر قرارها ــ بعد سياع اقوال الطرفين ــ ويكون هذا القرار قابلا للطعن فيه بالطرق القانونية والمراكبة المناه والمرافق والمرافق والمرافق والمرافق والمرافق و المراجعة المنظمة الم

المتجر والعنوان التجارى الله الإحداد من الله إلى المن المائد : " **الله الله الله المن المناف**ل المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع ا

TA - Sall

١ - يتكون المتبخر قانيةًا من إعل التاجز وهي الحقوق المتعبلة به ...

办

بيشتمل المنجر على مجموعة عناصر مادية وغير مادية تخطف بحسب الاحوال وهي خصوصاً ب الزبائس والاسم والشعار وحق الايجار والعلامات الفارقة والبراءات والاجازات والرسوم والنماذج والعدد الصناعية والاثناث التجاري والبضائع .

المادة ـ ٢٩

ان حقوق مستدر المنجر فيها يختص بالعناصر المختلفة المبينة في المادة السابقة تعين بمقتضى القوانين الحاصة المتعلقة بها او بمقتضى المبادئ العامة في الحقوق .

القصل الثاني

العنوان التجارى

المادة ــ • ٤

ا حل كل تاجر ان يجري معاملاته وبوقسع اوراقسه المتعلقة بالتجارة باسسم معسين يطلق عليه العنوان
 التجاري .

٢ – وعليه ان يكتب عنوانه في مدخل متجره .

ادة - ١٤

١ ــ يتألف العنوان التجاري من اسم التاجر ولقبه .

٢ -- يجب ان يختلف العنوان بوضوح عن العناوين المسجلة قبلا .

التاجر ان يضيف ما يشاء الى عنوانه التجاري بشرط ان لا تحمل هذه الاضافة الغير على فهم خاطى مفيما
 يتعلق بهويته او باهمية تجارية وسمعتها او بوضعه الملل او بوجود شركة او بنوحها .

المادة ــ ٢٤ .

 اذا اراد تاجر فتح فرع في غير المركز الذي سجل فيه عنوانه التجاري وكان هناك تاجر اخر قد سجسل العنوان التجاري نفسه فعلى ذلك التاجر إضافة ما يميز عنوانه عن عنوان التاجر الاخر المسجل في ذلك المركز .

للادة ــ ٣

١ - لا يجوز فصل العنوان التجاري عن المتجر والتفرغ عنه مستقلا عن المتجر .

٢ – التفرغ عن المتجر لا يشمل العنوان التجاري ما لم ينص على ذلك صراحة أو ضمناً.

المادة - 22

الحيكون الشخص الذي تمثّلك عنواناً تجارياً تبعاً لمتجر مسؤولاً عن النزامات المتفرغ المترتبه عليسه بالعنوان المدكور ، ويكون مالكاً لحقوقه الناشئة من تجارته.

والمناج والشقط المبينو المهالم حولت عنها في حارة الماية إيصاء مضي مسيس به الملك إعتبارا من تاريخ التفرغ

المادة ــ وع

لا يكون الشخص للفرغ له عن متجر دون العنوان التجاري مسؤولاعن|الترامات المتفرغ ما لم يكن هنالك اتفاق مخالف مسجل في سجل التجارة .

الادة ـ ٢٤

· - على الشخص الذي تملُّك عنو إنا تجاريا إن يضيف اليه ما يدل على استخلافه .

٢ ــ من وافق على استعمال عنوانه التجاري من قبل الشخص المفرغ له خلافا لما ذكر يكون مسؤولا عـــن
 الالترامات التي عقدها الخلف بالعنوان المذكور .

٣ ـــ ويشترط في ذلك ان لا يتمكن الدائنون من تحصيل حقوقهم من الخلف عند تنفيذ الحكم الصادر بحقه

المادة - ٤٧

١ كل من وضع قصدا عنوان غيره التجاري على منشورات او غلافات او في رسائل واوراق تجاريه او على رزم وربطات او على بضائع واشياء اخرى بلون حق وكل من باع او عرض للبيع اموالا موضوعاعليها بالصورة الملكورة عنوان تجاري لغيره يعاقب بالحسن مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجارز السنة او بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تتجاوز مائتي دينار .

 ٢ - تتوقف اقسامة دعوى الحق العام في الجوائم المنصوص عليها في هذه الماده على اقامة السدعوى بالحقوق الشخصة .

٣ ـــ ويجوز ان يترك المدعي الشخصي دعواه بعد اقامتها وفي هذه الحاله تسقط الدعوى العامة .

 ٤ ـ وفي جميع الاحوال يجوز النيابة العامة ان تحرك دعوى الحق العام اذا وجدت ان المصلحه العامة نقتضي بذلك .

المادة - ١٨

كل من خالف احكام المادتين (٤٠ و ٤١) يعاقب بغرامه لا تتجاوز عشرة دنانير .

المادة – ٩

١ -- اذا استعمل عنوان تجاري باية صورة كانت خلافا للأحكام المدرجة في هما الفصل فلمري الشأن ان يطلبوا
 منع استعمال ذلك العنوان التجاري او شعلبه ان كان مسجلا .

٢ - وللأشخاص المتضررين ان يطلبوا التعريض عبا لحق بهم من ضرر سواء أكان استعال العنوان عن
 قصد او عن تقصير ؟

للدة ــ • ٥

١ - يكون عنوان الشركات التجاريه وفق الاحكام القانونية؛الخاصة بكل فوع منها ٦

٢ -- وتطبق بنقأتها إحكام هذا الفصل التي لا تتعارض مع قانون الشركات الساري المفعول ٢

للادة ساءه

١ ــ في المواد التجارية يسقط بالتقادم حق الادعاء بمرور عشر سنوات ان لم يعين اجل اقصر..

٢ _ ويسقط بالتقادم حق الاستفادة من الأحكام المكتسبه قوة القضية المقضية بمرور خمس عشرة سنه .

المادة ــ ٥٩

١ ـــ ال عقود البيم والقرض والتأمين وجميع العقو دالتي لم تحددتو اعدها في هذا القانون تخضع القانون المدنى والعرف ،

٢ ــ ان عمليات البورصة سواء اكانت على اوراق مالية أم على بضائع تنخضع القواعد المختصة بالنواع العقود
 المختلفة التي تتخذ شكلها أو تتصف بها / وثلانظمة الخاصة بالبورصات التجارية .

٣ ... اما العقود المختصة بالتجارة البحرية فتخضع لقانون التجارة البحرية .

الباب الثاني

الرهن التجارى

المادة ـ ٠٠

الرهن التجاري الخاضع للقواعد المحددة فيها يلييوُمن بموجبه الدين التجاري .

المادة ـــ ٢١

١ – فيها خلا القيود التالية يثبت الرهن بجميع طرق الاثبات .

٢ ــ يجري رهن السند الاسمي بمعاملة انتقال على سبيل التأمين تسجل في سجلات المحل الذي اصدر السســـد
 وعلى السند نفسه .

 ٣ ــ اما السند لامر فيجري الرهن عليه بتظهير تدرج فيه عبارة (القيمة وضعت تأمينا) او عبارة اخرى بالمعنى نفسه .

٤ ـــ وأما الديون العادية المترتبة لشخص معين فيجري الرهن عليها في كل الاحوال بسند مكتوب ذي تاريسخ
 ثابت يبلغ للمدين الذي اقيم الرهن على دينه .

المادة -- ٢٢

لا ينتج عقد الرهن انرا بصفته رهنا اذا بقي المرهون في حيازة المدين بحيث يظهر في اعتبار الغبر كأنه لا
يزال جزما من ثروته الحرة ينال بواسطته تقة جديدة للاستدانه بل يجب أن يسلم المرهون الماللدائن وأن
يبقى في حيازته أو في حيازة الغير يبقيه لحسابة ...

٢ - ويكفي ليمد التشليم حاصلا ان تسلم مفاتيح المحل المشتمل على البضائع والاشياء المهورنة مقفلا بشرطان
 يكون هذا المحل غير حامل الرحة باسم المدين أو ان يسلم سند مقابل تلك الاشياء منطبق على العرف التجاري :

الكتاب الثاني

العقود التجاريسة

الباب الاول

حكام عامة

المادة ـــ ١ ه

لا يغضع اثبات العقود التجارية مبدئيا للقواعد الحصرية المرضوعة المقود المدنية ، فيجوز اثبات العقود المشار اليها بجميع طرق الاثبات / مع الاحتفاظ بالاستثناءات الواردة في الاحكام القانونية المخاصة .

لادة ــ ٢٥

١ – في المواد التجارية يجزز اثبات تاريخ السند العادي بالنسبة الى الغير بجميع طرق الاثبات . ٠٠٠٠٠٠

٢ ــ ان تاريخ الاسناد القابلة للتداول وتاريخ تظهيرها يغدان صحيحين الى ان يثبت العكس

llics - we

٢ – وتطبق هذه القرينة على كفلاء الدين التجاري

المادة عم

يعتمد في اثبات العدل والثمن الدارج على اسعار البورصة والتسعيرات ان وجدت ما لم يوجد اتفاق مخالف

كل الترام تجاري يقصد به القيام بعمل او بخدمة / لا يعد معقودا على وجه مجانى / واذا لم يعين الفريقان ججرة او عمولة او سمسرة فيستحق الدائن الاجر المعروف في المهنة .

١ – لا يحق المحكمة في المواد التجارية ان تمنح مهلاً الوفاء الا في ظروف استثنائية .

 لا يلحق اللوبي الذي طلب من المحكمة فسخ العقد أن يطلب التنفيذ بعد ذلك / أما الذي قدم طلب التنفيذ فبحق له أن يبدله بطلب السنخ ج

٣ - لا يقبل انفاذ الالترام بعد اقامة دعوى الفسخ ه

ادة س∨ه

ان عدم تفيد احد الأفتر امات في الفتود كات الالترامات المتنابعة بيخوان الفريق الذي قام نما بحب عليه أن يعالب فسخ العد فيها يعظم، بجنيع الالترافات التي لم تنفذ، ولا يجهل فيالفيدون حقد في المظالمة بالتعويض،

المادة ــ ٢٩

الدة ــ ٧٠

يتم عقد النقل حينًا يتمنق الفريقان على عناصره وشروطه حتى قبل تسليم الشيُّ الى الناقل من قبل المرسل الا اذا انفق الفريقان صراحة او ضمناً على تأخير ابرام العقد الى ما بعد التسليم .

المادة ـــ ۷۱

١ - اذاكان المنقول اشياء ، وجب على المرسل ان يعسين بوضوح الناقل عنوان الشخص المرسل اليمومكان
 التسليم وعدد الطرود ووزنها ومحتوياتها ومهلة التسليم والطريق التي يلزم انباعها .

٢ ــ واذا وجد في الطرود اشياء ثمينة وجب عليه ان يعلم الناقل بوجودها وبقيمتها .

دة - ۲۲

1 حيكون الناقل مسوولا عن هلاك الاشياء وعن تعييها او نقصانها فيها خلا الاحوال الناشئة عن القوة الفاهرة او
 عن عيب قديم في المقتول او عن خطأ المرسل.

٢ ــ ان اقامة البينة على هذه الاحوال المبرئه من النبعة تطلب من الناقيا إلا اذا تحفظ عند الاستلام من جراء
 عيب في حزم البضاعة ، وهذا التحفظ يولند لمصلحة الناقل قرينة يحق للمرسل او المرسل اليه ان يطعنا فيها
 عند الاقتضاء .

المادة ــ ۲۳ ا

المرسل اليه حق في اقامة المدعوى مباشرة على الناقل من أجل العقد الذي عقده الناقل مع المرسل ، وبهذه المدعوى يتسنى له ان يطالبه بالتسليم او باداء بدل التعويض عند الاقتضاء لعدم أتمام العمل كله او بعضه .

المادة ــ ٧٤

على الناقل ان يعلم المرسل اليه حالا بعد وصول البضاعة .

المادة ــ ٥٧

للناقل امتياز على الاشياء المنقولة لاستيفاء بدل النقل وتفرعاته وله ايضاً الحق في حبسها .

المادة ــ ۲۷

ان الحق في اقامة الدعوى على الناقل يسقط بالتقادم بعد سنة تبتدى من يوم النسليم في حالة وجود التعبب ، ومن اليوم المذي كان يجب فيه التسليم في حالة هلاك الشي او التأخر عن تسليمه .

المادة ـــ ۷۷

١ – ان التعاقد على نقل الاشخاص كالتعاقد على نقل الاشياء يتم بمجرد محصول الرضي .

المادة - 27

يجب على الدائن المرسن ان يسلم الى المدين عند الطلب سند ايصال بيين فيه ماهيه الاشياءالمسلمة رهنــــا ونوعها ومقدارها ووزيها وجميع علاماتها المميزة .

للادة ـ ١٤

 و إذا كانت هذه الاشياء أو الاسناد غير مثلية فيحق أيضاً للمدين أن يسترجعها وبيدلها برضى السدائن على شرط أن يكون عقد الرهن الاصلى قد نص على هذا الحق.

المادة ــ ٥٢

١ - يجب على الدائن ان يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق الملازمـــة للاشياء او الاسناد المسلمة اليه على
 سبيل الرهن :

٢ – وإذا كان ما تسلمه أسناد اعباد مالي تخول حق الحيار وجب على المدين الذي يريد استميال حقه في الحيا.
 ان يودي الى الدائق الاموال اللازمة قبل حلول الا جل المدين للخيار يومين على الاقل.

المادة - ٢٦

اذاكان الذيء الموضوع تأميناً اسناداً لم يدفع ثمنها بكامله فعلى المدين اذا دعى للدفــــع ان يودي المال الى الدائن قبل الاستحقاق بيومين على الاقل والا جاز الدائن المرتهن ان يعمد الى بيع الاسناد .

المادة نــ ٧٢

 ا - عند عدم الدفع في الاستحقاق يحق الدائن مراجعة المحكمة المختصة ، وبعد صدور الحكم وتنفيذه يستوفي الدائن دينه من ثمن المرهون بطريق الامتياز

 ۲ - ويعد باطلاكل نص في عقد الرهن يجيز الدائن ان يتملك المرهون او ان يتصرف به بــــدون الاجراءات المبينة آنفاً.

الباب الثالث

مرا الله المنظم الم المنظم المنظ

المادة -- ١٨

ا له يقيمانية بالغال المقال اللهاي الملكي يكون الغريخل الإساني متدينا بهان البتقال هنخص أواشيء من موضع الى الخيف استراء بحد أيد يلمد يلمون المان المراقة ستجود المان به الإسانية المسابقة الم

المادة ــ ه٨

عندما يكون العقد مشتملا في الوقت نفسه على صفات الوكاله وعلى العناصر الاساميه لعقد الاستخدام كاينعدث في العقسود التي تنشأ بين التساجر ووكلاله المختلفين كالمندوب المحلي والمندوب الجواب والمعتمدومذير الفرع إو الوكالة ، تسري قواعد عقد العمل فها يختص بعلاقات التاجر مع وكيله وتسري قواعد الوكالة فها يختص بالغير .

المادة ـ ٢٨

- ١ ــ ان الممثلين التجاريين يعدون تارة كمستخدمين وتارة بمثابة وكلاء عاديين بحسب ما يدل عليه العقد مســن
 ارتباطهم او استقلالهم في العمل .
- ولكن يحق لهم في كل حال عند فسخ العقد ولو كان هذا النسخ لسبب غير تعسفي ان يستفيدوا من مهلة الاندار المسبق المقررة قانونا او عرفا بشرط ان يكون التدبيل النجاري مهنتهم الوحيدة.
- ٣ ــ واذا كان الممثل التجاري وكيلا ليوت تجارية متعدة ولممكاتب وهيئة ومستخدمين وادارة ونفقات عامة
 يجوز معها اعتباره صاحب مشروع حقيق التعثيل التجاري فيصبح هونضم تاجرا

الفصل الثاني

الوكسالة بالعمولة

المادة ــ ۱۸

- ١ سالوكيل بالمعولة هو الذي يأخذ على نفسه ان يعقد باسمه الخاص ولكن لحساب موكله بيعا وشراموغير هما
 من العمليات التجارية مقابل عمولة .
 - ٧ ــ تسري قواعد الوكالة على عقد الوكالة بالعمولة مع مراعاة الاحكام المبينة في هذا الفصل .

للادة ــ ٨٨

١ - الوكيل بالعمولة الذي يتعاقد باسمه الحاص ويكتسب الحقوق الناتجة عن العتمد ويكون ملز ما مباشرة نحو الإسخاص الدين تعاقد معهم كما لو كان العمل يختص به شخصياً ويحق لحولاء الاشخاض ان يحتجبوا في مواجهته بجميع اسباب الدفع الناتجة عن علاقتهم الشخصية به ولا يحق لهم ان يخاصموا الموكل مباشرة .
٢ - اما علاقات المركل بالوكيل بالعمولة او بدائتيه فتسري عليها قواعد الوكالة .

المادة - ٨٩

- ١ يجب على الوكيل بالعمولة أن يقوم بالماته بتنفيذ الاوامر الصادرة اليه الا أذا كان مجازاً له بحسب الاتفاق
 أو بحسب العرف أن ينيب عنه شخصاً آخر أو كانت هناك ظروف تضطره لهذه الانابة.
 - ٢ وفي هذه الاحوال بحق للموكل ان يخاصم مباشرة الشخص الذي انابه الوكيل بالعمولة عن نفسه .

المادة - ١٠

لا يحق للوكيل بالعمولة ان يتعاقد مع نفسه باسم موكله الا برضاه .

ل حوهو يوجب على الناقل إيصال المسافر سالما الى المحل المدين وفي المدة المنفق عليها واذا وقع طارىء ما فان
 التبعة الناشئة عن العائد تنتفى عن الناقل باقامته البيئة على وجود قوة قاهرة او خطأ من قبل المتضرر .

لادة ـ ۸۷

ان الامتعة التي جرى قيدها تكون موضوعا لعقد نقل يضاف الى عقد نقل المسافر اما الامتعه اليدوية فلا تدخل في العقد ولا يكون الناقل مسؤولا عنها الا اذا اقام المتضرر البينة على ارتكابه خطأ معينا .

المادة ــ ٧٩

١ - تطبق أيضاً على عقد النقل القواعد الخاصة المتعلقة بمشاريع النقل العمومية .

 ل يعضم النقل الجوي الى القواعد الواردة في هذا الباب وفي القانون المدنى مع مراعاة ابة احكام مغايسرة وردت بهذا الخصوص في قانون الطيران المدنى المعسول به وفي اية معاهدات دولية حول الملاحمه الجوية ثافلة قانونا في المملكة .

الباب الرابع

الوكالة التجارية والوساطة والسمسرة

الفصل الاول

للوكالسة التجارية

لادة ـــ ۸۰

١ - تكون الوكالة تجارية عندما تختص بمعاملات تجارية .

٢ – وبوجه أخص يسمى هذا العقد وكالة بالعموله ويكون خاضعالاحكام الفصل الاتى عندما يجب على الوكبل
 ان يعمل باسمه الخاص او تحت عنوان تجاري لحساب من وكله .

٣ – وعندما يجب على الوكيل أن يعمل باسم موكله تكون حقوقه والتزاماته خاضعة للاحك_م الواردة بها.
 الشأن في القانون المدنى.

الدة ــ ١٨

١ - في المواد التجارية يستحتى الوكيل الاجر في جميع الاحوال ما لم يكن هناك نص مخالف .

٢ – واذا لم يحدد هذا الاجر في الاتفاق فيعين بحسب تعريفة المهنه أو بحسب العرف أو الظرف.

וחרפ - אע

الركيل الذي لم يتلق تُعليمات الا في شأن جزء من العمل يعدّ مطلق البَّد في المجزء الباقي .

المادة _ ١٨

الله المنظمة على الوسحل أن يلفع الفائدة عن الاموال العائدة العوسمل اعتبارًا من اليوم الذي كان يلزمه فيه تسليمها الو ابداعها وظالة لامر الموجلين المربعة على معالمة على المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة

المادة ــ ٧٧

ان المركل الذي يلغي الوكالة وكذلك الوكيل بالعمولة الذي ينكل عن وكالنه يلزم بــــالتعويض اذا وقــــع الالغاء او الككول بدون سبب مشروع .

المادة - ٨٨

ان من يلتزم بارسال البضائع او اعادتها لحساب موكله مقابل اجر وباسمه الخاص يعد بمثابة وكيل بالعمرية ولكنه يمخضم فيها يختص بنقل البضاعة النصوص التي يخضع لها ملتزم النقل .

الفصل الثالث

السمسر ة

المادة ــ ٩٩

السمسرة هي عقد يلزم به فريق يدعى السمسار لان يرشد الفريق الاخر الى فرصة لعقد اتفاق ما أو أن
 يكون وسيطاً له في مفاوضات التعاقد ، وذلك مقابل اجر .

٢ ــ تسرى قواعد الوكالة بوجه عام على السمسرة .

المادة ــ ١٠٠

١ اذا لم يكن اجر السمار معيناً بالاتفاق او بموجب تعريفة رسمية فيحدد وفقاً العرف او تقدر للحكمة قيمته
 كسب الظاء ف .

ل وإذا ظهر إن الأجر المتنق عليه لا يتناسب مع ماهية العملية والجمهود التي تستئزمها فيحق المحكمة أن
 عُفضه إلى مقدار الاجر العادل للخدمة المرداة .

المادة – ۱۰۱

٢ ـــ واذا انعقد الاتفاق معلقاً على شرط واقف فلا يستحق الاجر الا بعد تحقبق الشرط .

٣ ـــ واذا اشيرط ارجاع النفقات التي صرفها السمسار فترجع له ، وان لم يتم الانفاق .

المادة - ١٠٢

يفقد السمسار كل حق في الاجر وفي استرجاع الفقات التي صرفها اذا عمل لمصلحة المتعاقد الاخر بمــــا يخالف التراماته او اذا حمل هذا المتعاقد الاخر على وعده باجر ما في ظروف تمنع فيها قواعد حسن النية مــــن أحد هذا الدعد

110 - 4.1

لا يحق للسمسار ان يتوسط لاشخاص اشتهروا بعدم ملادمهم او يعلم بعدم اهليتهم .

المادة – ٩١

اذا ادان الوكيل بالعمولة أو اساف الغير بدون رضى الموكل فيتحمل هو مخاطر عمله .

المادة ــ ۲۲

1 - فيها خلا الحالة المذكورة في المادة السابقة لا يكون الوكيل بالعمولة مسو ولا عن عدم الوفاء او عن عسدم
تشيد سائر الالترامات المترتبة على الذين تعاقد معهم الا اذا كفلهم او كان العرف التجاري في المحل اللدي
يقيم فيه يقضي يذلك .

٢ – يحق للوكيل بالعمولة الذي يكفل من يتعاقد معه ان يتناول عمولة خاصة باسم (عمولة الضمان) .

٣ – وتحدد هذه العمولة عند عدم الاتفاق عليها بحسب عرف المحل الذي تم فيه التعاقد .

المادة - ٩٣

ا مع الاحتفاظ باحكام لمادة السابقة تستحق العمولة عجر دانعقاد العملية وانابه قم المتعاقد الاخر بالالترامات التي اخذها على عائقه ، الا اذا كان عدم التيام بها ناتجا عزخطأ ارتكبه الوكيل بالعمولة.

٢ -- وتستحق العمولة ايضا اذا حال دون اتمام العملية سبب يعزى الى الموكل .

الما في العمليات التي حسالت دون أتمامها أسباب اخرى فلا يحق الوكيل بالعمولة مقابل سعيه سوى
 المطالبة بالتحويض الذي يفرضه عوف المحل

المادة ـــ ٩٤

تحسب العموله على قيمة العملية غير الصافية بما فيه النفقات الاضافية ما لم يكن اتفاق مخالف .

ادة ــ ٩٥

ا - يحق للوكيل بالعمولة ان يسترد جميع النفقات والسلف والمصاريف التي قام بها لمصلحة الموكل مع فوائدها

 حريحت له ايضا ان يدخل في الحساب تعويضاً مقابل نفقات الحزن والنقل ولكنه لا يستعليم ان يطلب اجراً لمستخدميه .

المادة ــ ٩٦

الوكيل بالعمولة امتياز على قيمة البضائع المرسلة اليه او المخزونة او المودعة لاجل استيفاء جميع القروض
 والسلف والمدفوعات التي قام بها سواء أكان قبل تسلمه البضائع ام في مدة وجودها في حيازته .

٢ - وينشأ هذا الابتياز بمجرد ارسال البضائع او خونها او ابداعها .

٣ ـ لا ينشأ هذا الامتياز الا أذا تحقن الشرط المنصوص عليه في المادة (٧١) من هذا المقانون .

ع - ويدخل في الامتياز مبلغ الدين الاصلي مع الفوائد والعمولات والنفقات.

اذاكانت البضائع قد يمت وسلمت لحساب الموكل فيحق الوكيل بالعمولة أن يستوفي من ثمنها قيمة دينه
 قبل دائي الموكل...

المادة ــ ١٠٤

 ١ ــ يجب على السمسار ان يسجل جميع المعاملات التي عقدت بواسطته مع نصوصها وشروطها الحاصة وان يخفظ الوثائق المختصة بها ويعطي عن كل ذلك صورة طبق الاصل لكل من يطلبها من المتعاقدين .

٢ ــ وفي البيوع بالعينة يجب عليه ان يحتفظ بالعينة الى ان تتم العمليه .

المادة ــ ١٠٥

ان عمليات التوسط والسمسرة في بورصات الاوراق المالية وفي بورصات البضائع تخضع على قدو الحلجة لتشريع خاص .

الباب الخامس

الحساب الجـــاري

المادة ــ ١٠٦

يراد بعقد الحساب الجاري الانفاق الحاصل بين شخصين على ان ما يسلمه كل منهيا للاخر بدفعات مختلفة من نقود واموال واسناد تجارية قابلة لتعليك يسجل في حساب واحد لمصلحة الدافع ودينا على القابض دون ان يكون لاي منها حق مطالبة الاخر بما سلمه له بكل دفعة على حدة بحيث يصبح الرصيد النهائي وحده عنداقفال هذا الحساب ديناً مستحقاً ومهياً للاداء

لادة ـــ ۱۰۷

١ - يتوقف مدى الحساب الحاري على ارادة المتعاقدين فلهما إن يجعلاه شاملا لحميع معاملاتهما او لنوع معين
 منها فقط .

 ٢ - بجوز أن يكون الحساب الجاري مكشوفاً لجهة الفريقين أو لجمهة فريق واحد ، وفي هذه الحالة الاخيرة لا
 يلزم احد الفريقين باسلاف المال للاخر ألا أذا كان لدى الأول مقابل وفاء كاف . ولا يجوز في حالمن الاحوال أن يستقر هذا الحساب على رصيد أيجابي لمصلحته .

المادة ـــ ١٠٨

ان وجود الحساب الجاري لايمنع احد المتعاقدين من مطالبة الاخر بالعمولة التي استحقها عن عمل قام به بالعمولة وباسترداد نفقاتالعمليات المختصة بالحساب الجاري،وهي تقيد في الحساب الم يكن هناك اتفاق مخالف.

The second of the

1 - ان الدفع بواسطة منذ تجاري لا يعد حاصلا الا بشرط قبض قيمته ما لم يكن اتفاق عالف. 2 - وإذا المتداد قد الله والله والله

٢ صوادًا لمنتسد قيمة السند في موعد استحقاقه فيحق لمستلمة مع الاحتفاظ به على سبيل التأمين وجسع استعجال
 الحقوق المبرية والثانية ويتكاف قيمتك على حساب يتطاعة ... يداده

وفي حالة افلاس مسلم السند لا يحق للمستلم بالرغم من كل اتفاق مخالف أن يقيده في الحساب ألا بعد أن يحل أجل الاستحقاق ويثبت عدم الوفاء .

واذا قيدت اسناد على هذه الصورة وجب على متسلمها ان يخفض مبلغ طلبات، في التفليسه بنسبة الدفعات
 التي اداها موقمو تلك الاسناد .

المادة - ١١٠

ان الدفعات تنتج حمّا لمصلحة المسلم على المتسلم فائدة تحسب على (المعدل) القانوني إذا لم تكن معينة بمقتضى لعقد أه العد ف.

المادة – ١١١

- ١ ان الديون المترتبه لاحد الفريقين اذا ادخلت في الحساب إلجاري فقدت صفاتها الحاصة وكيانها اللنائي فلا تكون بعد ذلك قابلة على حدة الوفاء ولا للمقاصة ولاالمداعاة ولا لاحدى طسرق التنفيذ ولا السقوط منفردة بالتقادم .
- وتزول الثامينات الشخصية او العينية المتصلة بالديون التي ادخلت في الحساب الحساري مالم يكسن اتفاق مخالف بين الفريقين .

المادة ــ ١١٢

- ١ ــ لا يعد احد الفريقين دائناً او مديناً للفريق الاخر قبل ختام الحساب الجاري .
- ٢ ــ ان ايقاف هذا الحساب هو وحده الذي يحدد حالة العلاقات القانونية بين الطرفين وهو الذي تنشأ عنه حما المقاصة الاجهاعية لحميع بنود الحساب من تسليف واستلاف وهو الذي يعين الدائن والمدين .

المادة ــ ١١٣ .

- ١ يوقف الحساب ويصفى في آجال الاستحقاق المعينة بمقتضى العقد او محسب العرف المحلى والا ففي سايسة
 كل ستة اشهر
- إب ويؤلف الرصيد الباتي ديناً صافياً مستحق الاداء ينتج ابتداء من يوم التصفية فائدة بالمعدل المعين في الحساب
 الحاري الذا نقل هذا الرصيد الى حساب جديد والا فالمعدل القانوني .
- ۴ ــ ان الدهاوى المختصة بتصحيح الجساب من جراء خطأ او اغفال او تكرار او غير ذلك مـــن التصحيحات
 يجب ان تقام في مهلة سنة اشهر .

المادة - ١١٤

يتشهي العقد في الوقت المعين بمقتضى الانتفاق وان لم يتفق على الاجل ينتهنيالعقد بحسب ارادة احد الدريقين ويتسهي ايضاً بموفاة احدهم او يفقدانه الاعلية او بافلاسه .

١ ـ اذا خصص الاعتماد المصرفي وفاء لمصلحة الغير وايد المصرف منا الاعتماد لمستحقه فلا يجوز بعد ذلك الرجوع عنسه او تعديله بندون رضاء ذلك الغير ويصبح المصرف ملزمــــا ازاءه مباشرة ونهائيا بقبول الاوراق والانفاءات المقصودة.

المادة ـــ ۱۲۱

- ٢ ــ ويحق للمصرف ان يسترد المبالغ التي دفعها او المصاريف التي انفقها لانفاذ ما وكـــل به مع الفائدة المتفق
 عليها او العائدة القانونية ان لم يكن إتفاق ، اجتداء من يوم الدفع .
 - ٣ ــ وبخق له ايضا استيفاء عموله .

المادة ــ ١٢٢

ان العمليات المصرفية غير الملكورة في هذا الباب تخضع لاحكام القانون المدنى المختصة بالعقود المختلفة (التاجمة عن العمليات الملكورة او العقود التي تتصف بها هذه العمليات).

الحكتاب الرابع

الاوراق

المادة ــ ۱۲۳

الاوراق التجارية هي اسناد قابلة للنداول بمقتضى احكام هذا القانون وتشتمل على ما يلي :

- أ حسند السحب ويسمى ايضا البوليصة او السفتجة وهومحرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمو امرا صادرا من شخص هو الساحب الى شخص اخر هو المسحوب عليه بان يدفع لامر شخص ثالث هو المستفيد او حامل السند مبلغا معينا بمجرد الاطلاع او في ميعاد معين او قابل للتعيين .
- ب -- صناد الامر ويسمى ايضا السند الاذنى ومعروف باسم الكمبياله وهومحرر مكتوب وفق شرائط ملكورة
 في التأثيرن ويتضمن تعهد محرره بلغم مبلغ معين بمجرد الاطلاع او في ميعاد معين او قابل التعيين
 لامر شخص الحرير المستفيد او حامل السند .
- الشيك وهو محرر مكتوب وفق شرائط ملكورة في القانون ويتضمن ادرا صادرا من شخص هو الساحب
 الى شخص آخر يكون معرفا وهو المسحوب عليه بأن يدفع الشخص ثالث او الامره او لحامــــل الشيك
 وهو المستفيد مبانا معينا بجبرة الإطلاع على الشيك ه
- : ﴿ السند لحامله إو الفابل للانتقال بالتظهير وقد تناول ذلك الباب الرابع والباب الخامس من هذا الكتاب

المادة ـــ در ا

- ان المصرف الذي يتأتى على سيل الوديعة مبلغامن التقود يصبح مالكا له ويجب عليه ان يرده بقيمة تعادله
 دفعة واحدة او عدة دفعات عند اول طلب من المسودع او بحسب شروط المواعيد او الاخبار المسبق
 المبينة في العقد.
 - ٢ يجب ان يقام الدليل بوثائق خطية على جميع العمليات المختصة بالوديعة او بارجاعها .
- ٣ وتجب الفائدة عند الاقتضاء ابتداء من اليوم الذي يلي كل ايشاع ان لم يكن يوم عطلة ولغاية النهار الذي
 يسبق اعادة كل مبلغ ما لم يكن هناك اتفاق غالف .

لادة ــ ١١٦

- ١ ـــ اذاكان ما اودع في المصرفاوراقا مالية فملكية هذه الاوراق تبقى المعودع ما لم يثبتــــان القصد خلافذلك
- ٢ ويقدر وجود هذا القصد اذا كان المودع قد منح المصرف خطاً بدون قيدحق التصرف في تلك الاوراق
 واعترف له بخق ارجاع اوراق من نوعها
- ٣ وتطبق قواعد الوكالةعلى الودائع المصرفيةاذا اخذ المصرفءلينفسمادارة الاوراق الماليةالمودعةمقابل عمولة .

المادة ـــ ١١٧

- ١ تسري قواعد اجارة الاشياء على الودائع التي تودع في الصناديق الحديدية او في خانات منها .
 - ٢ ويكون المصرف مسوولًا عن سلامة الصناديق المأجورة .

المادة ـــ ١١٨

- ١ مقود فتح الاعتباد المالي يلتزم فاتح الاعتباد ان يضع بعض الاموال تحت تصرف المعتمد له فيحق له
 ان يتناولها دفعة واحدة او دفعات متوالية بحسب احتياجه خلال ميعاد .
- ٢ ان ما يوفيه او برجعه المتمد له في مدة العقد يضاف الى المتبقي من المبلغ الموضوع تحت تصرفه ما لم يكن
 . هناك اتفاق غالف.

المادة ـــ ١١٩

- ا يجوز لفاتح الاعتماد أن يقض ألفقد إذا أصبح المعتمد له غير مليء أو كان عديم (الملاءه)وقت التعاقد على غير علم من فاتح الاعتماد.
- وإذا وقع نقص هام في الضمانات العينية أو الشخصية التي قدمها المعتمد له حق الهاتح الاعتماد أن يعالب ضمانة أضافية أو تخفيض مبلغ الاعباد أو أغلاقه حسب مقتضى الحال.

لادة ــ ١٢٠

ين إذا كانت الضائة المتدة وهنا او بأمينا عقاريا فان قيد الرهن؟اوجالتّأمين المتخذ عند العقد يومن ابتداء من تاريخ خييج السلمية التي تحصل فيها بعد بناء على عقد فتح الاعتماد ويُدكنا الماد.

الياب الاول

سند السحب

الفصل الاول

انشاء سند السحب وصيغته

المادة - 311

يشتمل سند السحب على البيانات الآتية :

أ ـــكلمة (بوليصه او سفتجة او سند سحب) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب ٢٠٠٠ .

ب ـــ امر غير معلق على شرط باداء قدر معين من النقود

ج ـ اسم من يلزمه الاداء (المسحوب عليه).

د ــ تاريخ الاستحقاق .

ه ــ مكان الاداء .

B.

و - اسم من يجب الاداء له او لامره (الحامل) .

ق - تاريخ انشاء سند السحب ومكان انشائه .

ح ــ توقيع من انشأ سند السحب (الساحب).

المادة ـــ ١٢٥

السند الحالي من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سسند سحب الا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية :

أ ــ سند السحب الخالي من ذكر تاريخ الاستحقاق بكون مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه .

ب ـــ أذا لم يذكر في سند السحب مكان الأداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكانا للدفع وموطنا للمسحوب عليه في الوقت نفسه .

- اذا لم يلكر مكان الاداه بجانب اسم للسحوب عليه او في اي موضع اخر من سند السحب فيعتبر مكان
 عمل المسحوب عليه او على اقامته مكانا للاداه.

د - مند السحب الخالي من ذكر مكان انشائه يعتبر منشأوه في المكان المهين بجانب اسسم صلحه . واذا لم يلكر بكان ضاحيه صراحة في سند السحب فيعتبر مكان إنشائه في المحل الذي وقع فيسه الساحب السنه The state of the s

ه ـــ اذا كان سند السحب خاليا من ذكر تاريخ انشائه فيعتبر التاريخ الحقيقي الذي تم فيه تسليم السند للمستفيد او الحامل هو تاريخ انشائه ۽

و ــ اذا خلا متن سند السحب من ذكر كلمة (سند سحب او بوليصة او سفتجة) وكان المعنى المستخلص من المتن يدل على انه سند سحب فيعتبر كذلك.

المادة ــ ٢٢٦

١ ــ يجوز سحب سند السحب لامر الساحب نفسه .

٢ ــ كما يجوز سحبه عليه .:

٣ ــ وكذلك يجوز صحبه لحساب شخص امحر .

يجوز ان يشترط اداء سند السحب في موطن شخص اخر سواء اكسان ذلك في الموطن السذي يقيم فيه المسحوب عليه ام في موطن اخر

المادة -- ۱۲۸

 ١ - يجوز لساحب سند السحب المستحق ا الاداء لـــدى الاطلاع عليه او بعد مدة من االاطلاع ان يشترط فائدة عن المبلغ الملكور فيه ..

٢ – ويعتبر هذا الشرط باطلا في اسناد السحب الاخرى .

٣ ــ ويجب بيان سعر الفائدة في سند السحب فان خلا منه اعتبر الشرط كله كأن لم ليكن .

\$ - وتسري الفائدة من تاريخ سند السحب اذا لم يعين فيه تاريخ آخر.

المادة ـــ ۱۲۹

١ ــ اذاكتب مبلغ نسند السحب بالاحرف وبالارقام معاً فالعبرة عند الاختلاف للمكتوب بالاحرف .

٢ – واذا كتب عده مرات بالاحرف او بالارقام فالعبرة لاقلها مبلغاً .

١ – اذا حمل سند السحب تواقيع اشخاص لا تتوافر فيهم اهلية الالسنزام به او تواقيح مزورة او تواقيع الشخاص وهميين او تواقيع لا تلزم لاي سبب آخر الاشخاص اللين وقعوا السند او الذين وقع باسمهم ، فلاك لا يحول دون صحة النزام موقعي الاخرين.

يرجع في تحديد اهلية الشخص الملتزم بمقتضى سند السحب الى قانون بلده ، ومع ذلك اذا الــــــــــرم شخص بمقتضى سند صحب وتوافرت فيه ألهلية الالترام به وفقاً لفانون البلد اللبي صدر فيه هذا الالترام نكان النزامه صحيحًا. ولو كانب لا تتوافر فيه هذه الاهلية وفقًا لقانون بلده .

١ – من وقع سند سحب نيابة عن آخر دون ان تكون له صفة في ذلك يصبح بتوقيعه ملزماً شخصياً ."

المادة — ١٣١

٢ – فاذا اوفى بالنزامه آلت اليه الحقوق التي كانت توول الى من زعم النيابة عنه .

٣ ــ ويسري هذا الحكم على من جاوز حدود نيابته .

١ - الساحب ضامن قبول سند السحب ووفاءه ، وله أن يشترط الاعفاء من ضمان القبول .

٢ - اما ضيان الوفاء فكل شرط للاعفاء منه يعتبر كأن لم يكن .

الفصل الثاني مقابل الوفساء

المادة ــ٣٣٠

 على الساحب او الشخص الذي يسحب سند السحب لحسابه ان يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفـــاثه ٢ - ولكن ذلك لا يعنى الساحب غيره من مسوُّوليته شخصيا تجاه مظهر السند وحامله .

يكون مقابل الوفاء اذا كان المسحوب عليه مديــــنا الساحب او للآمر بالسحب في تاريخ استحقاق سند السحب بمبلغ معين من النقود مستحق الاداء ومساو على الاقل لمبلغ السند .

تنتقل ملكية مقابل الوفاء بمكم القانون الى حملة سند السحب المتعاقبين

١ - على الساحب ولو قدم الاحتجاج بعد الميعاد ان يسلم حامل سند السحب المستندات اللازمة لحصوله على مقابل الوفاء فاذا افلس الساحب لزم ذلك وكلاء تفليسته

٢ ـــ وتكون نفقات ذلك على الحامل في جميع الاحوال .

اذا افلس الساحب ولو قبل ميعاد استحقاق سند السحب فلحامله دون غيره من دائسني الساحب استيفاء حقه على مقابل الوفاء الموجود لدى المسحوب عليه وجودا لا اعتراض عليه .

NYA asili اذا أفلس المسعوب عليه وكان مقابل الوافلع دينا في ذمة دخل بمداياليين في موجودات التفليسة .

٢ ... فاذا كان ما لدى المسحوب عليه لاداء مقابل الوفاء هو عين جائز استر دادها طبقاً لاحكام الافلاس كبضائم او اوراق تجارية او اوراق ماليه او نقود فلحامل سند السحب الاولوليه في استيفاء حقه من قيمة المقابل

اذا سحبت عدة اسناد سحب على مقابل وفاء لا تكفي قيمته لوفائها كلها فتتبع القواعد الانية :

أ ــ اذا سحبت اسناد السحب في تاريخ واحد قدم السند لحامل لقبول المسحوب عليه .

ب ــ واذا لم يحمل اي سند قبول المسحوب عليه قدم السند الذي خصص لوفائه مقابل الوفاء.

ج ــ ويراعي بالنسبة للاسناد الاخرى فيها يتعلق بحقوق كل من حامليها في استيفاء مطلوبهم تواريخ سحبهــــا ويكون حامل السند الاسبق تاريخا مقدماً على غيره اما الاسناد المشتملة على شرط عدم القبول فتأتى في

المادة ــ ١٤٠

١ - قبول المسحوب عليه للسند دليل على وجود المقابل لدين الا اذا ثبت العكس .

٢ ــ وهذا القبول حجة على ثبوت المقابل بالنسبة للمظهرين .

٣ ــ وعلى الساحب دون غيره ان يثبت في حالة الانكـــار سواء حصل القبول او لم يحصل ، أن المسحوب عليه كان لديه مقايل الوفاء في ميعاد الاستحقاق.

قان لم يثبت ذلك كان ضامناً الوفاء ولو قدم الاحتجاج بعد ألمواعيد المحددة .

٥ ـــ اما اذا اثبت في الحالة الاخيرة وجود المقابل واستمرار وجوده حتى المعاد الذي كان يجب فيه تقديم الاحتجاج برثت ذمته نقلر هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل في مصلحته .

القصل الثالث

تداول سند السحب

١ – سند السحب قابل للتداول بطريق التظهير ولو لم يذكر فيه صراحة كلمة (لامر) .

٢ — وصند السحب الذي يدون فيه صاحبه عبارة (ليس لامر) أو اية عبارة اخرى مماثلة يخضع تداوله لاحكام حوالة الحق القررفي القانون المدنى دون غيرها

٣ – ويصح التظهير ولو للمسحوب عليه سواء اكان قابلا لسند السحب ام لا .

"كَمَا يَصِيحِ تَظْهِيْرِهِ السَّاحِبِ وَلَاي شخص اخر يكون مُلزمًا له. ويكون لهولاء جميعًا

5

ليس لمن اقيمت عليهم الدعوى بسند سحب ان يحتجوا على حامله بالدفوع المبينة على علاقامهم الشخصية بساحب السند او بجملته السابقين ما لم يكن حامل السند قد حصل عليه بقصد الاضرار بالمدين

المادة ـــ ١٤٨

- ١ اذا اشتمل التظهير على عبارة و القيمة التحصيل ، او و القيمة القبض ، او و التوكيل ، او اي بيسان آخر يفيد التوكيل ، فللحامل مباشرة جميع الحقوق المترتبة على سند السحب انما لا يجوز له تظهيره الا عسلى سبيل التوكيل .
- ٢ ــ وليس للمسؤولين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفوع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .
 - ٣ ــ ولا ينتهي حكم الوكالة التي يتضمنها التظهير التوكيلي بوفاة الموكل او بحدوث ما يخل باهليته .

المادة -- ١٤٩

- ١ -- اذا اشتمل التظهير على عبارة و القيمة ضهان ٤ او و القيمة رهن ٤ او اي بيان آخر يفيد التأمين جاز لحامل
 سند السحب مباشرة جميع الحقوق المرتبة عليه .
 - ٢ فان ظهره اعتبر التظهير حاصلا على سبيل التوكيل .
- ٣ وليس للمسرولين عن السند أن يحتجوا على الحامل بالنفوع المبينة على علاقاتهم الشخصية بالمظهر ما لم يكن
 الحامل قند حصل على السند بقصد الاضرار بالمدين .

للادة ـــ ١٥٠

- ١ التظهير اللاحق لزمان الاستحقاق احكام التظهير السابق له .
- ٣ وبعد التظهير الحالي من التاريخ انه تم قبل انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الاحتجاج الا اذا ثبت العكس .

المادة — ١٥١

لا يجوز تقديم تواريخ التظهير ، وان حصل بعد تزويراً .

لادة -- ١٥٢

يعوز لحامل صند السحب او لاي حالز له حتى ميعاد استحقاقه ان يقدمه الى المسحوب عليه في موطنه وله .

الدة - ١٥٣ -

١ – لساحب سند السحب أن يشرط فيه وجوب تقديمه للقبول في ميعاد معين أو بغير ميعاد .

المادة ــ ۲۶۲

- ١ -- مع عدم الاخلال محكم المادة ١٥٤ يجب ان يكون التظهير خاليا من كل شرط .
 وكل شرط معلق عليه اليظهير يعتبر كأن لم يكن .
 - ٢ والتظهير الجزئى باطل .
 - ٣ وتظهير السند لحامله يعد تظهيرا على بياض .

المادة ــ ١٤٣

- ١ -- يكتب التظهير على سند السحب ذاته او على ورقة اخرى متصلة به .
 - ٢ ويجب ان يوقع عليه المظهر .

A.

٣ – ويجوزان لا يعين في التظهير الشخص المظهر له وان يقتصر على توقيع المظهر (عـــلى بياض) وفي الحالة
 الاخيرة لا يكون التظهير صحيحا الا اذاكتب على ظهر السند او على الورقة المتصلة به .

لمادة ــ ١٤٤

- الناشئة عن السند .
- ٢ ـــ واذا كان التظهير على بياض جاز لحامله :
- أ ــ ان يملأ البياض بكتابة اسمه او اسم شخص اخر .
 - ب ــ ان يظهر السند من جديد على بياض أو الى شخص اخر .
- جـــ ان يسلمه كما هو لاي شخص اخر بغير إن يملأ البياض وبغير ان يظهره .

المادة ــ عا المادة ــ عا

- ١ ـــ المظهر ضامن قبول السند ووفاءه ما لم يشترط خلاف ذلك .
- ٢ -- وله أن يمنع تظهيره . وحيثتذ لا يكون ملزما بالضيان تجاه من يوول اليهم السند بتظهير لاحق .

المادة ــــ۲۶۱

- ١ يعتبر من بيده السند انه حامله الشرعي متى النبت انه صاحب الحق فيه بتظهير ات متصلة بعضها ببعض ولو
 كان اخرها تظهيرا على بياض ;
 - ٢ والتظهيرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن .
- ٣ ــ واذا اعقب التظهير على بياض تظهير آخر ، احتبر الموقع على التظهير الاخير الله هو الذي آل اليه الحق في
 السند بذلك التظهير على بياض.
- في سو والثانيات بدشخص هن السند بحادث ما فيحامله منى اثبت اثميه هو صاحب الحتى فيه وفقاً اللفقرة
 السابقة لا يلزم برهم الا اذا كان قد حصل طيه بنية سيئة أو خطأ بجسيم.

المادة _ عوا

- 1 ـــ اسناد السحب المستحقة الاداء بعد مضى مدة معينة من الاطلاع يجب تقديمها للقبول في خلال سنة مــــن
 - ٢ وللساحب ان يشترط تقصير هذه المدة او مدها .
 - ٣ وللمظهرين ان يشتر طوا تقصير هذه المدد .

43

المادة _ 00/

- ١ يجوز للمسحوب عليه ان يطلب نقدتم السند للقبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الاول .
- ٢ ولا يقبل من ذوي الشأن الادعاء بان هذا الطلب قد رفض الا اذا كان هذا الطلب قد اثبت في ورقسة
 - ٣ ــ ولا يلزم حامل السند المقدم القبول بتسليمه المسحوب عليه

- ١ يكتب القبول على السند ذاته ويعبر عنه بكلمة و مقبول ؛ أو بساية عبارة اخرى مماثلة ويلديل بتوقيع
- ٣ وإذا كان السند مستحق الاذاء بعد مضى مدة من الاطلاع أو كان واجب التقديم القبول في مدة معلومه . نناء على شرط بحاض، وجب ذكر تاريخ القبول في اليوم الذي وقع فيه الا اذا أوجب الحامل تاريخه
- 4 -- فان خلا السند من التاريخ جاز للحامل حفظًا لحقوقه في الرجوع على المظهرين او على الساحب اثبات هلما الخلو بواسطة احتجاج يقدم في وقت يكون تقديمه فيه مجدياً ،

- المستولا المجول الايماق الفيول على فرط . و المراجع بين بالماء وها با ميسود و و المراجع المراجع المراجع المراجع
 - ٢ -- ولكن يجوز المسحوب عليه أن يقصر القبول على جزء من مبلغ الكمبيالة .
- ٣ واذا انطوب صيغة القبول على تعديل اخر في بيان من بيانات السند يعد هذا التعديل وفضاً لها . .
- ٤ ومع فلك يظله القطار فلول كالمفضلت منهينة القبول عد ويدي مه على منا والما المالية ا

المادة ــ ١٥٨

- ١ ــ اذا عين الساحب في السند مكاناً الرفاء غير موطن المسحوب عليه دون ان يعين اسم الشخص الاخر الذي يجب الوفاء لديه جاز للمسحوب عليه تعيين هذا الشخص عند القبول فان لم يعينه عد ملزمــــا بالدفع في
- ٢ ـــ واذا كان السند مستحق الاداء جاز له ان يعين في صيغة القبول عنواناً في الجمهة التي يجب ان يقع الوفاء

المادة ــ ١٥٩

- ١ يصبح المسحوب عليه بقبوله السند ملزماً بوفائه عند استحقاقه .
- ٢ ــ فان لم يقم بالوفاء كان للحامل ، ولوكان هو الساحب نفسه مطالبة القابل بدعوى مباشرة بكل ما ينشأ عن السند وفقاً المادتين ١٩٥ و ١٩٦ من هذا القانون .

المادة ــ ١٦٠

- ١ اذا شطب المسحوب عليه قبوله المدون على السند قبل رده عد ذلك رفضا القبول .
 - ٢ ويعتبر الشطب واقعاً قبل اعادة السند ما لم يقم الدليل على العكس.
- ٣ على انه اذا كان المسحوب عليه قد ايلغ الحامل او اي موقع آخر قبوله كتابة ، اصبح ملتزما تجاههم بمــــا تضمنته صيغة قبوله .

الفصل الرابع

الضمان الاحتياطي

المادة -- ١٣١

- ١ يجوز الشمهان وفاء ميلغ السندكله او يعضه من ضامن احتياطي .
- ٢ -- ويكون هذا الضيان من اي شخص اخر ولوكان ممن وقعوا على السند .

- ١ يكتب الفسان الاحتياطي اما على السند ذاته واما على الورقة المتصلة به .
- ٢ ويكون هذا الضمان بصيغة مقبول كضمان احتياطي او باية عبارة اخرى مماثلة يذيلها الضامن بتوقيعه .
 - ٣ ويذكر في صيغة الضيان اسم المضمون والاعد حاصلا للساحب .
- ع ب ويعتبر الضان (قائم) إذا وضع مقدم الضيان توقيعه على صدر السند ، الا إن يكون ساحيا أو مسحوبا عليه
 - ٥ سـ ويجوز اعطاء الضمان الاحتياطي على صك مستقل يبين فيه المكان الذي تم فيه :

٧ ــ فاذا لم يقدم الاحتجاج يعد القبول الحالي من التاريخ حاصلا بالنسبة القابل في اليوم الاخير من المدة المعينة للتقديم للقبول .

٣ ــكل ذلك مع مراعاة حكم المادة (١٥٤) من هذا القانون .

المادة -- ١٦٧

- ١ ـــ السند المسحوب لشهر او أكثر من تاريخه او من تاريخ الاطلاع عليه يقع استحقاقه في التاريخ اللَّدي يقابله من الشهر الذي يجبفيه الوفاء .
- ٢ ــ وعند عدم وجود مقابل لذلك التاريخ في الشهر الذي يجب فيه الوفاء وقع الاستحقاق في اليوم الاخير من
- ٣ ــ واذا سحب السند لشهر وتصف او لشهور وتصف شهر من تاريخه او من تاريخ الاطلاع عليه وجب يدء الحساب بالشهور الكامله :
- \$ ـــ واذا جعل الاستحقاق في اوائل الشهر او في منتصفـــه او في نهاية الشهر ، كان المقصود اليوم الاول من الشهر ، او الخامس عشر او الاخير منه .
- ه ــ والعبارات ثمانية ايام او خمسة عشر يوما لا تعني اسبوعاً او اسبوعين بل ثمانية ايام او خمسة عشر يوماً
 - ٢ وعبارة نصف شهر تعنى خمسة عشر يوماً :

المادة - ١٢٨

- ١ ــ اذا كان سند السحب مستحق الاداء في يوم معين وفي أبلد يختلف لله التقويم عن تقويسم بلد اصداره ، اعتبران تاريخ الاستحقاق قد حدد وفقاً لتقويم بلد الوفاء.
- ٢ وذا سحب السند بين بلدين محتلفي التقويم وكان مستحق الاداء بعد مده من تاريخه ، ارجسع تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء ويحدد ميعاد الاستحقاق وفقاً لذاك .
 - ٣ ويحسب ميعاد تقديم السند وفقاً للاحكام المقررة في الفقرة السابقة .
- \$ ولا تسري هذه الاحكام اذا نص في السند او استخلص من البيانات الواردة فيه ان النبة قد انصرفت الى اتباع احكام اخرى .

المادة - 174

- ان يقلمه للدفع في يوم استحقاقه .
 - ٢ ويعتبر تقديم السند الى احدى غرف المقاصة بمثابة تقديم الوفاء :

٦ ــ والضامن الاحتياطي بصك مستقل لا يلزم الا تجاه من ضمته .

المادة ــ ١٦٣

١ - يلتزم الضامن مجا يلتزم به الشخص المضمون .

- ٢ ويكون الزام الضامن صحيحاً لوكان الالزام الذي فسمنه بـاطلا لاي سبب كان ، ما لم يكن مرده الى ،
- ٣ واذا أوفى الضامن الاحتياطي قيمة السند آلت اليه الحقوق الناشئة عنه تجاه مضمونه والملتزمين تجاهه بمقتضى السند .

القصل الخامس

الاستحقاق

المادة ـ ١٦٤

١ - يجوز ان يسحب سند السحب مستحق الاداء على الوجه الاتي :

أ _ لدى الاطلاع .

馬

ب -- بعد مضى مدة معينه من الاطلاع .

ج – بعد مضى مدة معينه من تاريخ السند .

ويكون السند باطلا اذا اشتمل على ميعاد استحقاق اخر او على مواعيد متعاقبة .

المادة -- ١٦٥

- ١ -- السند المستحق الاداء لدى الاطلاع يكون واجب الدفع عند تقديمه .
 - ٢ -- ويجب أن يقدم للوفاء في خلال سنة من تازيخه .
 - ٣ وللساحب ان يشترط تقصير هذه المده او مدها .
 - ٤ -- والمظهرين أن يشترطوا تقصير هذه المدة .
- الحالة تحسب مدة التقديم ابتذاء من هذا الاجل .

1. Wet - 18 1 . See 1 ا الله تُسْرَى اللَّهُ النَّتِي سِنْتُعَنِّي الرَّفَاء بالفهافها في السَّنْد المسموب بعند مضَّني مدة من الاطلاع عن تاريخ قبوله الر تاريخ ورقة الاحتجاج . الدي المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع

٣ ــ فاذا طالب الحامل المدين بالدفع فليس على الاخير الإ تسليم وثبقة الايداع مقابل تسلم السند .

ع - والحامل بموجب هذه الوثيقة أن يقبض المبلغ المودع.

ه المنا الما المدين المودع وثيقة الايداع الى حامل السند وجب عليه وفاء قيمته له .

لادة -- ١٧٤

لا تقبل المعارضة في وفاء السند الا اذا ضاع أو افلس حامله .

المادة ــ ١٧٥

اذا ضاع سند غير مقبول جاز لمستحق قيمته ان يطالب بوفائه بموجب احدى نسخه الاخرى .

أادة ــ ٢٧١

المادة ــ ۱۷۷

من ضاع منه سندا سواء اكان مقرزةً بالقبول ام لا ، ولم يستطيع تقديم احدى نسخه الاخرى جاز له ان يستصدر من المحكمة امرا بوفائه بعد ان يثبت ملكيته له وبشرط تقديم كابيل .

المادة ــ ۱۷۸

في حالة الامتناع عن وفاء السند الفسائع بعد المطالبه به وفقاً لاحكام المادتين السابقتين يجب على مسالكه محافظة على جميع حقوقه ان يثبت ذلك باحتجاج يقدمه في اليوم التالي لاستحقاق ذلك السند ويبلغ الساحسب والمظهرين في المراعيد وبالاوضاع المبينة في المادة ١٨٣ من هذا القانون ٥

المادة ـــ ۱۷۹

١ ــ يجب على صاحب السند الضائم لكي يحصل على نسخة منه ان يرجع الى من ظهر له السند .

٢ -- ويلتزم هذا المظهر بمعاونته والآذن له باستعبال اسمه في مطالبة المظهر السابق وهكذا يرجم على باقي المظهرين واحد تلو الاخر حتى يصل الى ساحب السند .

٣ ــ وتكون نفقات ذلك كله على عانق مالك السند الضائع .

٤ - ويلتزم كل مظهر بعد تسلم النسخة الثانية من الساحب أن يشبت تظهيره كتابة عليها .

م ولا تصح المطالبة بالوفاء بموجب النسخة الثانية الا بأمر المحكمة وبشرط تقديسم كفيل ، وذلك وفقاً
 لاحكام المادة ١٧٧ .

المادة ـــ ١٨٠

يتقضي النزام الكفيل المبين في للمواد ١٧٦ ، ١٧٧ و ١٧٩ بمضي ثلاث سنوات اذا لم تحصل في النالها مطالة ولا دعوى امام المحاكم . للادة ــ ۱۷۰

٧ - المسحوب عليه عند ايفانه قيمة السند ان يطلب الى الحامل تسليمه اليه موقعاً عليه بما يفيد الوفاء .

٢ ــوليس الحامل ان يرفض وفاء جزئياً .

٣ ــ واذا كان الوفاء جزئيّاً جاز للمسحوبعليهان يطلب اثبات هذا الوفاء في السند وان يطلب تخالصة بللك ·

٤ – وكل ما يدفع من اصل قيمة السند تبرأ منه ذمة ساحبه ومظهريه وضامنيه الاحتياطيين وعلى الحامل ان
 يقدم الاحتجاج عما بتي منه .

المادة ـــ ١٧١

١ – لا يجبر حامل السند على استلام قيمته قبل الاستحقاق .

٢ - فاذا اوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل تبعة ذلك .

٣ - ومن اوفي في ميعاد الاستحقاق برثت ذمته ما لم يكن ذلك عن غش او خطأ جسيم .

عليه ان يستوثق من صحة تسلسل التظهيرات.

ه ــولكنه غير ملزم بالتثبت من صحة تواقيع المظهرين .

المادة ــ ۱۷۲

 ١ اذا اشترط وفاء سند السحب بعملة غير متداولة في المملكة الاردنية جاز وفاء قيمتها بعملة اردنية حسب سعرها في يوم الاستحقاق .

٢ – واذا تراخى لمدين في الوفاء فللحامل الخياريين المطالبة بقيمة الكمبيالة محسوبة بسعرالعمله الاردنية في
 يرم الاستحقاق او في يوم الوفاء .

٣ -- والعرف الجارى في عمل الوفاء هو المعتبر في تعيين سعر العملة الاجنبية ، وانما الساحب ان يشترط حساب
 المبلغ الواجب وفاؤه حسب السعر المين في السند .

٤ - ولا تسري الاحكام المقدمة عندما يشرط الساحب أن يكون الوفاء بعملة اجنبية معينة .

واذا تعين مبلغ السند بعملة تحمل اسماً مشتركاً تختلف في بلد اصدارها عن قيمتها في بلد وفائها ، فيفترض
 ان الاداء يكون بعملة بلد الدقاء

المادة _ ١٧٣

 ١ - اذا لم يقدم السند للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين به ايداع قيمته خزالة المحكمة التابـــع لها بلد الوفاء أو في مصرف مرخص بذلك البلد.

 لا - وتكون نفقة ذلك وتبعثه على عاش الحامل وعلى كاتب المحكمة المختص إو المصرف ان يحسرر وثيقة مشتملة على الربيخ السند وتاريخ استحقاقه واسم من حررت في الاصل المسلحته زيادة حسلى البيالات الاخري الواجب اليام في عاصر الالمائع ، وسلم علمة التأويخ اللوشيخ

القصل السادس المطالبة والرجوع لعدم القبول او لعدم الوفاء

١ ــ رجوع الحامل

المادة ــ ١٨١

١ – لحامل السند عند عدم وفائه له في تاريخ الاستحقاق الرجوع علىمظهريه وساحبه وغير هممن الملتزمين به:

٢ – وله حق الرجوع على هوالاء قبل الاستحقاق في الاحوال الاتية :

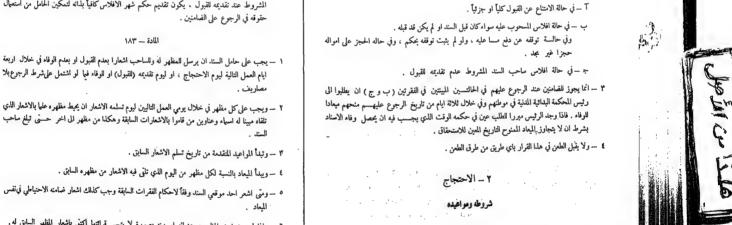
و المادة كا ١٨٧ من المراجع والمراجع المراجع ال

١ - يجب ان يثبت الامتناع عن القبول او عن الوفساء بوثيقة رسمية تسمى و الاحتجاج لعدم القبول ، او

٢ ــ ويجب أن يقدم الاحتجاج لعدم القبول في الميعاد لملعين لعرض السند للقبول .

٣ أنه قائًا وقع عَرْضُه الإول للقيسول: في الحالة المبينة في الفقرة الاولى عن المادة ١٩٤٤ من هذا القانون في أبوم الاخير من الميعاد المحدد لهذا الغرض جاز ايضًا تقديم الاحتجاج في اليوم التالي:

- ٤ -- ويجب تقديم الاحتجاج لعدم الوفاء عن السند المستحق الاداء في يوم معين او بعد مضى مدة معينة من تاريخه او من تاريخ الاطلاع عليه في احد يومي العمل التاليين ليوم استحقاقه .
- ه ــ واذا كان السند مستحق الاداء لدى الاطلاع وجب تقديم الاحتجاج بعدم الوفاء وفقاً للشروط المبينه في الفقرات السابقة والمتعلقة بالاحتجاج لعدم القبول.
 - ٦ ويعنى الاحتجاج لعدم القبول عن تقديم السند للاداء وعن الاحتجاج بعدم الوفاء .
- ٧ ... وفي حالة توقف المسحوب عليه عن الوفاء سواء اكان قد قبل السند ام لم يكن قبله ، وفي حــــالة حجز امواله حجزا غير مجد لا يجوز لحامل السند الرجوع علىضامنيـــه الا بعد تقـــديم السند للمسحوب عليه لوفائه وبعد تقديم الاحتجاج بعدم الوفاء .
- ٨ ــ وفي حالة افلاسالمسحوب عليه سواء اكان قبل السند ام لم يكن قبله وكذلك في حالة افلاس ساحب السند المشروط عند تقديمه للقبول . يكون تقديم حكم شهر الافلاس كافياً بذاته لتمكين الحامل من استعمال حقوقه في الرجوع على الضامنين .
- ايام العمل التالية ليوم الاحتجاج ، او ليوم تقديمه (للقبول) او للوفاء فيا لو اشتمل علىشرط الرجوع بلا
- ٢ ويجب على كل مظهر في خلال يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الاشعار ان يحيط مظهره علما بالاشعار الذي تلقاه مبينا له اسهاء وعناوين من قاموًا بالاشعارات السابقة وهكذا من مظهر الى اخر حـــــى تبلغ ساحب
- ٦ واذا لم يبين احد المظهرين عنوانه او بينه بصورة لا يتيسر قرائتها اكتنى باشعار المظهر السابق له.
 - ٧ سـ ويجوز لمن يوجبعليه الاشعار ان يقوم به على اية صورة ولو برد السند ذاته .
 - ٨ وعليه ان يثبت ارساله للإشعار في الميعاد المضروب له .
- ٩ ويعتبر الميعاد مرعيا اذا ارسل الاشعار في خلاله بكتاب عن طريق البريد للسجل مع اشعار بالايصال .
- ١٠ ولايتر تب علىالتخلف عن ارسال الاشعار لللتكور أوعزعدم تقديمالسند للقبول او الوقاء أو عن ارسال الاحتجاج، خلال مواعيدها المبينة، سقوط اي حق من خقوق من وجب القيام بها . ولكنه يكون سوولا عن تعويض الضرر الذي ترتب على اهماله او تخلله، يشرط ان لا يتجاوز التعويض قيمة سند السحب .



b.

الادة ــ ١٨٤

١ - يجوز الساحب ولأي مظهر او ضامن احتياطي ان يعني حامل السند عند المطالبة على وجه الرجوع من تقديم احتجاج لعدم القبول او لعدم الوفاء من كتب على السند و المطالبة بلا مصاريسـف ٤ او و بلدون احتجاج ٤ او او ام عارة مماللة منوقيم من اشترط ذلك .

٢ ــ ولا يعني هذا الشرط الحامل من تقديم السند في المواعيد المقررة ولا من ارسال الاشعارات اللازمة .

٣ ــ وعلى من يتمسك تجاه الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد اثبات ذاك .

على كل الموقعين .

ه ــ اما اذا كتبه احد المظهرين او احد الضامنين الاحتياطيين فلا يسري الاعليه وحده .

٦ ــ واذا قدم حامل السند الاحتجاج على الرغم من الشرط تحمل هو وحده مصاريفه اذا كان الساحب هوالذي
 وضع الشرط .

لادة ــ ١٨٥

١ ــ ساحب السند وقابله ومظهره وضامنه الاحتياطي مسؤولون جميعاً تجاهحاملهعلىوجه التضامن .

٢ ــ و لحامله مطالبتهم منفردين او مجتمعين دون ان يلزم بمراعاة ترتيب النزام كل منهم .

٣ ـــ ويثبت هذا الحق لكل موقع على سند اوفي بقيمته .

 الدعوى المقامة على احد الملتزمين لا تحول دون مطالبة الباقين ولو كان الترامهم لاحقاً لمن اقيمت عليهم الدعوى أولا

المادة -- ١٨١

١ -- لحامل السند مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي :

أ ــ قيمة السند غير المقبولة او غير المدفوعة مع الفوائد ان كانت مشروطه .

 ب – الفوائد عسوية يسعرها الفانوني اعتباراً من تاريخ الاستحقاق فيها يتعلق بالسند المسحوب والمستحق العدنع في اراضي المملكة الاردنية ومحسوب يسعر ٦ ٪ للاصناد الاعرى .

ح ــ مصاريف الاحتجاج والاشعارات وغيرها من المصاريف بم

٢ سـ واذا أينيممل من الرجوع قبل استحقاق السند خصر من قيمته ما يوازي سعر الحضم الرسمي في المملكة
 عـ الازهائية في تاريخ الرجوع وبالحمة الي يعج لميها مؤطن الحامل إدري عدد .

لادة -- ۱۸۷

يجوز لمن أو في سند سحب مطالبة ضامنيه بما يأتى :

أ ــ جميع ما اوفاه .

ب ... فوائد المبلغ الذي اوفاه عسوبة يالسعر القانوني ابتداء من يوم الوفاء بالنسسبة للاسناد المسحوبة والمستحقة الاداء في المملكة الاردنية وعسوية بسعر ٦٪ للاسناد الاخرى .

ج ــ المصاريف التي تحملها .

اللاة ــ ٨٨

٢ ـــ ولكل مظهر اوفي السند ان يشطب تظهيره وتظهيرات المظهرين اللاحقين له .

المادة ـــ ١٨٩

١ - في حالة الرجوع على احد الملتزمين بالقدر غير المقبول من قيمة السند يجوز لمن اوفى هذا القدر ان يطلب
 من حامله اثبات هذا الوفاء بالسند واعطاء مخالصة به .

٢ – ويجب على الحامل فوق ذلك ان يسلمه صورة من السند مصدقاً عليها منه بما يفيد أنها طبق الاصل وان
 يسلمه ورقة الاحتجاج تمكيناً له من الرجوع على غيره بما اداه .

المادة -- ١٩٠

مع مراعاة النقرة ١٠ من المادة ١٨٣ من هذا القانون :

ل - يسقط ما لحامل السند من حقوق تجاه مظهرية وساحبه وغيرهم من الملتزمين ما عدا قسابله بمفيى المواعيد
 للعبنة لاجراء ما يأتى :

أ ــ تقديم الاسناد المستحقة الدفع لدى الاطلاع او بعد مذي ميعاد معين منه .

ب ــ تقديم الاحتجاج بعدم القبول او بعدم الوفاء .

ج ــ تقديم السند الوفاء في حالة اشتماله على شرط الرجوع بالامصاريف .

٢ - وانما لا يقع السقوط تجاه الساحب الا اذا اثبت انه اوجد مقابل الوفاء في تاريخ الاستحقاق ، وحيئذ لا
 يكون للحامل الا الدعوى تجاه المسحوب عليه .

٣ - واذا لم يعرض السند اللمبول في الميعاد (الذي اشترطه الساحب سقطت حقوق حامله في الرجوع بسبب عدم
 القبول وعدم الوفاء الا اذا تبين من عبارة الشرط ان الساحب لم يقصه منه سوى اعفاء نقسه من ضهان
 القبول .

4 - وإذا كان المظهر هو الذي اشترط في تظهيره معاداً لتقديم السند القبول فله وحده الاستفاده نما شرط.

لا يقوم أي اجراء مقام الاحتجاج الا في حالة ضياع السند ، وعندئذ تسري احكـــــام المراد من ١٧٥ الى ١٧٠٠

المادة ــ ١٩٥

يجب على الكاتب العدل المكلف باجراء الاحتجاج ان يترك صورة صحيحة لمن وجه اليه هذا الاحتجاج، وان بقيد اوراق الاحتجاج بتمامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في سجل خاص مرقم الصفحات وموشر علمه حسب الاصول .

المادة ــ ١٩٦

- ١ لكل من له حق الرجوع على غيره من الضامين بمقتضى سند سحب أن يستوقي قيمته يسحبه سندا جديدا مستحق الاداء لدى الاطلاع في موطن الضامن ما لم يشترط خلاف ذلك .
- ٢ وتشتمل قيمه سند الرجوع على المبالغ الوارد بيانها في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من هذا القانون مضافاً اليها ما
 دفع من عمولة ورسم طوابع .
- اذاكان ساحب سند الرجوع هو الحامل فتحدد قيمته على الاساس الذي تحدد بمنتضاه قيمة سند مسحوب
 لدى الاطلاع من الجهة التي كان السند الاصلي مستحق الدفع فيها على الجمهة التي فيها موطن الضامن .
- 4 فاذا كان ساحبه هو احد المفلهرين حددت قيمته على الاساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة سند مسحوب لدى
 الاطلاع من الحمهة التي بها موطن ساحب سند الرجوع على الحمهة التي فيها موطن الضامن .

المادة -- ۱۹۷

اذا تعددت سندات الرجوع فلا يجوز مطالبة ساحبالسند الاصلي وكل مظهر له الا بنفقات سند رجوع واحد .

المادة -- ۱۹۸

- لحامل السند المقدم عنه احتجاج لعدم الوفاء الى جانب ماله من حق الرجوع بعد اتباع الاجراءات المترره لللك ان يعجز باذن من المحكمة المختصة منقولات كـــل من الترم بموجب السند حجزا احتياطيا تنبع فيه الاجرامات المقررة الملك في قانون اصول المعاكمات الحقوقية .

المادة ــ ۱۹۱

- ١ ــ اذا حال دون عرض السند او دون تقديم الاحتجاج في المواعيد المعينة بجائل لا يمكن التغلب عليه فتصند هذه
 المواعد .
- ٢ ــ وعلى حامل السند ان يشعر دون ايطاء من ظهره له بالحادث القهري وان يثبت هذا الاشعار مورّخاً وموقعاً
 عليه منه في السند او في الورقة المتصلة به .
- ٣ وعلى من ارسل له الاشعار ايلاغ من ظهر له السند . وتسلسل ذلك وفقاً للمادة ١٨٣ من هذا القانون .
- ٤ وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهري عرض السند القبول او ناوفاء دون ابطاء ، وعليه تقديم احتجاج عند الافضاء .
- واذا استمرت القوة الذاهرة اكثر من ثلاثين يوماً عسوبة من يوم الاستحقاق جاز الرجوع على الملتزمين
 من غير حاجة لل عرض السند او تقديم الاحتجاج .
- تا فاذا كان السند مستحق الوفاء بمجرد الاطلسلاع عليه او بعد مضي مدة معينة من الاطلسلاع سرى ميعاد الثلاثين بوءاً من الثاريخ الذي اشعر فيه الحامل من ظهر له السند بوقوع الحادث ولو وقع هذا الثاريخ قبل انقضاء الميماد المدين العرض .
- ٧ واذاكان السند مستحق الوفاء بعد مفي مدة من الاطلاع فيضاف الى ميعاد الثلاثين يوماً المدة المعينة للمفع بعد الاطلاع .
- ٨ ولا يعتبر من قبيل الحوادث القاهرة الامور المتعلقة بشخص الحامل او بمن كلفه عرضها او تقديم الاحتجاج بشأنها .

المادة ــ ١٩٢

- ١ يكون تقديم الاحتجاج لعدم القبول والاحتجاج لعدم الوفـــاء وفقاً للاوضاع المقروة في قـــانون اصول
 المحاكمات الحقوقية بواسطة الكاتب العدل
- ٢ -- ويجب أن يوجه الاحتجاج إلى موطن الملترم بوفاء السند أو الى آخر موطن معروف لـــ ، وألى موطن الاشخاص المسين في السند لوفائه عند الاقتضاء وألى موطن من قبله بطريق الدخل.
 - ٣ ويكون ذلك كله في ورقة واحدة .

المادة ـــ ۱۹۳

تشتمل ورقة الاضطاع على صورة حرفية السند ولمسا البت كية من عبارات التبول والتظهير مسم ذكر الضغط الذي فقيلت التومية بقبوله السند أو وفائد عند الانتضاء . كما يجبه أن تشمل على الاندار بوفائه قيمته ويدكر فيها خضور أو غياب الملتزم بالقبول أو الوفاء واسباب الإمتناع عن القبول أو الوفاء ، والمحز عن وقب الإجمالية الاستناع بحدوثتها المكاتب العذل بالوفاء في له ي

الفصل السابع

التدخـــل

١ _ احكـام عامة

00-14-00

المادة ــ ١٩٩

- ١ لساحب سند السحب ومظهره وضامته الاحتياطي ان يعين من يقبله او يدفعه عند الاقتضاء ويسمى هسذا الشخص المتوض.
- ٢ ويجوز وفقاً للشروط الآتى بيانها قبول السند او وفاؤه من اي شخص متدخل لمصلحة اي مدين بكون
 مستهدفا للمطالبة به .
- ٣ ويجوز أن يكون المتدخل من الغير كما يجوز أن يكون هو المسحوب عليه أو شخص مأثرم بمقتضى السند.
 وأنما لا يجوز تنخل القابل .

٢ – القبول بطريقة التلخل

المادة ــ ٢٠٠

- ١ ـ يقع القبول بطريق التدخل في جميع الاحوال التي يكون فيها لحامل سند واجبا العرض القبول حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقه
- ٢ وذا عين في السند من يقبله او يؤدي قيمته عند الاقتضاء في مكان وفائه فليس المحامل ان يرجع قبل ميعاد استحقاقه على من صدرعته هلما التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له الا اذا عرض السند على من عين لقبوله او لوفائه عند الاقتضاء فامتتم عن قبوله واثبت هذا الامتناع بورقة احتجاج .
 - ٣ وللحامل في الاحوال الاخرى رفض القبول الحاصل بطريق التدخل .
- الما اذا اقره فانه يفقد حقه في الرجوع قبل الاستحفاق على الشخص الذي وقع القبول لمصلحته وعلى لملوقعين
 اللاحقين

المادة ـــ ٢٠١

- إ _ يدون قبول السند بطريق التدخل على السند ذاته ويوقع عليه المتدخل .
- ٢ ويذكرني صيغة القبول اسم من حصل التدخل لمصلحته ، والا عد التنخل خاصلا لمضلحة الساحب .

لادة ــ ۲۰۲

- التخير .
 الخامل والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمسلحته بما يلتزم به هذا الاخير .
- و يجوز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامنيه على الرغم من حصول القبول بطريق التدخل ان يتسلموا من
 الحامل السند وورقة الاحتجاج والمخالصة ان كانت ثمة عنائصة وذلك اذا قاموا بوفاء المبلغ المبين في الماده
 من هذا القانون .

لادة - ۲۰۳

- ١ -- يجوز وفاء السند بطريق التلخل في جميع الاحوال التي يكون فيها لحامله عند الاستحقاق او قبله حق الرجوع على الملتزمين .
- ٢ ويكون هذا الوفاء باداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته اداوه ابراء لذمته .
- ٣ ـــ ويجب ان يقع الوفاء على الاكثر في اليوم الاخير من الميعاد الذي يصح فيه تقديم الاحتجاج لعدم الوفاء .

المادة - ٤٠٢

- ١ اذا كان القابلين السند بطريق التدخل او المعينين لوفائه عند الاقتضاء موطن في مكان الوفاء وجب على
 حامله عرضه عليهم جميعاً وتقديم احتجاج لعدم الوفاء اذا كان له موجب وذاك عسلى الاكثر في اليوم
 التالي لليوم الاخير من الميعاد المحدد لتقديم هذا الاحتجاج .
- ٢ فان لم يقدم هذا الاحتجاج في هذا الميمادكان الشخص الذي قام بتمين المربي او الشخص الذي وقع التبوي المسلمة المسلم

المادة ــ ٢٠٥

اذا رفض حامل السند الوفاء من المتدخل ، مقط حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ بهذا الوقاء .

الدة ــ ٢٠٦

- ١ يجب اثبات الوقاء بطريق التلخل بعبارة تفيد وصول القيمة تكتب على السند ويذكر فيها من حصل الوقاء لمصلحته والا عد الوفاء حاصلا لمصلحة الساحب .
- ٢ ويجب ان يسلم السنة الى للوفي كما يجب ان تسلم له ورقة الاحتجاج ان كان ثمة احتجاج .

لادة ــ ۲۰۷

- ا حيكتسب الموفي بطريق التدخل جميع الحقوق الناشة عن السند تجاه مسن حصل الوقاء لمصلحته و تجاه من
 النزموا نحو هذا الاخير بمقتضى السند أنما لا يجوز لهلنا الموفي تظهيره.
 - ٧ وتبرأ دمم المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحتهم .

٢ _ الصور

المادة – ۲۱۱

- ١ ... لحامل السند ان يحرر منه صورا .
- ٢ ــ ويجب ان تكون الصور مطابقة الاصل السند تهاماً بها تحمل من تظهيرات وبيانات اخرى تكون مدونة فيه وان يكتب عليها ان النسخ عن الاصل قد انتهى عند هذا الحد.
 - ٣ ــ ويجوز تظهر الصورة وضمانها احتياطيًا على الوجه الذي يجري عليه الأصل.
 - إلى المناه العاورة ما للأصل من أحكام.

- ١ ــ يجب ان يبين في صورة السند اسم من يكون بيده اصله .
- ٢ وعلى هذا الاخير ان يسلم هذا الاصل لحامل الصورة الشرعي فان امتنع عن ذلك فلا يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهريها أو ضامنيها الاحتاطيين. ما لم يثبت باحتجاج أن الأصل لم يسلم اليه بناء على طلبه .
- ٣ ــ واذا كتب على الاصل بعد اخر نظهير حصل قبل عمل الصورة عبارة ۽ منذ الان لايصح التظهير الاعلى الصورة ه او أي عبارة اخرى مماثلة فكل تظهير يكتب على الاصل بعد ذلك يكون باطلاً .

القصل التاسع

التحريف

المادة ــ ۲۱۳

اذا وقع تحريف في متن السند النزم اللمين وقعوه فيها بعد بمقتضى متنه المحـــرف اما الموقعون السابقون فملزمون بمقتضى متنه الاصلى .

القصل العاشر

للادة - ١٤٤

- ١ تسقط بالتقادم كل دعوى ناشئه عن سند السحب تجاه قابله بمضي خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .
- ٢ سـ اما دعاوى الحامل تجاه الساحب او المظهرين فتسقط بمضي سنتين من تاريخ الاحتجاج المندم في الوقت المجلني او من تاريخ الاستحقاق ان اشتمل السند على شرط الرجوع بلا مصاريف .
- ٣ وتسقط بالتقادم دعاوى المظهرين بعضهم قبل البعض او قبل الساحب بمضي سنة من اليوم الذي يكون فيه المظهر قد اوفي السند أو من اليوم الذي اقيمت عليه الدعوى فيه ؟

- ٣ ــ واذا نقدم عدة اشخاص للوفاء بطريق التدخل كانت الافضلية لمن يترتب على ايفائه براءة ذمم أكثر عدد
- 2 ـــ ومن تدخل الوفاء وهوعلم بان في تدخله مخالفة للحكم المتقدم سقط حقه في الرجوع على مــــن كانت تبرأ ذمته لولا هذا التلخل.

القصل الثامن

تعــدد النسخ والصور

المادة ــ ۲۰۸

- ١ يجوز سحب سند السحب نسخا متعددة يطابق بعضها بعضا . ؛
- ٢ ويجب ان يوضع في متن كل نسخه منه رقمها والا اعتبرت كل نسخة منها سندا مستقلا .
 - ٣ ولكل حامل سند لم يذكر فيه انه على نسخة واحدة ان يطلب نسخا منها على نفقته .
- ٤ ويجب عليه تخفيقاً لذلك ان يرجع الى الشخص الذي ظهره له وعلى هذا ان يعاونه في الرجوع على المظهر السابق ويتسلسل ذلك حتى يتنهي الى الساحب ۽
 - وعلى كل مظهر ان يدون تظهيره على النسخ الحديده .

للادة ــ ٢٠٩

- ١ ــ وفاء السند بمقتضى احدى نسخه مبرىء للنمة ولو لم يكن مشروطا فيه ان هذا الوفاء ببطـــل حكم النسخ
 - ٢ غير ان المسحوب عليه يبقى ملتزماً بالوفاء بمقتضى كل نسخة مقبولة منه لم يستردها .
- ٣ والمظهر الذي ظهر نسخ السند لاشخاص مختلفين ومظهروه اللاحقون ملزمون بمقتضى كــــل النسخ الَّتي تحمل تواقيعهم ولم يحصل استردادها .

المالمة ١٠٠

- ١ ... على من يرسل احدى نسخ السند القبول ان يبين بالنسخ الاخرى اسم من تكون تلك النسخة في يده :
- ٢ وعلى هذا الاغير ان يسلمها الحامل الشرعي لأي لسخة انجرى فان رفض تسليمها فلا يكون المحامل حق الرجوع الا إذا أثبت بورقه احتجاج
 - أ أن النسخة المرسله القبول لم تسلم له حين طلبه اياها ب
- ب أن القبول أو الوفاء لم بجصل بمقتضى نسخة اخرى .

المادة ــ ۲۲۲

يشتمل السند لامر على البيانات الآتية : -

أ ــ شرط الامر او عبارة (سند لامر) او (كبيالة) مكتوبة في من السند وباللغة التي كتب بها .

ب ـ تعهد غير معلق على شرط باداء قدر معين من النقود .

ج ــ تاريخ الاستحقاق .

د _ مكان الأداء .

ه ــ اسم من يجب الاداء له او لامره .

و ــ تاريخ انشاء السند ومكان انشائه .

ز – توقيع من انشأ السند (المحرر) .

المادة - ٢٢٣ . الم من المناه المادة

السند (الحالي) من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سندًا لامر الأ في الحسالات المبينة في

أ – السند الحالي من ذكر تاريخ الاستحقاق يكون مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه .

ب – اذا لم يذكر في سند لامر مكان الاداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المحرر يعد مكساناً للنفسع وموطناً المحرر في الوقت نفسه .

ح- وإذا لم يذكر مكان الاداء بجانب اسم المحرر او في أي موضع آخر من السند لامر فيعتبر مكــــان عمل المحرر او مكان اقامته ، مكاناً للاداء .

د – السند لامر الحالي من ذكر مكان انشائه يعتبر منشأه في المكسان المبين بجانب اسم محروه . واذا لم يذكر مكان محرره صراحةً في السند فيعتبر مكان انشائه في المحل الذي وقع فيه المحرر السند فعلا .

ه – اذا كان السند لامر خاليا من ذكرتاريخ الشانة فيغتبر شاريخ الحقيقي الذي تم فيه تسليم السند للمستفيد او للحامل هو تأريخ انشائه :

و – اذا خلا من ألسته لامر من ذكر كلمة (سنه لامز:اؤ كبيالة) وكان المعي المسخلص من المن يدل على اله سند لام فعتبر كذلك:

المادة ــ ١٥٠

إ ــ لا تسرى مواعيد التقادم في حالة اقامة الدعوى الا من يوم اخر اجراء فيها .

٢ ــ ولا يسري هذا التقادم اذا صدر حكم بالدين او حصل اقرار به بموجب وثيقة مستقلة او بتسديد الملتزم

المادة ــ ٢١٦

لايكون لانقطاع التتمادم من أثر الا بالنسبه لمن الخذ تجاهه الاجراء القاطع في سريانه .

المادة - ۲۱۷

بالرغم من انقضاء ميعاد التقادم على سند السحب وسائر الاوراق التجارية يجوز الدائسن اقامة الدعوى ضمن مدة التنادم العادي المدنى بطالب الحق الذي من اجله اعطيت الورقة التجارية ، وتقبل الورقة في معرض البيئة لاثبات هذه الدعوى .

المادة ــ ۱۱۸

١ ــ اذا وافق استحقاق السند يوم عطلة رسمية فلا يجوز المطالبة بوفائه الا في يوم العمل التالي .

٢ – وكذلك لا يجوز أتخاذ اي اجراء اخر متعلق بالسند وعلى وجه خاص يعرضه للقـــبول او تقديم احتجاج

٣ ـــ واذا وجب اتخاذ اي اجراء من هذه الاجراءات في ميعاد معين يوافق اخر يوم منه يوم عطلة رسمية فيمتاد هذا الميعاد الى يوم العمل التالي .

٤ - اما ايام العطلة الرسمية التي تتخلل الميعاد فتحسب منه .

111co - 117

لا يدخل في حساب الميعاد القانونى او الانفاقي اليوم الاول منه .

المادة - ۲۲۰

لا يجوز منح اي ميعاد قضائي او قانوني الا في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٩٠ و ٢٠٠ من هذا

(- يَعِلْقَ لَفَظْ الْتَوْقِيعِ فِي هِذَا الْكِتَابِ عَلَى الْأَمْضَاءُ والْخَتَمُ وَبُصِمَةُ الْأَصِيعِ ,

٧ – ويجب ان يشهد شاهد لذيا على صاحب الختم او البصمة بانه وقع إمامهما عالما بماوقع عليه :

南

المادة - ١٢٤

الاحكام المتعلقة بسند السحب فيما يختص بتظهيره واستحقاقه ووفائه والرجوع بسبب عدم الوفاء والاحتجاج والوفاء بالواسطة والصور والتحريف والتقادم وايام العطل الرسمية وحساب المهل والمواعيد وحظر منح المواعيد القضائية والقانونية والحجز الاحتياطي تتبع جميعاً في السند لامر ذلك كله بالقدر الذي لا تتعارض مع ماهيته .

تسري على السند لامر الاحكام المتعلقة بسند السحب المستحق الاداء في موطن احد الاغيار او في جهة اخرى غير الجهة التي بها موطن المسحوب عليه واشتراط الفائدة والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب دفعه والنتائج المرتبة على التوقيع وعلى توقيع شخص لا صفة له او شخص جاوز حدود نيابته .

المادة ــ ٢٢٦

تسري ايضًا على السند لامر احكام سند السحب المتعلقه بالضيان الاحتباطي فاذا لم يذكر في صيغة الضهان الاحتياطي اسم المضمون فانه يعد حاصلاً لمصلحة محرر السند لامر .

- ١ يلتزم محرر سند الامر بمثل ما يلتزم به قابل سند السحب .
- ٧ ـــ اما اسناد الامر الواجبة الاداء بعد ميعاد من الاطلاع فيجب ان تعرض على محررهــــا في الميعاد المبين في المادة (١٥٤) ليضع عليها تأشيرا بالاطلاع موَّرخًا وموقعاً منه .
 - ٣ ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ التأشير المذكور .
- \$ فاذا امتنع المحرر عن وضع التأشير المتقدم وجب اثبات هذا الامتناع باحتجاج يكون تاريخه مبدأ لسرمان

William Washington

يشتمل الشيك على البيانات الاتية : _

أ رب كليمة (شيك) مكنوية في بين السند وباللغة التي كتيب بها ...

ب - أمر غير معلَّق على شرط الداء قلر معين من النقود

السند الحالي من احد البيانات المذكورة لا يعتبر شيكا الا في الحالات المبينه في الفقرات الاتية : ــــ

- أ ــ اذا لم يذكر مكان الاداء ، فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب. عليه يعد مكاناً الدفع . فـــان ذكرت عدة امكنة بجانب اسم المسحوب عليه ، يكون الشيك مستحق الاداء في اول عل مبين فيه .
- ب ــ اذا خلا الشيك من هذه البيانات او من اي بيان اخر كان واجب الاداء في المكان الذي يقع فيه المحل الرئيسي المسحوب عليه .
- ج ـ اذا خلاً من بيان محل الانشاء بعد منشئا في المكان المبين بجانب اسم الساحب واذا لم يذكر مكان الأنشاء فيعتبر مكان تسليمه للمستفيد هو مكان الأنشاء .
 - د اذا خلا من كلمة (شيك) وكان مظهره المتعارف عليه يدل على انه شيك.

١ - لا يجوز سحب الشيكات الا على مصارف .

ج ــ اسم من يلزمه الاداء (المسحوب عليه) .

م الريخ انشاء الشيك ومكان انشائه .

ـ توقيع من انشأ الشيك (الساحب) .

د ـ مكان الاداء :

٢ – والصكوك الصادرة في المملكة الاردنية المستحقة الوفاء فيها والمسحوبة على غير المصارف في صسوره شيكات لا تعتبر كشيكات صحيحة .

- ١ لا يجوز اصدار شيك ما لم يكن للساحب لدي المسحوب عليه في وقت انشائه نقود يستطيع النصرف فيها يموجب شيك طبقاً لاتفاق صريح او خسمني بينهما .
 - ٢ وعلى ساحب الشيك او لامر غيره بسحبه لِلمته إداء مقابل وفائه .
- ٣ ومع هذا يظل الساحب لحساب غيره مسؤولا بصفته الشخصية تجاه المظهرين او الحامل دون غيرهم .
- 4 وعلى الساحب دون غيره ان يثبت في حالة الانكار ان من سحب عليـــــ الشيك كان لديه مقابل و فائه في وقت انشائه ولا يكون ضامنا وفاءه ، ولو قدم الاحتجاج بعد المواعيد المحددة .

- ا لا قبول في الشيك واذا كتبت على الشيك عبارة القبول عدت كأن لم تكن .
- ٢ على أنه يجوز للمسحوب عليه أن يـَـشر على الشيك . وهذه الاشارة تفيد وجود مقابـــل الوقاءفي تاريخ Complete the state of the state

٧ - والشيك المشروط دفعه الى شخص مسمى والمديرنة فيه عبــبارة (ليس لامر) او اية عبارة اخرى مماثلة يخضع تداوله لاحكام حوالة الحق القررة في الفانون المدنى دون غيرها ي

٣ ــ ويصح التظهير ولو الساحب نفسه او لاي ملتزم اخر ، ويكون لهولاء جميعاً الحق في تظهيره ٥

١ – يجب ان يكون التظهير خاليا من كل شرط . وكل شرط علق غليه النظهير يعبر كأن لم يكن .

٢ – والتظهير الحزئي باطلي . وكذلك التظهير الصادر من المسحوب عليه .

٣ - والتظهر (لحامله) بعد تظهيرا على بياض. ٥

٤ – والتظهير (الى المسحوب عليه) لا يعتبر الا غالفة (ايصال) ما لم يكن الدسحوب عليه عدة مؤسسات وحصل العظهير لمصلحه موسسة غير التي سحب عليها الشيك .

تسري على الشيك احكام المواد ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٦ و ١٤٦ و ١٤٧ من هذا الفانون المتعلقة

المادة ــ ۲۶۲

التظهير المكتوب على شيك لحامله يجعل المظهر مسؤولا وفقاً للاجكامالمختصة بالرجوع. غير أن التظهير لا يجعل من الصك شيكا لامر ؟

المادة -- ٣٤٣

١ – التظهير اللاحق للاحتجاج او الحاصل بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الشيك لا ينتج سوى آثار الاحكام المتعلقة بحوالة الحتى المقررة في القانون الملـفِّ ،

٢ — وبعد التظهير الحالي من التاريخ انه تم قبل تقديم الاحتجاح او انه نــــم قبل الفضاء الميعاد المنوه عنه في الفقرة السابقة الا اذا أثبت العكس .

الله الله يجوز تقليم تواريخ التظهير وان حصل يعد تزويرا .

القصل الثالث

والما والمراور المراوات الفيان الاختياطي

There was been a war as well as the said of the first of the said of the رَاءُ . العبزي على الشيك اجكام المواد إ٦٦ لع. ٢٦٧ و١٦٣ المتعلقة يفسند السحب فيها نعاباً عا هو منصوض طيه في المادة ١٩٧ بالنسبة الى جواز الفيهان من المسحوب عليه ، عد الله ين المناسبة الى جواز الفيهان من المسحوب المادة - ٣٣٣

١ - يجوز اشتراط اداء الشيك : -

أ - الى شخص مسمى مع النص فيه صراحة على (شرط الامر) أو بدونه بم

ب - الى شخص مسمى مع ذكر شرط (ليس لامر) او اية عبارة اخرى تفيد هذا الشرط ...

تفيد هذا المعنى يعتبر شيكا لحامله :

٣ – والشيكات المشتملة على شرط (عدم القابلية للتداول) لا تدفع الا لخملتها الذين تسلموهــــا مقترنة بهذا

المادة _ ١٣٤

١ – يجوز سحب الشيك لامر الساحب نفسه .

۲ – ویجوز سحبه لحساب شخصی آخر 🗻

٣ – ولا يجوز سحبه على الساحب نفسه الاعندما يكون مسجوبا من موسَّسة على موسَّسة اخرى كلتاهم الساحب نفسه وبشرط ان لا يكون مستحق الوفاء لحامله .

المادة ــ ٢٣٥

كل اشتراط فائدة في الشيك يعتبر كأن لم يكن :

اللاد الله الله المناه المناه

يجوز اشتراط وفاء الشيك في موطن احد الاغيار سواء اكان في اللهة التي فيها موظف المسحوب عليه ام في اي جهة اخرى بشرط ان يكون هذا الغير مصرفا .

A STATE OF THE STA

تسري على الشيك احكام المواد ١٣٨ و ١٣٩ للتعلقة بسند السنجب.

A STATE OF THE STA

1 نَفْسَنَ السَّاحِ الْوَقَاءَ } وَكُل شَرَط يَعْنِي بِهِ السَّاحِتِ لَقُسُه مِن هَذَا الشَّسَانِ يَعْتِبر كَأْن لَمْ يَكُنَ

الفصل الثاني تداول الشيك

I will have been a first from the state of t الله م مهم الله الله مع مع من المناز ١ - الشيك المشروط دفعه الى شخص مسمى قابل التداول بطريق التظهير ولو لم يذكر فيه صراحة كلمه الزلاس

٣ ــ واذاكان الوفاء جزئيّاً جاز للمسحوب عليه ان يطلب اثبات هذا الوفاء في الشيك وان يطلب عالصة بالك.

وكل ما يدفع من اصل قيمة الشيك تبرأ منه فهة مباحيه ومظهريه وضامتيه الاحتياطيين وعلى حامل الشك
 ان قدم الاحتجاج عيا بقى من قيمت .

لادة - ۲۵۲

- ١ اذا قدمت عدة شيكات في آن واحد وكان ما لدى المسحوب عليه مسن نقود غير كاف لوفاتها جميعاً ،
 وجب مراعاة ترتيب تواريخ اصدارها .
- ٢ ــ فاذا كانت الشيكات المقدمة مفصولة من دفتر واحد وتحمل تاريخ اصدار واحد فضل الشيك الاسبق رقما

ادة ــ ۲۹۴

- ١ -- من يوفي قيمة شيك بغير معارضة من احد يعد وفاوه صحيحاً وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٧٠ .
- ٢ واذا اوفى المسحوب عليه قيمة شيك قابل التظهير لزمه التحقق من انتظام تسلمسل التظهيرات ، وليس ملزماً ان يتحقق من صحة تواقيع المظهرين .

لادة - 207

- اخا اشرط وفاء الشيك بعملة غير متداولة في المملكة الاردنية جاز وفاء قيسمته في الميعاد للحدد لتقديمه
 بالعملة الاردنية حسب سعرها في بوم الوفاء
- ٣ سافا لم يقع الوفاء في يوم التقديم فللحامل الحيار بين المطالبة بقيمة الشيك محسوبة يسعر العملة الاردنية في بوم
 التقديم أو في يوم الوفاء .
- ٣ ــ واذا قدم الشيك الدرة الاولى بعد انقضاء المعاد المحدد لتقديمه كانت العبرة لسعــ اليوم الذي أنتهى فيه
 معاد التقديم .
- ع والعرف الحاري في المملكة ا الاردنية لتقويم النقد الاجنبي هو المعتبر . انما يجوز الساحب أن يعين في الشبك
 السعر الذي تحسب على أسامه القيمة الواجبة الوفاء .
 - ولا تسري الاحكام المتقدمة عندما يشرط الساحب أن يكون الوفاء بعملة اجنبية معينة .
- السواذا تدين مبلغ الشيك بعملة تحمل اسها مشتركا تختلف قيمتها في بلد اصداره عسن قيمتها في بلد وفائه فيقترض أن الاداء يكون بعملة بلد الوقاء

Y00 - 54

تسري غلى الشيك احكام المواد و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٨ المتعلقة بسند السحب .

الفصل الرايع

تقدىم للشيك ووفاؤه

المادة - 240

- ١ يكون الشيك واجب الوفاء لدى الاطلاع عليه وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن .
- ٢ والشيك المقدم للوفاءقبل اليوم المبين فيه كتاريخ لاصداره واجب الوفاء في يوم تقديمه .

المادة ــ ٢٤٦

- ١ -- الشيك المسحوب في المملكة الاردنية والواجب الوفاء فيها يجب تقديمه الوفاء في خلال ثلاثين يوماً .
- لا خان كان مسحوبا في خارج المملكة الاردنيه وواجب الوفاء في داخلها وجب تقديمه في خلال ستين بوما
 اذا كانت جهة اصداره واقعة في اورية او في اي بلد اخر واقع على شاطىء البحر الابيض المتوسط وفي
 خلال تسعين يوما اذا كانت جهة اصداره واقعة في غير البلاد المقدمة .
 - ٣ ويبدأ الميعاد السائف الذكر من اليوم المبين في الشيك انه تاريخ اصداره .

المادة ـــ ٧٤٧

إذا سحب شيك بين بلدين مختلفي التقويم ارجم تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء.

دة ــ ۲۶۸

يعتبر تقديم الشيك الى احدى غرف المقاصة بمثابة تقديم للوفاء .

to the second second

المادة 134

- ١ المسحوب عليه ان يوني قيمة الشيك ولو بعد الميعاد المحدد لتقديمه .
- ٢ ولا تقبّل معارضة الساحب لهلي وفائه الا في حالة ضياعه أو تفليس حامله.
- قاذا عارض الساحب على الرغم من هذا الحفظر الإسباب اخرى وجب على المحكمة بناء على طلب الحامل
 أن تأمر برفع المارضة ولو في حالة قيام دعوى أصلية .

اللادة ف ا ١٥٠

﴿ إِذَا تُوقُ السَّاحِ او فقد اهليته أو اللس بعد إنشام الشبك فليس لذاك اثر على الاحكام المترتبة على الشبك -

ادة - ١٥٢

- ١ ـــ اذا أوفى المسحوب عليه قيمة الشيك جازله ان يُطلُب تَسْلَمُهُ من الحامل موقعاً عليه منه بالتخالص .
- الإنسيرولا بيجوز للحفامل الانهتاع . هن قبول الولماء الجرثية وإلها اكان مقابل الوفاا وقال تمن مبلغ الشاك جاز الحامل العقاب الاداء يقلبو ما هناك من مقابل الوفاء المد بسوير المرود والمستلك بإيجاب المرود و مواد المستلك

والمرابع المستمال المسلم المسل

المادة ــ ٢٥٦

الساحب الشلك او لحامله ان سطره.

٢ ـــ ويكون لهذا التسطير الاثار المبينة في المادة التالية .

٣ – ويجري التسطير بوضع خطين متوازيين في صدر الشيك .

٤ – ويكون التسطير عاماً او خاصاً .

 م فاذا خلاما بين الحطين من اي ببان او كتب بين الحطين لفظ مصرف او اي لفظ آخر بهمـــذا المعنى كان التسطير عاماً.

٢ ــ أما أذا كتب اسم مصرف معين بين الحطين كان التسطير خاصاً .

٧ ـــ ويجوز ان يستحيل التسطير العام الى تسطير خاص . اما التسطير الحاص فلا يستحيل الى تسطير عام .

٨ – ويعدكأن لم يكن كل شطب التسطير او لاسم المصرف المعين .

المادة - ٧٥٢

٨ بُسُلًا يَنْجُونُ المُسْفَوْتِ عَلَيْهِ إِنْ يُوفِي شَيْكًا مُسْطِرًا سَطَيْرًا عَامًا الآ الى احد غملاته أو الى مصرف السنا

- ولا يجوز للمسحوب عليه أن يوني شيكاً مسطراً تسطيراً تخاصاً الآواني للصرف الثمين ، أو ألى عميلنسه أن
 - يبروكالاسطا المميانية هو المسحوب عليه .

٣ — ومع ذلك يجوز للمصرف المعين ان يلجأ الى مصرف آخر لقبض قيمة الشيك ؛ "أن يُسَمَّ السَّالِينَ إِنَّ ا

المجاولاً يجول أهرف لذ يحضل على شيك بسطراً الذمن الجدعملائه او من مصرف آخر ، ولا ان يقبض
 قيمته لحساب اشخاص آخرين غير من ذكروا

 ٢ - واذا لم يراع المسجوب عليه أو المصرف الإحكام السابقة فانه يكون مانزماً منتحوض الفهرو بقدر قمة الشك.
 عالم بالدين المسجوب عليه أو المصرف الإحكام السابقة في المسجود مانزماً منتحوض الفهرو بقدر خافي عالم بها الدين المسجود عليه المسجود ال

Wes - Act - Sold long to the l

١ - يجوز لسلمب الشيك ولحامله ان يمتعا وفاه و نقداً برضيع العبارة الابية و لقيده في الحساب، على ظهر الشيك الو أيم عبارة الحرى لماثلة وفي هذه الحالة لا يمكن إن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه الابطريق الفيلة في المحمولية المحمولي

٢ ــ ويعتبر لغواكل شطب لعبارة و القيد في الحساب ..

٣ ــ ويعر تب على عدم مراعاة المسحوب عليه الاحكام المتقدمة أن يصبح مسؤولا عن تعويض الفمرر بمالا
 يجاوز قيمة الشيك .

المادة ــ ٢٥٩

تسري أحكام المادة السابقة على الشيكات المشتملة على شرط الفيد في الحساب الصادرة من خارج المملكة دنة .

القصل السادس

الرجوع بعدم سبب الوفاء

المادة – ۲۲۰

١ - لحامل الشيك الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزمين به اذا قدمه في الوقت المحدد ولم تدفع
 قيمته واثبت الامتناع عن الوفاء باحدى الطرق الاتية : --

أ ـــ بورقة احتجاج رسمية .

ب ــ ببيان صادر من المسحوب عليه موَّرخ مكتوب على ذات الشيك مع ذكر يوم تقديمه .

ج ــ بييان مورِّخ صادر من غرفة المقاصة يذكر فيه ان الشيك قدم في الوقت المحدد ولم تدفع قيمته .

٢ – ويطلق لفظ احتجاج ايضاً في هذا القانون على البيانين الملدكورين في الحالتين الواردتين في الفقرتين (بوج)
 من هذه المادة الا إذا نص على خلاف ذلك .

القصل السابع

الاحتجاج

1110 - 177

١ – يجب اثبات الامتتاع عن النفع بالوسائل للمبيته في المادة السابقة قبل انقضاء الميماد المحدد للتقديم .

٧ – قاذا وقع التقديم في اخر يوم من هذا المعاد جاز اثبات الامتناع في يومالعمل التالي له .

177 - 177

تسري على الشيك احكام المواد ١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ من هذا القا, ف المتعلقة بسند السحب.

لحامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بها يأتى : ـــ

آ ــ ميلغ الشيك غير المدفوع .

ب ــ الفوائد ابتداء من يوم التقديم محسوبة بسعرها القانونى بالنسبة للشيكات المسحوبة في المملكة الاردنيـــة والمستحقة الوفاء فيها وبسعر ٦٪ بالنسبة للشيكات الاخرى .

ج – مصاریف الاحتجاج والاشعارات وغیرها من المصاریف .

المادة ـ ١٦٤

لمن اوفى شيكا ان يطالب ضامنيه بها يأتى : ـــ

أ ـ جميع ما اوفاه .

10

ب 🗕 فوائد المبلغ الذي اوفاه محسوبة بالسعر القانونى ابتداء من يوم الوفاء بالنسبة للشيكات المسحوبة والمستحقة الوفاء في المملكة الاردنية ومحسوبة بسعر ٦٪ بالنسبة للشيكات الاخرى .

ج – المصاريف التي تحملها .

المادة ــ ٢٦٥

تسري على الشيك احكام المواد ١٨٨ و ١٩٢ و ١٩٣ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

المادة - ٢٣٢

١ ــ اذا حال دون عرض الشيك او دون تقديم الاحتجاج او ما يقوم مقام الاحتجاج في المواعيد المعينة حائل لا يمكن التغلب عليه فتمتد هذه المواعبد.

٧ - وعلى حامل الشيك ان يشعر دون ابطاء من ظهره الديالحادث القهري ، وان يثبت هذا الاشعار مورخاً وموقعًا عليه في الشيك او الورقة المتصلة به .

٣ – وعلى من ارسل له الاشعار ابلاغ من ظهر له الشيك . ويتسلسل ذلك وفقاً للمادة ١٨٣ من هذا القانون .

وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهري عرض الشيك الوفاء دون ابطاء وعليه عند الاقتضاء تقديم الاحتجاج

٥ – وإذا استمرت القوة القاهرة إكثر من حمسة عشر يوماً محسوبة من تأريخ اليوم الذي قام فيه الحامل باشعار مُظْهُوهُ بِرُقُوعٌ الحادث القَهْرِيُّ ؛ وأَنْ وقع مَلماً الثاريخ قبل القضاء ميعاد تقديم الشيك ،جاز الرجوع على الملنزمين من غير حاجة الى تقديم الشيك أو تقديم الاحتجاج او ما يقوم مقام الاحتجاج .

٦ - ولا يعتبر من قبيل الجوادث القهرية الامور الشخصية البحته المتعلقة بحامل الشيك ار بمن كلفه تقديمه اوتقديم الإحتجاج المهدا يشوي بقالم الاختجاج ١٨٠ - ١٠١٠ م ١٠١١ على الما والما والما والما

القصل الثامن

المادة ــ ٢٦٧

١ ــ فيها عدا الشيك الذي لحامله يجوز سحب الشيك نسخاً متعدده يطابق بعضها بعضاً ان كان مسخوباً من قطر ومستحق الوفاء في قطر آخر او في جزء من القطر واقع عبر البحار او العكس اوكان مسحوبا ومستحق الوفاء في جزء او اجزاء مختلفة من القطر تقع عبر البحار .

٢ – واذا سحب شيك باكثر من نسخة وجب ان يوضِع في منن كل نسخة منه رقمها والا اعتبرت كل نسخة

المادة - ١٨٧

نسري على الشيك احكام المادة ٢٠٩ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب.

الفصل التاسع التحريف

المادة - ٢٧٩

تسري على الشيك احكام المادة ٢١٣ المتعلقة بسند السحب.

المادة - ۲۷۰

١ – يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على شيك مزوراً او عرف اذا لم يكن نسبة أي حطــــاً الى الساحب المبين اسمه في الصك .

٢ - وبوجه خاص يعتبر الساحب محطئًا أذا لم يحافظ على دفتر الشيكات المسلم اليه بما ينبغي من عنايه .

TV1 - 3-111 13 13 13 13 13 14 14 14 14 14 14 14

ا - تسقط بالتقادم دغوى خامل الشيك تجاه المسحوب عليه بمضي بخمس سوات محسوبة من تاريخ انقضاء : المعاد المحدد لتقديم الشيك الوفاء

من الأجل

٢ – وتسقط بالتقادم دعاوى رجوع الحسامل على المظهرين والساحب والملتزمين الاخرين بمضي ستة شهور
 محسوبة من تاريخ انقضاء مبعاد التقديم.

٣ - وتسقط بالتقادم دعاوى رجوع غنطف الملتزمين بوفاء الشيك بعضهم تبجاه البعض بمضي سنة شهور محسوبة
 من اليوم الذي اوفي فيه الملتزم او من اليوم الذي خوصم فيه بدعوى الرجوع .

و لا تسقط بمفي المواعيد المتقدمة الدعوى على الساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء او قدمه . ثم سحبه كلا
 او بعضاً ، والدعاوى على سائر الملتزمين الذين حصلوا على كسب غير عادل .

11cs - 4VY

تسري على الشيك احكام المواد ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢٢٠ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب .

القصل الحادي عشر احكام عامة

المادة ــ ٣٧٣

لا يتجدد الدين يقبول الدائن تسلم شيك استيفاء لدينه ، فيبق للدين الاصلي قائماً يكل ما له من ضيافات الى ان توفى قيمة هذا الشيك .

المادة ــ ٤٧٢

يسري على الشيك حكم المادة ١٩٨ من هذا القانون المتعلقة يسند السحب .

لادة ـــ ٢٧٥

إن بن يغاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين دينارا كل من اثبت في الشيك تاريخاً غير صحيح، وكل من صحب شيكاً
 على غير مصرف.

- ٢ ويحكم بالغرامة نفسها على للظهر الاول الشيك او حامله اذا كتب في الشيك تازيمًا لإحمًا لتاريخ تظهيره
 أو تقديم.
 - ٣ ــ وليس لاحد منهما حق الرجوع بهذه الغرامة على غيره
 - ٤ ويحكم بهذه الغرامة ايضاً على كل من اصدر شبكاً ليس له مقابل وفاء كامل وسابق الصداره .
 - عكم بذلك بالاضافة الى تطبيق احكام قانون العقوبات عند الاقتضاء.
- ٣ يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دالماير كل من اصدر شيكا لم يدون فيه مكان انشائه وكل من اصدر شيكاً يلون الربخ وتسري هذه العقوبة نفسها على المظهر الاول الشيك او حامله اذا خلا الشيك من بيان مكان المستقد المقالة الرائديم. وعلى كل من اولمي مثل هذا السيك او تسليد على نسيط المقاصة .
- ٧ ولا يَعْتُمُ اللَّذِيكَ خَالِيًّا مَنْ ذِكُر مَكَانَ الانشاء اذَا تَوْفَر فيه ماهو مَبِينٌ فِيًّا لللَّهُ ٢٧٩ من هذا القالون :

الدة ـــ ۲۷۲

١ حلى كل مصرف لديه مقابل وفاء ، وسلم الى دائته دفر شيكات بيضاء للدفع بموجبها من خزائته أن يكتب
 على كل صحيفة منه اسم الشخص الذي تسلم اليه .

٢ -- وكل مخالفة لحكم هذه المادة يعاقب فاعلها بغرامة لاتتجاوز خمسة دنائير .

المادة ــ ۲۷۷

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن خمسين ديناراً كل مسحوب عليســـه صرح عن علم بوج د مقابل وفاء اقل نما لديه .

اللاة ــ ۸۷۸

٢ – ولصاحب الحق المطالبة بمحقوقه امام المحاكم العادية اذا اختار ذلك .

لادة ــ ۲۷۹

كل مصرف رفض بسو نية وفاء شيك له مقابل وفاء ومسحوب سحباً صعيحاً على خزانته ولم يقسلم أي اعتراض على صرفه يكون مسؤولا تجاه الساحب عبا اصابه من ضرر بسبب عدم المسوفاء، وعبا لحق اعتباره الله المدن

11cz ... cAY

يطلق لفظ مصرف في هذا القانون على كل الاشخاص والمؤسسات المرخص لها باعهال المصارف .

المادة ـــ ۸۱

الباب الرابع

سائر الاسناد القابلة للانتقال بطريقة التظهير

المادة -- ٢٨٧

ا كل صل يلتزم به موقعة تسليم مبلغ من المال او كمية من المثليات في عل وفي وقت معينين، وبجوز انتقاله
 بطريقة التشاير الخاكان منشأ على وجه صريح بعبارة الامر :

من الأجل

٣ ــ ويخول هذا التفرغ المالك الجديد الذي سجل اسمه حقاً شخصيا ومباشرا . وليس الموسسة المدينة ان تحتج
 تنجاهه باي سبب من اسباب الدفم يختص بمالكي السند السابقين .

المادة ــ ۸۸۲

يجوز ان تكون الاسناد الاسمية مشتملة على فصائل قابلة الاقتطاع تحول حاملها حق استيفاء الاستحقاقات والتوزيعات والفوائد (وتسمى اسنادا مختلطة)

المادة - ٢٨٩

١ – ان اسناد القيم المتقولة المنشأة لامر تنتقل بطريقة النظهير .

وخفسع تظهيرها الفرائد التي يخضع لها نظهير سنة السحب ما لم يكن هناك احكام مخالفة ناشئة عن الفوانين
 والانظمة او عن ماهية السنة نفسه .

الكتاب الحامس الصلح الواقي والافلاس الباب الدول

الصلح الواقي

المادة ــ ۲۹۰

يحق لكل تاجر قبل توقفه عن الوفاء او في حلال الايام العشرة التي تلي هذا التوقف ان يتقدم الى المحكمة المدالية في المنطقة التي يكون فيها مركزه الرئيسي ويطلب اليهما ان تدعو دائنيه ليعرض عليهم صلحا واقبا م الانده

لادة - ۲۹۱

١ – على التاجران بقدم تأييداً لهذا العلب دفاتره التجارية الاجبارية المنظمة وفاقاً للاصول منذ ثلاث سنوات على الاقل او من بلدء مدة احر افه التجارة اذا كانت تقل عن ثلاث سنوات وان يقدم ايضا وثيقة تثبت على الاقل او من بلدء مدة احر افه التجارة وبياناً باسهاء جميع دائيه مع الاشارة الى مبلغ دين قيده في سجل التجارة وبياناً مفصلا وتقليرياً لاعباله وبيانا باسهاء جميع دائيه مع الاشارة الى مبلغ دين قيده في سجل التجارة وبياناً مفصلاً وتقليرياً لاعباله وبياناً باسهاء جميع دائيه مع الاشارة الى مبلغ دين قيده في سجل التعادة وبياناً مفصلاً وتقليرياً لاعباله وبياناً باسهاء جميع دائيه مع الاشارة الى مبلغ دين

ن سهم وس - - وعلى التاجر ان يوضح الاسباب التي حملته على طلب الصلح ، وان يين معدل الترزيع الذي يتوي عرضه ٢ – وعلى التاجر ان يوضح الاسباب التي تحول، وون الافصاح في الحال عن مقدرحاته ، وان يعسين ايضاً المضانات العينية او الشخصية التي يقامها لدائنية : ٢ ــ ويكون التظهير خاضعاً لاحكام المادة ١٤١ وما يليها المختصة بتظهير الكمبيالة مـــالم يكن في القانون او في السند نفسه احكام خالفة .

 ٣ - وليس العدين أن يحتج باسباب النفع غير الاسباب الناشئه عن السند نفسه والاسباب التي يملكها مباشرة ضد المدعي ، الا أذاكان المدعي من النيه .

إلا يجبر على الوفاء الا مقابل تسليم سند الامر مشتملا على ذكر الايصال .

المادة ــ ٢٨٢

اذا سلم على سبيل ايفاء الدين سند سحب او سند للامر او غيرهما من الاسناد القابلة انتظهير فلا يعد ذلك تجديداً لاتعاقد مالم تكن ارادة الطوفين تفيد العكس .

الباب الخامس

القيم المنقولة

المادة ــ ١٨٤

ان الاسهم واسناد الفرض واسناد الدخل وغير ذلك من الاسناد القابلة التداول التي تصدر بالجملة وتحول الحق بقيم متعاوية من المال ويمكن تسعيرها في احدى الاسواق المالية ، يجوز ان تكون اسمية او لحساملها اه للامر مع مراعاة الاحكام الواردة في قانون الشركات

المادة ــ م١٢

١ – اذا كان السند منشأ لحامله فانتقاله يتم بمجرد التسليم .

٢ – ويعتبر كل حائر لهذا السند ذا صفة لاستعبال الحقوق المختصة به ، وما دام المدين لم يتلق اعتراضاً قانونياً
 يكون دفعه لحامل السند مبرة المدته .

٣ - وليس العدين إن يحتج تجاه حامل السند الا ياصباب الدفع المبتنده الى بطلان السند او الناشعة عن فص السند نفسه

المادة ــ ٢٨٢

١ - الماكان السند اسمياً فحق مالكه يثبت بالجرأء تسجيل باسمه في سجلات الموسسه التي اصدرت السند .

٧ - وتنشأ ملكية هذا السند من هذا التشجيل المناطقة المناطق

المادة ــ ٢٨٧

النيمة بتهم لينجرغ من السند الإسبي بيصريح بفياء الإنبقاله يلبون في السجلات ويوقيع عليه المتفرغ أو وكيله . ٢ – ويحق المؤسسة المدينة قبل تسجيل التفرغ البه تطلب بن يصاحب التصوليط الميثاليين فويته والهليته .

س. وعلى كل حال لا يجوز أن يكون المعدل المقترح التل من ثلاثين بالمائهمن أصل ديونه العادية أذا كانت لها.
 الوفاء سنة واحدة ولا أن يكون أقل من خمسين بالمئة أذا كانت المهلة ثمانية عشر شهرا و لا أقل من خمسة وسبعين بالمائة أذا كانت المهلة ثلاث سنوات .

لادة - ۲۹۲

- ١ على المحكمة بعد استماع النيابة العامة ان تقرر في غرفة المذاكرة رد الطلب:
 - آ -- اذاكان الطالب لم يودع الدفاتر والمستندات المبينة في المادة السابقة .
- - او كان قد شهر افلاسه سابقاً ولم يوف ديون جميع دائنيه تماماً او لم يقم بالنّز امات الصلح بتمامها .
 - ج اذا لم يقدم ضهانات كافية القيام بتوزيع المعدل المقترح.
 - د ـــ اذا فر بعد اغلاق جميع محلاته او اذا اختلس او انقص بطريقة الاحتيال قسها من ثروته .
- ٢ وفي جميع هذه الاحوال اذاكان التاجر قد توقف عن وفاء ديونه التجارية ، تقرر المحكمة من تلقاء نفسها شهر افاؤسه .

المادة -- ۲۹۲

- ١ اذا اعتبرت المحكمة ان الطلب قانوني وحرى بالقبول فتأمر بمتضى قرار لا يقبـــل اي طريق من طرق الطعن بدعوة الدائين للحضور امام قاض متندب المناقشة والمذاكرة في اقتراح الصلح الواقي .
 - ٢ -- اذا كانت المحكمة مؤلفة من قاض فرد ، فيقوم بنفسه بوظائف القاضي المنتدب .
 - ٣ ويحق للفاضي الفرد ان يعهد بالوظائف المذكوره كلا او بعضا الي احد قضاة الصلح في منطقته.
- 4 يعين القاضي المتناب محل الاجتماع وتاريخه وساعته في خلال ثلاثين يوما على الاكثر ابتشاء مسن تاريخ
 قرار المحكمة كما يعين الميعاد الذي يجب فيه شهر هذا القرار وابلاغه الى الدائنين .
- ويعين ايضاً منوضاً من غير الدائين تكون مهمته في هذه الائتاء مراقبة ادارة المشروع التجاري والشبت
 مما له وما عليه من الديون واجراء التحقيق عن طريقة تصرف المذين ثم يقدم تقرير ا لكتلة الدائنين في
 مدا المان .
- ت وحليه أن يبين الطالب ميعادا لا يتجاوز خمسة أيام لأكمال البيان المشتمل حسل أسباء دائنيه عناجا يثبت التاجر في طلبه عدم تمكنه من تقديم هذا البيان كاملا في الحال.
- الامتونيغالم على بالمبالقائمي المتنب يشار الى قرار المجكمة بشرح يوقيه التيائميي او الكاتب ويسطر في آخر المبارد المبرد المباردة في دفائر العاجر ثم تعاد اليه دفائره

المادة ــ ۲۹۶

- ١ ـ يقوم كاتب المحكمة بشهر القرار بواسطة اعلانات تلصق على باب المحكمة ونشر خلاصته في احدى
 الصحف اليومية ويطلب تسجيله في سجل التجارة ، كل ذلك في ميعاد يعين في القرار نفسه .
- و اذا كان بيان اسهاء اللماثنين غير كامل او وجد من الضرورة التوسع في الشهر فيحق المحكمة ان تقرر
 النشر في صحف اضافية .
 - ٣ ــ ويجوز للمحكمة ان تقرر نشر الحلاصة في الصحف الاجنبية ايضاً اذا اقتضى الامر ذلك .
- إ وعلى الكاتب ان يبلغ كلا من الله اثنين اشعارا يبين فيه اسم المدين واسم الفاضي المتندب واسم المفوض
 و تاريخ الفرار المختص بدعوة الدائنين وعلى الاجماع و تاريخه مع بيان موجز لائتر احات المدين . ويجري
 التبليغ بواسطة المحضر او بالبريد المضمون او ببرقة حسب المسافة .
 - ه ــ ويجب ان تضم الى الملف الاوراق المثبتة لحصول الشهر والتبليغ الى الدائنين .

ادة - ۲۹٥

- ١ منذ تاريخ ايداع الطاب الى ان يكتسب الحكم المنضمن تصديق الصلح قوة الفضية المنتضبة لا يخق لاي دائن بيده سند سابق لتاريخ الحكم ان يباشر او يتابع معاملة تنفيذية او ان يكتسب اي حسق امتياز على الموال المدين او ان يسجل رهنا او تأميناً عقارياً ، وكل ذلك تحت طائلة البطلان .
- ٢ تبقى موقوفه المراعيـــد المختصة بالتقـــادم وبسقوط الدعاوي والحقوق التي كانت قد انقطعت بسبب
 الإجراءات المبيئة فيا تقدم .
 - ٣ ــ ان الديون العادية التي ليس لها اي امتياز تعد مستحقة الاداء وتنقطع فاللشها تجاه الدائنين فقط .
- ٤ اما المبالغ المترتبة بصفة ضرائب وان تكن ممتازة فلا تخضع للاثار التانونيه المنصوص عليها في هذه المادة

لادة ــ ۲۹۶

- ١ في اثناء الاجراءات الصلح الراقي يبيى للدين قائها بادارة امواله ويثابر على التيام بجديع الاعمال العادية المختصة بتجارته تحت اشراف المفرض وادارة القاضي المتناب .
 - ٢ ويحتى لهما ان يطلعا على الدفاتر التجارية في كل آن .

المادة -- ۹۷٪

- ١ لاتسري بالنسبة للماتين المبات وغيرها من التصرفات المجانية والكذالة التي يعدّلها المسلمين في الثاء
 أجراءات الصلح الواقي .
- ٢ وتطبق التماعدة نفسها إذا قام المدين بالقراض المال ولوكان الاقتراض في شكل كبيالات او عقد المدين
 صلحاً او تمكيا او اجرى بيوعاً لا دخل لها في ممارسة تبجارية او اقام رهنا او تأمينا عثمارياً بدون ترخيص
 صلحاً او تمكيا او اجرى بيوعاً لا دخل لها في ممارسات الله اذاكات قائلته جلية واضحة.
 من القاضي المستنب و لا يمن القاضي أن يرخيص بلاك الا إذاكات قائلته جلية واضحة.

 ١ - اذا خالف المدين احكام المادتين السابنتين او ثبت انه اختى قسما من موجوداته او اهمل عن حيلة ذكر بعض الدانتين او اذا ارتكب بوجه عام حبلة ما . فالقاضي المنتلب برفع الامر الى المحكمـــــة وهذه تقرر شهر الافلام .

المادة ــ ۱۹۸

٢ – ولا يحول ذلك دون العقوبات الجزائية التي استهدف لها التاجر .

المادة - ٢٩٩

- ١ حـزمد الهارغ المقوض على دفاتر المدين واسناده وبالاستناد الى المعلومات التي تمكن من جمعها، يتحقق المفوض صحة بيان الدائنين والمدينين ويدخل عليه التعاميلات اللازمة وبيين المبالغ المترتبة المعدين أو عليه .
 - ٢ ويحق له عند الاقتضاء ان يطلب من اصحاب العلاقة الايضاحات اللازمة .
- ٣ سائم وضع المفوض بلا ابطاء تقريرا مفصلا عن حالة المدين النجارية وعن "صرفاته ويو دع هذا التقرير قلم المحكمة قبل موعد الاجتماع المعين للصلح بثلاثة إيام على الاقل.

المادة ــ ۳۰۰

- ١ يرأس القاضى المتدب اجتماع الدائنين .
- ٣ ويحق لكل دائن ان يقيم عنه وكيلا خاصا يحمل وكاله خطيه ويجوز ان تكتب هذه الوكالة بدون اية
 معاملة على كتاب المدعوة او البرقية .
- حوعل المدين اومن يمثله شرعا ان يحضر بنفسه ، ولا يقبل التمثيل بواسطه وكيل خـــاص الا اذا تعذر حضور المدين بوجه مطلق وتحقق ذلك القاضي المنتدب .
 - و بعد تلاوه تقرير المفوض يقدم المدين مقرحاته النهائية .
- واذا لم يمكن انجاز جميع العاملات في اليوم المعين تعتبر متابعتها مسوّجلة حكما الى اقرب يوم صل ،
 بدون حاجة الى اعلام الدانين عبددا حتى العائدين منهم . ويجرى الامر على هذا المنه ال ان تتسم
 المعاملات :

4.1 - 97

- لكل من الدافتين أن يعرض الاسباب التي من اجلها يعتقد أن هذا أو ذلك من الديون مشكوك فيه أو أن
 الحديث ليس أهلا التساهل الذي يلتمسه أو أن مقرحاته غير جديره بالقبول و
 - ٢ بـ وللمدين ان يودي جوايه ، وعليه ان يعطي جميع الأيضاحات التي تطلب منه م
 - ٣ "لم يذكر اللَّحْصُلُ تَجْمِيعُ اللَّهُ الْأَمُورُ فِي اللَّحْصُرُ وَتَضْمُ اللَّهِ جَمِيعِ السَّفِيدَائِيَّةٍ :

المادة ــ ۳۰۲

- 1 ــ يجب ان توافق على الصلح الواقي اغلية الدائنين الذين اشتركوا في التصويت وان تمنسل هذه الاغليه
 على الاقل ثلاثة ارباع الديون غير المحتازه وغير المؤمنه برهن او تأمين منقول او غير منقول .
- ل على أن يجوز الدائنين اصحاب الامتياز والرهون والتأمينات العقارية أو غير العقارية أن يشتركوا في تأليف
 هذه الأكثرية بشرط أن يتنازلوا عن حقهم في استعمال التأمين المطعل لهم .
- ٣ ــ و يجوز ان يقتصر هذا التنازل على قسم من تأمين الدين وملحقاته بشرط ان يكـــون القسم المتازل عنه
 محينا و ان لا يقل عن ثلث مجموع الدين .
- على ان الاشتراك في التصويت من غير تصريح بالتنازل الجزئى والقبول بعدثل بالصلح السذي سيبحث فيما يل يفيد حمّا التنازل عن تأمين الدين بكامله .
- وتجري المحكمة في قرار التبيت حباب الزيادة التي يمكن حصولها في موجودات المدين على اثر هذا التصويت وهذا القبول.
- تسقط حيا اثار التنازل عن امنياز او عن رهسن او تأمين عقاري او غير عقاري وان كان هذا التنازل
 جزئياً اذا لم يتم الصلح او تقرر إبطاله .

المادة ــ ٣٠٣

- ١ لا تلخل في حساب الاغلبية المبينة في المادة السابقة ديون زوج المدين ولا ديون اقاربه ومصاهريه لغابة الدرجة الرابعة .
- ٢ ويحر م إيضاً من التصويت الاشخاص الدين أحرزوا ها.ه الديون بطريقة التفرغ او المزايدة في خـــــلال
 السنة الى سبقت طلب الصلح .
- ٣ ان التفرغ عن الديون اذا حدث بعد القرار المختص بدعوة الدائين لا يمنح حتى التصويت في عقد الصلح

المادة - ٢٠٤

- ا حلى القاضي المنتلب ان يلكر في المحضر اللمائنين الدين قبلوا الصلح وعلى هولاء ان يوقعوا جميعهم على
 المحضر .
- ٢ ويلخل في حساب الاغلبيه اللين اعربوا عن قبولهم بكتاب او برقية الى الفاضي المتندب او الى الكاتب
 في الايام الحمسة التي تلي ختام محضر الاجماع .
 - ٣ ويقيد الكاتب هذا القبول على هامش المحضر ويضمه اليه .

المادة ــ ٥٠٠

قبل توقيع الامضامات يتخذ القاضي المنتنب قرارا يدرجه في المحضر يدعو به اصحاب العلاقسة الهي مفهور جلسة معينة إمام المحكمة لاجل تصديق الصلح في ميعاد لا يتجاوز عشرين يوما.

المادة ـ ٢٠٦

١ بعلى الفوض أن يودع قلم المحكمة قبل الجلسة المعينة التصاديق بثلاثة أيام تقريره المعلل في أمكان قبول
 الصلح .

٢ ـــ ويقدم النماضي المنتدب تقريره في الجلسة .

٣ ـــ ويحق للمدين وللدائن ان يتدخلوا في المناقشة .

والمحكمة أن تدعو المفوض الى غرقة المذاكرة لاخذ إيضاحات منه بعد أن ترسل علمها المدين والدائنين
 المتدخان .

لادة ــ ۳۰۷

تقدر المحكمة في حكم التصديق بصورة موُقة واستنادا الى القرائن اهمية الديون المصرح بها ومبالغها لتتحقق وجود الاغلية المتضاه مع الاحتفاظ بما يمكن صدوره فيا بعد من الاحكام المكتسبة قوة القضية المقضية

المادة ــ ٣٠٨

١ — اذا اعتبرت المحكمة أن لدين يستحق الاستفادة من الصلح وأن الاعتر أضات المبينة في المواد السابقة لا تربل الاغلبية المطلوبة وأن مقرحات الصلح لا تقل عن الحله الادنى القانونى وأنها مشروعة وتنفيسلما مضمون ، فقرر تصديق الصلح .

٢ – وتقضي المحكمة في الحكم نفسه بوجوب ايداع حصص التوزيع التي تعود للديون المصرح بها :

٣ ــ اما اذا رفضت المحكمة تصديق الصلح فعليها ان تعلن الافلاس من تلقاء نفسها .

للادة - ٢٠٩

١ — لا يمن المدين قبل ان يتفذ جميع ما الذم به في عقد الصلح أن بيسح ويرهن عقاراته او ان يُنشأ حقوق تأمين وبوجه عام ان يتخلى عن قسم من موجوداته بطريقة غير التي تستثرمها ماهية تجارته او صناعته ما لم بوجد اتفاق مخالف في عقد الصلح او في قرار اخر صدر وفق الشروط المبينة سابقاً وصدقته المحكمة

٢ – وكل عمل يقوم به المدين خلافا لهذا المنع يكون عديم الإثرتجاه اصحاب الديون السابقة لتصديق الصلح

المادة ـــ ۲۱۰

١ – يجب شهر الاحكام القاضية برفض او تصابيق الصلح ...

٢ - ويكون هذا الشهر وفاقاً للقواعد التي ستحدد فيما يلي لحكم شهر الافلاس .

111 - 97/1

ب عن الدائين الخالفين أن يعترضوا على تصديق الصلح في خلال خمسة أيام من تاريخ اختسام المحضر
 بن من العناق مدارع

٣ - ويجب أن يجوي هذا الاعتراض على الاسباب وإن يُلام الى الملات والى الملاق من المنوض م

٣ _ ولا يقبل الاستئناف الا من المدين نفسه او من النالتين المعترضين .

٤ ــ اما ميعاد الاستئناف فهو خمسة عشر يوما .

 وعندما يكتسب الحكم بتصديق الصلح قوة القضية المقضية تقطع حمّا مهمة المقوض الا اذاكان في عقد الصلح نص صريح يكلفه مراقبة تقيله .

٦ ــ ان النفقات والمبالغ التي تجب للمراقبة يحددها القاضي المنتلب . وكل انفاق مخالف يكون باطلا .

المادة ــ ۲۱۲

١ ــ لتصديق الصلح الواقي اثر ملزم لجميع الدائنين .

لا الدانين بما فيهم من رضي بعقد الصلح يختفظون بجميع حقوقهم على شركاء المدين في الدين وكفلائه
 و الذين تفرغ لهم المدين . غير انه بحق لهولاء ان يتلخلوا في المناقشة لتقديم ملاحظاتهم في شأن الصلح.

المادة -- ١١٣

١ سيمق المحكمة بناء على طلب اي دائن يقدم في خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ شهر حكم النصديق ان تبطل الصلح وان تشهر (افلاس) المدين إذا ثبت أنه بالغ بالحيلة في تحسديد الديون المرتبة عليه او اخيى قسما لا يستهان به من موجوداته .

٢ – ولا تقبل اية دعوى اخرى لابطال الصلح بعد تصديقه .

٣ ــ واذا حكم بابطال الصلح برئت ذمة الكفلاء الذين لم يشتركوا في الحيلة من الالترامات التي ترتبت عليهم
 قي عقد الصلح وسقطت حكما الرهون العقارية وغيرها من التأمينات المنشأة في الصل قضه .

المادة - 314

اذا لم يقم المدين بتنفيذ جميع الالترامات المنصوص عليها في عقد الصلح فيحق لكل دائن بعد ملاحقة الكفلاء والاحتجاج بالحقوق الممنوحة على سبيل التأمين ان بطلب فسخ الصلح وشهر الهلاس المدين :

الماجة - : ١٩١٣

ا سيجوز ان يشترط في حقد الصلح إن لا تبرأ ذنة التاجر نهائياً من القسم المسقط من دينه بمقتضى هذا العقد
 الا اذا بقي معسرا .

٢ شائطل إن مدة تطبيق هذا الشرط يجب إن تحدد بخمس سنوات كما يشرط إن تريد قيمة موجودات المدين
 ٢ شائطل إن مدة تطبيق هذا الشرط يجب إن تحديد وغيرين في المائة على الاقل .

*** = 53U

إ - المحكمة أن تأمر باتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين بناء على طلب ألنيابة العامة اومن
 أقداد نفسها

٢ ... وللمحكمة عند الاقتضاء ان تشهر الافلاس من تلقاء نفسها ايضاً .

المادة – ۲۲۱

 ١ -- يجوز شهر افلاس التاجر الذي اعترل التجارة او توفي في ميعاد سنه تبدأ من تاريخ اعتراله التجارة او من تاريخ وفاته اذاكان توقفه عن الدفه حابقاً للاعترال او الوفاة .

٢ ــ غير انه لا يجوز لورثة التاجر المتوفي ان يطلبوا شهر افلاسه .

لادة ــ ٣٢٢

١ - يجب ان يتضمن الحكم بشهر الافلاس تعيين وقت النوقف عن الدفع .

٢ - ويجوز الممحكمة ان ترجع وقت التوقف عن الدفع الى تاريخ اسبق محكم او عدة احكام بتبديل التاريسخ
 المذكور تصدرها بناء على تقرير القاضي المنتلب او من ثلقاء نفسها او بناء على طلب كل ذي مصلحة لا
 سيها طلب الدائين ، ويحق لكل من الدائين ان يقوم بالمراجعة على حده .

 ٣ – ولا يجوز قبول هذا الطلب بعد انقضاء الميماد المنصوص عليه في المادة ٣٧٧. وبعد انقضاء هـــذا الميماد يصبح التاريخ الذي عين للتوقف عن الدفع محمدداً على وجه لا يقبل المراجعة من جهة الدالذين .

ع ــ وفي جميع الاحوال لا يمكن ارجاع تاريخ التوقف عن الدفع الى اكثر من ثمانية عشر شهراً قبل الحكم
 شدر الاقلام

الاحة ــ ٣٢٣

 ا سيجب ان يلصق الحكم بشهر الافلاس والاحكام القاضية بتبليل تاريخ التوقف عن اللغ في خلال خمسة ايام من صلورها بواسطة وكلاء التفليسة في ردهـــة المحكمة التي اصدرتها وفي اقرب مركز البورصة ان وجدت وعلى باب موسسة المقاس التجارية .

٢ – ويجب ايضاً ان تنشر خلاصتها في خلال الميعاد نفسه في احدى الصحف اليومية .

٣ ــ ويجب أن يتم هذا النشر في المكان الذي شهر فيه الإفلاس وفي سائر الاماكن التي يكون المفلس فيهــــا

ويحب في الوقت نفسه ان تسجل هذه الاحكام في سجل النجارة وان تبلغ الى النيابة العامة .

دة -- ١٢٤

أُنْ تَقْبَل هذه الاحكام جميع طرق الظَّبْن مَا لَمْ يَكُن فِي هذا القانون فَض عَالَمَت .

٧ سـ وتقبل الطرق الملكورة جميع الاحكام التي تصدر في المواد الافلاسية ..

الباب الثاني

الافلاس

الفصل الاول

شهر الافلاس

المادة ـــ ٣١٦

مع الاحتفاظ يتطبيق احكام الباب السابق يعتبر في حالة الافلاس كل تاجر يتوقف عن دفع ديونه التجارية وكل تاجر لا يدعم الفقة المالية به الا بوسائل يظهر بجلاء انها غير مشروعة .

لادة --- ۳۱۷

١ - يشهر الافلاس بحكم من محكمة البداية التي يوجد في منطقتها المركز الرئيسي للمؤسسة التجارية .

٢ ــ ويكون هذا الحكم معجل التنفيذ .

5

٣ ـــ واذا قضت عدة محاكم في آن واحد بشهر افلاس الناجر نفسه يصار الى تعيين المرجع .

المادة ــ ٣١٨

١ - يجوز أن ترفع القضية إلى المحكمة من التاجر نفسه .

٢ — ويجب عليه أن يقدمها خلال عشرين بوماً من تاريخ توقفه عن الدفع تحت طائلـــة ادانته بمنحة الافلاس
 التقصيري .

وعليه أن يودع في الوقت نفسه ميز أنية مفصلة يصدق على مطابقتها لحالة موجوداته والديون المطلوبة منه.

المادة ــ ۲۱۹

· المستنجين البضاءان ترفع القضية إلى المحكمة بلائحة يقدمها دائن او عدة دائين، و من المستنبع المستنبع

٢ - يجبِّ أن لا يجاوز ميماد الحلسة ثلاثة أيام من تاريخ تقديم اللائحه :

فند الدوليج الإجراف المنطقة لذ لواطل الناجر عزينه وجزيه او احتى قسايا بهاماً من موجوداته ، يحق الدائنين. ** بر مراجعة الحكيمة في طائح المداكر واضايله نهيسل المحكمة القسيم في إلى الداكرة بدون ادعرة الحصوم

٣ ــ تبدأ المواعيد الفانونية لطرق الطعن من اليوم الذي يلي صدور الحكم ، اما المواعيد المختصة بالاحكام
 الخاضعة لماملات الالصاق ونشر الخلاصة في الجرائد فتبدأ من اليوم الذي يلي اتمام هذه المعاملات .

ولا يكون في حال من الاحوال لطرق الطعن التي بمارسها المفلس اي اثر موقف .

القصل الثاني

الاثارة المباشرة للحكم بشهر الافلاس

المادة - ٣٢٥

 ١ ــ تدرج اسياء التجار الذين شهر افلاسهم ولم يستعيدوا اعتبارهم في جدول يلصق على باب كل محكمة وفي الردهة العامة لجميع البورصات ان وجدت .

٢ ــ ولا يدرج اسم التاجر في الجدول اذا كان متوفياً وقت شهر افلاسه .

٣ ـــ اما في سائر الاحوال فيشطب اسم الناجر المفلس بعد وفاته بستة اشهر .

لادة ــ ٣٢٦

تسقط حقوق الفلس السياسية بشهر افلاسه ولا يجوز لـــه ان يكون ناخبا او منتخبا في المجالس أسساسية البلدية او المختصة بالمهن ولا ان يقوم يوظيفة او بمهمة عامة .

للادة 🗕 ٣٧٧

 ٢ – ولا يجوز المفلس على الحصوص أن يسيم شيئا من امواله ولايحق له القيام باي وفاء ءو قبض الا اذا كان الوفاء عن حسن نية لسند تجاري .

٣ ــ ولا يمكنه ان يتعاقد ولا ان محاصم امام القضاء الا بصفة متدخل في الدعاوى التي محاصم فيها وكلاء التفليسة

على أنه يستطيع التيام بجميع الاعبال الاحتياطية اصيانة حقوقه .

الا يشمل هــــذا التخلي الحقوق التي لا تختص الا يشخص المفلس او بصفته رب اسرة ، او الحقوق التي
 عناول مُصلّحة ادبية تحقية .

على أنه يقبل ندخل وكلاء التفليسة في القضية إذا كانت تؤول إلى الحكم بمبلغ من النقود

صحابات لا يشمل التحلى الاموال التي نص القانون على عدم قابليتها الحجز ولا الارساح التي يمكن ان يحولها المفلس بشاطه از صفاعته وذلك على قدر ما يعبره القالهي المستاسيا مع حساجة المفلس لاعالة نفسه وأسرته .
 لاعالة نفسه وأسرته .

المادة ــ ٢٢٩

١ ـ يترتب الحكم بشهر الافلاس ايقاف خصومة النالتين العاديين او الحائرين لامتياز عام في المداعاة الفردية
 ٢ ـ تتحصر الحصومة بعد صدور هذا الحسكم في وكلاء التفليسة من غير تفريق بين الديون التجارية والديون
 المدنية :

المادة ــ ۳۳۰

 ١ - يوقف الحكم بشهر الافلاس بالنسبة الى كتلة الدائنين فقط سريسان فوائد الديون غير المؤمنه بامتياز او برهن عقاري او غير عقاري .

٢ ــ امافوائد الديون المؤمنة فلا تمكن المطالبة بها الا من اصل الاموال الناتجةعن بيع الاملاك الموضوعة تأمينا

لادة ــ ۲۳۱

١ – يسقط الحكم بشهر الافلاس آجال الديون المترتبة في ذمة المفلس .

٢ – ولا يشمل هذا السقوط شركارُه في الالتزام .

٣ - ويستفيد من ستموط الاجل دائنوه الحائزونعلىتأمين.

\$ ـــ ولحاملي اسناد القرض ذات المكافأة عند الوفاء ان يبرزوها حالاً في التغليسة كما جاء في باب الصلح الرآفي

المادة – ٢٣٣

ا حافاكان المفلس مالكاً لعقارات او لحقوق عينية عقارية فيكون الحكم بشهر الافلاس خاضعاً لقواعد الشهر
 المختصة بالرهون والتأمينات العقارية .

٢ – يسجل الحكم بشهر الافلاس في السجل العقاري بواسطة وكلاء التفليسة .

٣ – وينشأ عن هذا التسجيل من تاريخ وقوعه تأمين جبري لمصلحة كتلة الدافين .

المادة -- ٣٣٣

١ - تكون التصرفات الاتية باطلة حيا بالنسبة ال كتلة الدائين اذا قام بها المدين بعد تاريخ توقف عن الدفع
 كما عينته المحكمة او في خلال العشرين يوماً السابقة لهذا التاريخ .

أ ـــ التصرفات والتفرغات المجانية باستثناء الهدايا الصغيرة المعتادة .

ب ـــ وفاء الديون قبل استحقاقها مهماكان شكل وقوعه .

ج - وفاء ديون ثقيية مستحقة بغير نقود او اسناد سحب او اسناد و لامر ، او حوالات وبوجه عام كل
 وفاء بمقابل .

د انشاء تأمين عقاري او رهن عقاري على اموال المسلمين او انشاء رهن على منقول من تلك الاموال
 كار قلك تأمين دين سابق .

٧ ــ اذا حصل الوفاء بمقابل بشكل التفرغ عن عدّار فلا يكون لبطلانه اثر الاتجاه الدائن الذي تعاقد مع المفلس ولا يمس البطلان حقوق من تلتوا الملك عن هذا الدائن مقابل بدل بشرط ان يكونوا حسني النية .

المادة ــ ٤٣٣

كل وفاء آخر لديون مستحقة يقوم به المدين وكل تصرف يجري ببدل بعد توقفه عن الدفعوقبل الحكم يشهر الافلاس يجوز ابطالهها اذاكسان الاشخاص الذين قبضوا من المدين او تعاقدوا معه عالمين بتوقفه

المادة ـ و٣٣

- ان ابطال الاعمال المتقدم ذكرها يجيز عند الاقتضاء اقامة دعوى الاسترداد .
- ٢ ـــ و اذا كان محل الوفاء سند سحب او شيكا فلا يجوز ان تتمام الدعوى المذكورة الا على الشخص الذي اعطي
 - ٣ ـــ اما اذاكان محل الوفاء سندا ، لامر ، فلايجوز ان تقام الدعوى الا على المظهر الاول .
- \$ وفي كلا الحالين يجب ان يقام الدليل الى ان الشخص الذي يطلب منه الردكـــان عالما وقت اصدار السند بتوقف المدين عن الدفع .

المادة _ ٢٣٦

- ١ -- قيد الرهن او التأمين بعد تسجيل الحكم بشهر الافلاس باطل تجاه كتلة الدائنين .
- ٢ وتكون قابلة للابطال القيود المتخذه بعد التوقف عن الدفع او في خلال العشرين يوماً التي سبقته الها مضى اكثر من خمسة عشر يوما بين تاريخ انشاء الرهن او التأمين و تاريخ القيد واذا كان التأخير قد اضر باللىاثنين

تسقط بالتقادم دعاوي الابطال المنصوص عليها في المواد ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ بمرور تمسانية عشر شهراً من يوم شهر الافلاس.

القصل الثالث اجراءات الافسلاس ١ ــ هيئة التفليسة

- ١ تسلم أدارة أموال المفلس الى وكيل مأجور يدعى وكيل التفليسة ، تعينه المحكمة .
- ٢ ويتضين الحكم بشهر الافلاس تعين وكيل او عدة وكلاء التفليسة
 - ٣ ويمكن في كل وقت ان يزاد عدد الوكلاء الى ثلاثة .

إ ــ وتحدد نفتراتهم ومرتباتهم بقرار من القاضى المنتدب وفاقاً لتعرفتهم الحاصة .

ه ــ ويحق للمدين وللمناثنين ان يعترضوا على قرار النفقات في ميعاد ثمانية ايــــام وتفصل المحكمة الاعتراض . في غرفة المذاكرة .

المادة - ٣٣٩

يجوز ان يعين في كل وقت بقرار من القاضي المنتدب مراقب او مراقبان من الدائنين يرشحون انفسهم

المادة - ٢٤٠

لا يجوز ان يعين وكيلا للتفليسة قريب او مصاهر للمفلس لغاية الدرجة الرابعة .

المادة - ٢٤١

اذا اقتضت الحال ان يضاف او يبدل وكيل او عدة وكلاء التفليسة فيراجع القاضيالمنتدب المحكمة وهي نتولى امر التعيين .

المادة - ٢٤٣

- ١ اذا عين عدة وكلاء للتفليسة فلا يجوز لهم ان يعملوا الا متحدين .
- ٢ على انه ينق للقاضي المنتدب ان يعطي وكيلا منهم او عدة وكلاماذنا خاصاً فيالقيام علىانفراد ببعض الاعبال الادارية ، وفي هذه الحالة يكون الوكلاء المأذون لهم مسؤولين وحدهم .

المادة ــ ٣٤٣

- ١ اذا وقع اعتراض على بعض اعبال الوكلاء فيفصله القاضي المنتدب في ميعاد ثلاثة ايام .
 - ٢ ويكون قرار القاضى المنتدب معجل التنفيذ .

- ١ يحق للقاضي المنتدب بناء على الشكاوي المقدمة اليه من المفلس او من الدائنين أو من القاء نفسه ان يقترح عزل وكبل او عدة وكلاء .
 - ٢ -- وإذا لم ينظر القاضي المنتدب في تلك الشكاوي في ميعاد ثمانية إيام فيمكن رفعها الى المحكمة .
- ٣ تسمع عندئد المحكمة في غرفة المذاكرة تقرير القاضي المنتدب وايضاحات الوكلاء وتبت في امرالعزل في

750 - 33W أن القرارات المختصة بتعيين وكلاء التفليسة او بعزلهم لا تقبل اي طريق من طرق الطعن .

1. J

المادة - ٢٤٦

تعين المحكمة في حكمها يشهر الافلاس احد اعضائها ليكون قاضياً متدباً.

المادة ــ ٧٤٣

يكلف الناضي المنتدب على وجه خاص ان يعجل ويراقب اعمال التفليسة وادارتها . وعليهان يرفسع الى المحكمة تقريرا عن جميع المنازعات التي تنشأ عن التفليسة وتكون داخلة في اختصاص المحكمة .

المادة ــ ٨٤٣

- ١ تودع قرارات القاضى المتدب قلم المحكمة حال صدورها .
- ٢ وتكون على كل حال قابلة لاعتراض كل ذي مصلحة امام المحكمة .
 - ٣ -- ويجوز للمحكمة ايضا ان تنظر فيها من تلقاء نفسها .
- ٤ يقدم الاعتراض في شكل استدعاء الى قلم المحكمة في ميعاد خمسة ايام من تاريخ القرار وعلى المحكمة ان تفصله في ميعاد ثمانية ايام بقرار لا يقبل الطعن .

المادة ــ ٢٤٩

للمحكمة في كل وقت ان تبدل القاضي المنتدب للتفليسةبغيره من اعضائها ولا يكون هذا القرار وقرار تعيين القاضي قابلين لطرق الطعن .

المادة ــ ٥٥٠

- ١ -- اذا كانت المحكمة موَّلفة من قاض فرد فيقوم بنفسه بوظائف القاضي المنتدب .
- ٢ -- ويحق له ان يعهد بالوظائف المذكورة كلا او بعضا الى احد قضاة الصلح في منطقته .

٢ - ادارة موجودات المفلس

- ١ على المحكمة ان تأمر في حكمها بشهر الافلاس بوضع الاختام .
- ٢ ويحق لها في كل وقت أن تأمر باجبار المفلس على الخضور وبتوقيفه
- ٣ وعلى كل حال لا يجوز المفلس ان يبتعد عن موطنه بدون اذن القاضي المنتلب .
- إذا رأى القاضي المنتدب أنه بمكن جرد موجودات المفلس في يوم واحد فلا توضع الاختام بـــل يشرع
- هُ ﴿ لِقُومُ الْقَاضِيُ الْمُتَدَّبِ بُوضِعِ الاَخْتَامِ وَلَهُ أَنْ يَنْبِ فِي ذَلْكَ قَاضَى الصلح في المنطقة التي يجري فيها هلـأ

المادة - ٣٥٧

توضع الاختام على المخازن والمكاتب والصناديق والاضبارات والدفاتر والاوراق ومنقسولات المفلس

الادة - ٣٥٣

اذا لم يجر وضع الاختام قبل تعيين وكلاء التفليسة ، فعلى هوًكاء ان يطلبوا وضعها .

المادة ــ ٢٥٤

- يمنح الترخيص باستخراجها ـــ الثياب والملبوسات والاثاث والامتعة الفرورية للمفلس ولاسرته .
 - ٢ ـــ ويجري تسليم ما سمح به القاضي المنتدب وفاقاً للبيان الذي رفعه اليه وكلاء التفليسة .
 - ٣ ــ و يحق له ان يجيز ايضاً عدم وضع الاختام .
 - أ ـــ على الاشياء القابلة لهلاك قربب او لنقص عاجل في قيمتها .
- ب ــ على الاشياء الصالحة لاستثبار المتجر اذاكان لا يمكن توقيف هذا الاستثبار بـــــلا ضرر يلحق
- بحضور القاضي المنتلب وينظم بذلك محضر .

المادة ــ ٢٥٥

- ١ -- يرخص القاضي المتناب بيبع الاشياء القابلة للهلاك او لنقص في قيمتها او التي تستارم صيانتها نفقة طائلة ويتم ذلك بواسطة الوكلاء .
- اذا كانت المصلحة العامة أو مصلحة الدائنين تستوجبه محكم الضرورة .

المادة - ٢٥٦

- ١ يستخرج القاضي المتندب الدفاتر التجارية من بين الاشياء المختومة ويسلمها الى وكسلاء التفليسة بعد ان يوشر على آخر قيودها ثم يثبت في محضر باختصار الحالة التي كانت عليها تلك الدفائر
- ٢ يستخرج ايضاً القاضي المتنب من بسين الأشياء المختومة أضبارة الاسناد ذات الاستحقاق الفريب او
 - " اما الديون الاخرى فيسترفيها وكلاء التفليسة مقابل سند ايصال منهم :

2 ـ واما الكتب المرسلة الى المفاس فتسلم الى الوكلاء فيفضونها . ويحق المفلس اذا كان حاضرا ان يقف على

المادة - ٧٥٣

يجوز للمفلس ولامرته ان يأخذوا من موجودات التفليسة معونة غذائية يحددها القاضي المنتلب .

المادة - ٥٥٣

١ - يدعو الوكلاء المفلس لاغلاق الدفاتر وايقاف حساباتها خضوره .

- ٢ واذا لم يلب الدعوة يرسل اليه انذار بموجب الحضور في خلال ثمان واربعين ساعة على الاكثر .
- ٣ ويمكنه ان ينيب عنه وكيلا بكتاب خاص بشرط ان يبدي اسباب تمنعه عن الحضور يراها القاضي المتتدب

المادة ــ ٩٥٣

اذًا لم يقدم الفلس الميزانية فعلى الوكلاء ان ينظموا يلا ايطاء مستندس الى دفاتر الفلس واوراقـــه والمعلومات التي يحصلون عليها ثم يودعون لليزانية قلم المحكمة .

يجوز القاضي المتنب ان يسمع اقوال المفلس وكتابه ومستخدميه وكإشخص آخر سواءكان فها يختص بتنظيم الميزانية او باسباب التفليسة وظروفها .

آذا شهر افلاس ناجر بعد وفساته أو توفي الناجر بعسد شهر افلاسه فيحتى لارملته واولاده وورثته ان يحضروا بانفسهم او ينيبواعنهم من يمثلهم للقيام مقام المفلس بتنظيم الميزانية ويسائر اجراءات الافلاس .

المادة ــ ۲۲۲ من المادة ــ ۱۸۲۲

يطلب الوكلاء رفع الاختام للشروع في جرد اموال المفلس بحضوره اوبعد دعوته حسب الاصول وذلك في ميعاد ثلالة ايام من تاريخ وضع الاختام او من تاريخ صلور الحكم بشهر الافلاس اذا كان هذا التدبيرقاء يغري قبل اصلوري . الله المراجع المراجع

The second section of the section of the section of the second section of the section of t

اسمحيلطه الوكتلاء فاتح الجواد يخضور القاضي المتندب في تسلخين اصليتين ويؤقم القاضي عليها وتولاع احدى · . همانين النيسخين قلم المحكمة في خلال اربع وعشرين ساعة وتبقى اللسيخة الاخرى في ايدى الوكلاء .

٧ - والزكاف أن يستمينوا بمن يشاولها في النظيم على إللتو متحوق القديم الماقيا المشياء . ١٠٠٠ المام الما

٣ ــ وتنجري مقابلة للاشياء التي اعفيت من وضع اللاختام او التي استخرجت من بين الاشياء المختومة ووضعت لها قائمه جرد وقدرت قيمتها كما تقدم بيانه .

المادة ــ ١٣٦٤

- ١ ــ اذا شهر الافلاس بعد وفاة مفلس ولم تكن قائمة الجرد قد نظمت قبل شهر فيشرع حالاً في تنظيمها على الصورة المبينة في المادة السابقة بحضور الورثة او بعد دعومهم حسب الاصول .
 - ٢ ــ ويجري الامر على هذه الصورة اذا توفي المفلس قبل افتتاح قائمة الجرد.

- ١ يجب على الوكلاء في كل تفليسة ان يرفعوا الى القاضي المتناب في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامهم مهام وظيفتهم تقريرا او حسابا اجهاليًا عن حالة الافلاس الظاهرة عن ظروفها واسبابهـــــا الاساسية والاوصاف التي يظهر انها تنصف بها .
 - ٢ ــ وعلى القاضي المتندب ان يحيل بلا ابطاء فلك التقرير الى النيابة العامة مع ملاحظاته .
 - ٣ ــ واذا لم يرفع اليه التقرير في الميعاد المذكور فعليه ان يعلم النيابة العامة باسباب التأخير .

يحق لقضاة النيابة العامة ان ينتقلوا الى موطن المفلس للوقوف على ننظيم قائمة الجرد ولهم في كــــل وقت ان يطلبوا ايداعهم جميع المعاملات والدفاتر والاوزاق المختصة بالتفليسة .

بعد الانتهاء من قائمة الجرد تسلم البضائع والنقود واسناد الدين المطلوبســه للمقلس والدفاتر والأورارق وأثاث المدين وامتحته الى وكلاء التفليسة فبوقعون على استلامهم اياها في ذلك قائمة الجرد .

المادة - ١٢٨

- ٢ عليهم ايضًا أن يطلبوا قيد الرعون والتأمينات على عقارات مذيني المقلس أذا لم يسكن الفلس قد طلبه . ويجري الوكلاء القيد باسم كتلة الدائنين ويضمون الى طلبهم شهادة تثبت تعيينهم .
 - ٣ ـ ويجب عليهم أن يطلبوا أجراء قبد التأمين الجبري المختص بكتلة الدائنين . 在大学工艺工艺的 计电影 经基本

Illes - PPM

وأصل الوكلاء تحت اشراف القاضي المنتدب تحصيل الديون المترتبة للمفلس .

المادة -- ۳۷۰

١ يغنى لقاضي المتنب بعد سباع اقوال المقلس او بعد دعوته حسب الاصول ان يأذن الوكلاء في بيع الاشياء
 المتنب لة والبضائد .

٢ - ويقرر اجراء هذا البيع اما بالتراضى واما بالمزاد العلنى بواسطة دائرة الاجراء .

٣ ــ ويحق لقاضي للتندب بعد اسماع المقالس واستطلاع رأي المراقبين اذا وجدوا ان يأذن الوكلاء على وجه
 استثناق في بيع العقدات لا سما العقدات التي لا تلزم لاستمار المتجر وفاقاً للاجراءات المعينة فيا يسلي
 للبيوع العقدية بعد تقرير الحاد الدائنين .

المادة -- ٢٧١

١ ــ تسلم حالا التقود الناتجة عن البيوع وعن التحصيلات الى المصرف المجاز له قبول ودائسح الدولة بعد
 حسم المبائغ التي يقررها الفاضي المتنب النفقات والمصاريف .

٢ ــ ويجب انَّ يثبت القاضي المنتدب حصول هذا الايداع في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ القبض .

٣ ــ واذا تأخر الوكلاء (وجبت) عليهم فائدة المبالغ التي لم يودعوها .

لا يمكن استرجاع المبالغ التي اودعها الوكلاء ولا المبالغ التي اودعها اشخاصا اخرون لحساب التفليسة
 الا يقرار من القاضى للتندب . وإذا كان هناك اعتراض فعلي الوكلاء ان يحصلوا مقدما على قرار برفه.

ويجوز الفاضي المتناب ان يأمر ياجراء الدفع من المصرف مباشرة ليد دائني النفليسة وفاقاً لجدول توذيع
 ينظمه الوكلاء ويأمر الفاض المتناب بتشيده .

المادة ــ ۲۷۲

 ا يحق للوكلاء بعد استثنان القاضي المنتنب وبعد دعوة المفلس حسب الاصول ان يصالحوا في كـــل تراع يتعلن بكتلة الدانين بما فيه الحقوق والدعاوى العقارية .

 لا أو واذاكان موضوع المصالحة غير معين القيمة او كانت قيمته نزيد على خمسين دينارا فتخضع المصالحة لتصدين المحكمة .

٣ - ويدهى الفلس لحضور معاملة التصديق ويكون له في كل حال حق الاعتراض عليها ويكلمي اعتراضه
 لنح عقد المصالحة اذا كان موضوعها اموالا عقارية

٤ - ولا يحق الوكادء اجراء اي تنازل او عدول او رضوخ الا بالطريقة نفسها .

٣ ــ تثبيت الديون المترتبة على المفلس

ווונג ... אאר

بينتظيم الدائنون لمجرد صدور الحكم بشهر الافلاس ان يسلموا وكلاء التفليسة اسنادهم مع جدول بها وطلاليا المطلوبية ، ويوقع الدائن او وكيله على هذا الحدول ويضم اليه تفويض الوكيل .

٧ - ويعلن الوكاث سناه البصالية عليف الاوراق المبرزة .

٣ ــ ويمكن ارسال هذا الملف الى وكلاء التفليسة بكتاب مضمون مع علم بالوصول .

؛ ــ وبعد انعتماد هيئة المصالحة يرجع الوكلاء الاوراق التي سلمت اليهم ولا يكونون مسؤولين عن الاسناد الا مدة سنة من تاريخ انعتماد هذه الهيئة .

الدة ... ١٤٠٣

١ - اذا لم يبرز الدائنون الذين قيات اسيارهم في الميزانية اسناد ديونهم في الثنيانية ايام التي علي الحسكم بشهر الافلاس بيلغون في نهاية هذا الميعاد بواسطة النشر في الجرائد او بكتاب من الوكلاء انسه يجب عليهم تسليم اسنادهم مم الجلمول التفصيليالي وكلاء التفليمة في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر .

٢ - وكدد هذا المجاد للمائتين المتيمين خارج الاراضي الاردنية وفاقاً للتمواعد المتمررة في قد الون اصول
 ١ المحاكمات الحقيرفية على إن لا يجاوز التعليد ستين يوما .

لادة ــ ۳۷٥

ا - يجري تحتيق الديون بواسطة وكلاء التفليسة وبمعاونة المراقبين اذا وجدوا مع الاحتفاظ بموافقة الفاضي
 المنتدب وبخضور المداس او بعد دعوته حسب الاصول .

٢ – واذا عارض وكلاء التذليسة في صحة الدين كله او بعضه فيبلغون الامر الى الدائن بكتاب مضمون .

٣ – ويعطى الدائن ثلاثين يوماً لتقديم ايضاحاته الخطية او الشفهية .

المادة ــ ٢٧٦

 ا - على اثر الفراغ من تحتيق الديون وفي خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ الحكم بشهر الافلاس يودع الوكلاء قلم المحكمة بياناً باللميون التي قاموا بتحقيقها مع ذكر القرار السلمي اتخذه القاضي المتندب بناء على اقتراحهم فيا يختص بكل منها .

٢ - وعلى الكاتب أن يعلم الدانين على الفور بايداع هذا البيان بواسطة النشر في الصحف وبرسل البيهم علاوة
 على ذلك كتاباً بيين فيه لكل منهم المبانغ المتيد له في البيان .

٣ – وفي احوال استثنائية جدا يمكن تجاوز المعاد المحدد في الفقرة الاولى بمقتضى قرار من القاضي المتندب .

ئادة ـــ ۲۷۷

ا - لكل دائن اثبت دينه او ادرج اسمه في الميزانية أن بيدي خلال ثلاثين يوماً من تـــاريخ النشرات المشار
 اليما في المادة السابقة مطالب او اعتراضات بشرح على البيان يضعه بنفسه او بواسطة وكيل ويودعه قلم المحكمة.

٢ – ويعطى المفلس الحق نفسه .

" بعد انقضاء هذا الميماد وبناء على اقدراحات الوكلاء ومع الاحتفاظ بالمطالب والاعتراضات المعروضة على
 المحكمة بحدد القاضي المستدب نهائياً بيان الديون وينفذ الوكلاء قراره بتوقيعهم التصريح الآتى على جدول الديون المئيته .
 الديون المئيته .

المادة - ۲۷۸

- 3- تحال الديون المعترض عليها بواسطة الكاتب الى عكمة البداية لتنظر فيها بجلسة تعقد في خلال ثلاثسين
 يوماً من تاريخ النشر الملككورة في ٣٧٦ وتفصل فيها بناء على تقرير القاضى المتتدب
- ٢ ــ ويبلغ موعد الجلسة الى الفريتين بواسطة كتاب مضمون برسله الكاتب قبل الجلسة بثلاثة ايام على الاقل .

المادة ومح

- ١ ــ يْعَق للمحكمة ان تقرر موقتا وجوب قبول الدائن في المناقشات من اجل مبلغ يعينه التمرار نفسه .
 - ٢ ــ ولا يكون هذا القرار قابلا لاي طريق من طرق الطعن .

المادة ــ ٣٨٠

الدائن الذي لا يتناول الاعتراض الاحقه في الامتياز او الرهن العقاري يقبل في مناقشات التفليسة كدائن عادي .

المادة - ١٨٦

- الدائنون الذين تخلفوا عن الحضوراوعن إبراز اسناد ديونهم في المواعيد المدينة لهم سواء اكانوا معلومين
 ام مجهولين لا يشتركون في توزيع موجودات تفليسة . هل أن باب الاعتر أض يظل مفتوحاً امامهم لغاية
 الانتهاء من توزيع النقود . اما نفقات الاعتراض فتبتى على عاتقهم .
- ٣ واذا اعترف لهم فيا يعد بصفة الدائين فلا يحق لهم المطالبة يشيء من التوزيعات التي كان قد امريها القاضي المتندب ولكن يحق لهم أن يقتطعوا من للوجود اللهي لم يوزع الحصص التي تعود لديوجم من التوزيعات الاولى.

المادة ــ ٢٨٢

؛ ان الاسناد التي اصدرتها شركة تجارية على وجه قانونى لا تخضع لماملة تحقيق الديون

القصل الرابع

حلول قضايا التفليسة

١ _ الصلح البسيط

المادة ــ ٣٨٣

- ١ حلى الناخي المنتدب في خلال التلاثة الأيام التي تلي اغلاق جدول الديون او في خلال الثلاثة الأيام التي (تلي) قرار المحكمة الصادر عملا باحكام المادة ٩٧٩ اذا كان هناك نزاع ان يدعو الدائنين الدين اثبت ديونهم لندغاوضة في عقد الصلح .
 - ٢ ــويجب ان تتضمن منشورات الصحف وكتب الدعوة الغرض الذي من اجله يعقد الاجماع .
- ٣ ــ اما الدائنون اللمين قبلت ديونهم موقتا فيدعى كل واحد منهم بكتاب مضمون في خلال الثلاثة الايام الني
 تلى قرار المحكمة في شأنهم .

المادة ــ ١٨٤

- ١ ــ تنعقا. هيئة المصالحة برئاسة القاضي المتندب في المكان واليوم والساعة التي عينها .
- ٢ ويشترك فيها الدائنون الذين اثبت ديومهم نهائيا او قبلت موقتا اما بالفسهم واما بواسطة وكلاء يحملون
 تغويضا بكتب عادية .
- ٣ ويدعى المفلس الى هذا الاجتماع ويجب عليه ان يحضر بنفسه ولا يجوز له ان يرسل من بمثله الا لاسباب
 مقبولة وافق عليها القاضي المتتلب .

المادة ــ ٥٨٣

- ١ يَقدم وكلاء التغليسة تقريرا عن حالتها وعن المعلومات والعمليات التي اجريت .
 - ٢ ويجب ان تسمع اقوال الفلس .
- حويسلم تقرير وكلاء التفليسة المشتمل على تواقيعهم الى القاضي المنتدب فينظم هذا القاضي محضرا بما جرى
 في الاجتماع وبالقرارات التي اصدرتها العبئة

نادة - ٢٨٦

- ا لا يجوز الدائنين الحاضرين في اجباع الهيئة ان يقبلوا عقد الصلح بعد التغليسة ما لم تتوفر الشروط الاتية عت طائلة المطلان .
- أ --- يعجب أن يتم العقد بتصويت لمحاد من الدانتين يوالفون الأكثرية وبملكون ثاثمي الدنيون المتبتة على وجهة --- بالى أو موقعت .



ب ــ يجب ان لا يشترك في التصوبت زوج المفلس واقرباؤه ومصاهـــروه حتى الدوجة الرابعة ولا الاشخاص الذين تفرغ لهم المفلس وفاقاً الشروط المبينة في باب الصلح الواقي .

المادة - ٧٨٧

لا يحق الدائين الحاصلين على رهن او تأمين عقاري او على امتياز رهن متقول ان يشتركوا في التصويت الا اذا تنازلوا عن تأميناتهم وفاقاً الشروط المبينة في باب الصلح الواقي .

المادة ــ ۸۸۲

- ١ ــ يجب ان يوقع عقد الصلح في نفس الجلسة و الاكان باطلا .
- ٢ واذا لم تتوفر الا احدى الاغلبيتين المبحوث عنهما في المادة (٣٨٦) فتوسط المذاكرة ثمانية ايام لا تقبـــل
 التمديد .
- و لا يازم الدائين الذين حضروا الاجماع الاول لهيئة المصاحة او كانوا ممثلين فيه على وجه قانونى ووقعوا
 امضاءهم على عضر الجلسة لحضور الاجتماع الثانى الهيئة وتبنى القرارات التي اتخذوها والموافقات التي
 ايدوها صاحمة ونافذة الا اذا حضروا وعدلوها في الاجماع الاخير .
- ٤ يجوز الاستعاضةعن توقيع الدائنين في (اجتماعات) هيئة المصالحة بتوقيع منهم على بطاقة تصويت تلحق بالمحضر

المادة -- ١٩٨٩

- ١ لا يجوز عقد الصلح لمفلس حكم عليه بالافلاس الاحتيالي .
- و إذا كان التحقيق جارياً في شأن افلاص احتيالي فيدعى الندائنون ليقرروا ما اذا كانوا يحتفظون بحق الملماكرة
 في أمر الصلح عند التبرئة وبالتالي تأجيل الفصل في هذا الشأن الى ما بعد انتهاء الاجراءات الجزائية
 - ٣ -- على انه لا يمكن تقرير هذا التأجيل الا اذا توفرت اغلبية العدد واغلبية المبلغ المصتتان فيما تقدم .
- 4 واذا اقتضت الحال اجراء المذاكرة في امر الصلح بعد انتهاء مدة التأجيل فتطبق على المذاكرة الحسميدة القواعد المينة في المادة السابقة .

المادة ــ ۲۹۰

- ١ ــ اذا حكم على المفلس لافلاس تقصيري كان عقد الصلح بمكناً.
- ٢ ويجوز الدائين في حالة البدء بالاجراءات الجزائيه أن يؤجلوا المذاكرة في الصلح الى ما بعد انتهائها وفائدًا
 لاحكام المادة السابقة .

174 - 16A

and the state of the state of the state of the state of the

ا مسور الدائين الدين كان لهم حق الاشتراك في عقد الصلح والدائيين الذين ثبثت حقوقهم فيه يعد ولمثلي هيئة أصحاب أسناد القرض أن يعترضوا على الصلح المترو

٢ ــ ويجب ان يكون الاعتراض معالا وان بيلغ الى وكيل التغليسة والى المفلس في ميعاد الثمانية الايام التي تلي عقد الصلح او عقد هيئة اصحاب استاد القروض والاكسان باطلا ، وان تبلغ معه مذكرة دعوة الى اول حلسة تعقدها المحكمة .

الم يكن التفليسة الا وكيل واحد وكان معارضا في عقد الصلح وجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد
 ويلز مه بالنظر الى هذا الوكيل ان يطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة -- ۲۹۲

- ١ ـ يقدم طلب تصديق الصلح الى المحكمة باستدعاء من الفريق الأكثر عجلة ولا يجوز المحكمة أن تفصل
 في هذا الطلب قبل انقضاء مياد الايام المانية المنصوص عليه في المادة السابقة .
- ٢ ـ واذا قدمت اعتراضات في خلال الميعاد المذكور فتفصل المحكمة في الاعتراضات وفي عالمب التصديب.
 يحكم واحد .
 - ٣ ــ واذا قبل الاعتراض موضوعا شمل الحكم يبطلان الصلح جميع ذوي العلاقة .

المادة ــ ٣٩٣

في جميع الاحوال يضع القاضي المتناب قبل الحكم في مسألة التصديق تقريرا عن اوصاف الافلاس وعن امكان قبول الصلح .

المادة ــ ١٩٤

- اذا لم تراع القراعد المنصوص عليها فيا تقدم او ظهر ان اسباباً تختص بالمصلحة العامة او بمصلحة الدائنين
 تحول دون تصديق الصلح وجب على المحكمة عندئذ ان ترفض التصديق .
- ٢ ويمكنها ايضا أن ترفض تصديق عقد الصلح أذا كان يتضمن نصاً يجيز لرئيس المحكمة أن بعين مفوضاً أو عمدة مفوضين يكانمون بمراقبة تنفيذ وقلك الرهن المقاري المختص بكتلة الدائنين أذا كانوا قد أجازوه ومراقبة تحويل الموجودات إلى نقود .

المادة ــ ٣٩٥

- ا سيصبح عقد الصلح بمجرد تصديقه مازما لجميع الدائين سواء كانوا ملكورين في الميزانية ام لا وسواء كانت ديوجم مثبتة او غير مثبتة . وهو فافل حتى في حق الدائين المتيمين خارج الاراضي الاردنية وفي حسق اللمين قبل دخولهم موقعاً في المذاكرة اياكان المبلغ الذي سيخصص فيها بعد بمقتضى الحكم المهافي .
- ٢ على أن الصلح لا يسري في حق الدائنين أضحاب الامتيازات والرهون أذاكانوا لم يتنازلوا عنها ولا فيحق الدائنين العادين أذا نشأ دينهم في أثناء مدة التغليمة ،



الم الحو

Ilica - 287

- 1 بهجرد اكتساب حكم التصديق قوة القضية المقضية تتقطع اثار الافلاس مسع الاحتفاظ بسقوط الحقوق السياسية عليها في المادة ٣٣٦ .
- ٢ ـ يقدم وكلاء التفليمة الذين تتهي وظيفتهم حسابهم الى الفلس بحضور القاضي المتناب فتجري فيه المناقشة ويقرها . ثم يسلم الوكلاء الى المفلس مجموع اموالهودفائره و اوراقه واشيائه فيعطيهم سندايصال مقابل تسليمها .
 - ٣ ـــ وينظم القاضي المتندب محضراً بكل ذلك وتنتهي وظيفته .
 - ٤ واذا قام نزاع تفصل فيه المحكمة .

المادة - ۲۹۷

- ١ يجوز ان يتضمن عقد الصلح مواعيد لوفاء الديون اقساطاً لاجال متتابعة .
- كما يجوز ان يتضمن ابراء للدين من جزء كبير او صغير من دينه بيد ان هذا الابراء يترك على عائقة النزاماً طسعاً.
 - ٣ -- ويجوز ان يعقد الصلح بشرط الوفاء اذا ايسر المدين وفاقاًللشروط المعينة في باب الصلح الواقي .

المادة ــ ۲۹۸

يبتى التأمين العقاري المترتب لكتلة الدائنين ضياناً لوفاء مبلغ الدين المنصوص عليه في عقد الصلح .

لادة ــ ٣٩٩

يحق للدائنين فيها عدا ذلك ان يطلبو اكفيلا او عدة كفلاء لضهان تنفيا. عقد الصلح .

لادة ــ • • ٤

ما دام الملغ المنصوص عليه في عقد الصلح لم يدفع بكامله لا يجوز للمدين ان يقوم بأي تصرف غير عادي لا يتطلبه سير التجارة نفسها ، مالم يكن هناك انفاق على العكس عقد وفاقاً للقواعد الواردة في هذا الشأن في باب الصلح الواقي .

11co - 1 + 3

- إ- نـ لا تقبل إنه دعوى لايطال الصلح لعد التصديق إلا إذا كانت سبية على تدليس اكتشف بعد علما التصديق يـ - وكاليا ناشياً لما عن اخفاء مال الفلس أو عن المبالغة في الديون المطلوة منه .
- ٢ ويُجْلُؤُونُ الكُلُّ دَائِن أَنْ يُقبِم هذه الدعوى على أن تقام في خلال حُمَسْ شنوات بعد اكتشاف التذليس.
- وياهبور لحل دائل أن يعبم هذه الدعوى على أن تقام في خلال خمس صنوات بعد اكتشاف التذليس.
 المنابع المطاول فقال العلم نافقه الزاخ حكم على المقلس بالوتكايه افلاساً اختيالياً بهذور.
 - £ وَيُكُونُ الإلال المقلد الصليع مير قا للمة الكفلاء اللين لم يقتركوا في التدليسيء في الما

المادة ــ ۲۰۶

- ١ ــ اذا اقيمت دعوى الحق العام بحق المفلس بعد تصديق عقد الصلح من أجل الافلاس الاحتيالي وصدرت
 بحقه مذكرة توقيف موقت او غير موقت جاز المحكمة ان تأمر بما يحق لها اتخاذه من التدايير الاحتياطية .
 - ٢ ــ وتلغي هذه التدايير حكيما بصدور قرار بمنم المحاكمة او حكم بالتبرئه او بالاعفاء.

المادة -- ٤٠٣

- ١ ـــاذا لم ينفذ المفلس شروط عقد الصلح جاز ان تقامعليه دعوى لدىالمحكمة لفسخ هداالعقد.
 - ٢ ــ وإذا كان هنالك كفلاء فيحضرون في الدعوى او يدعون اليها حسب الاصول .

لادة _ 2 • 3

- ١ عندما تطلع المحكمة على الحكم القاضي بالافلاس الاحتيالي تعمد الى تعين قاض متندب ووكيل أو عدة
 وكلاء التفليسة . وتعمد ايضاً الى هذا التعين في القرار الذي تقضي فيه بإبطال عقد الصلح او بفسخه.
 - ٢ ــ وينجوز لهوًلاء الوكلاء ان يقوموا بوضع الاختام .
- ٣ وعليهم ان يشرعوا في الحال خت اشراف القاضي المتنب وبالاستناد الى قائمة الحرد القديمة ، وفي مراجعة الاسناد المالية والاوراق ، وان يقوموا عند الاقتضاء بجرد تكميلي .
 - ٤ ــ وعليهم أيضاً ان يضعوا ميزائية اضافية .
- ه ــ ويجب عليهم بلا إبطاء دعوة اللمائنين الجلد ــ اذا وجدوا ــ ومطالبتهم بابراز اسناد ديونهم في خــــلال خـمـــة عشر يوماً لاجراء تحقيق ، وعليهم لمعن هذه الدعوة مع خلاصة الحكم القاضي بتعيينهم ونشرذلك في الصحف المحلة .
 - ٦ ويتم التحقيق من الديون بالطريقة المبينة في هذا القانون .

المادة ــ ٥٠٤

- ١ يشرع بلا تأخر في تحقيق اسناد الديون المبرزه عملا باحكام المادة السابقة .
- ٢ ولا يجري تحقيق جديد في شأن الديون التي صبق تدقيقها وتثبيتها ، وذلك مسع الاحتفاظ بحق رفض تلك
 الديون او تتقيصها اذا كانت قد اوفيت كلها او جزء منها .

المادة – ٢٠٦

بعد الانتهاء من الاعمال المقدم ذكرها يدعى الدائنون لابداء رأيهم في ابقاء الوكلاء أو ابدالهم أذا لم يعقد محدد .

لادة - ۲۰۶

لا تبطل التصرفات التي قام بها المتملس بعد تصلبين عقد الصلح وقبل ابطاله او فسخه الا اذا وتعت بقصد للانجرار بحقوق الدائنين :

ار دو

 ع. - ولا يجوز اتخاذ هذا القرار الا بحضور القاضي المتنب واغلبية تمثل ثلاثة ارباع الدائنين عدداً وثلاثة ارباع الديون التي لهم .

ويقبل الاعتراض على هذا القرار من المقلس ومن الدائنين المعارضين .

٦ - على أن هذا الاعتراض لا يوجب وقف التنفيذ.

للادة ــ ١٢٤

١ دادا دت تصرفات الوكلاء الى التراسات تجاوز قيمتها مال الاتحاد كان الدائنون الذين اجازوا تلك
 التصرفات مسهولين وحدهم شخصياً عما يجاوز حصتهم في المال المذكور .

٢ ــ ولكن مسؤوليتهم لاتتعدى حدود الوكالة التي اعطوها ويشركون فيها على نسبة مالهم من الديون .

الدة ــ ١٣ ٤

١ – يشرع الوكلاء في استيفاء مالم يوف من الديون .

٢ — ويمكنهم ان يقبلوا المصالحة بنفس الشروط التي كانت متبعة قبلا بالرغم من كل اعتراض يبديه المفلس.

٣ ــ اما التغرغ عن جميع موجودات التفليسة لقاء مبلغ مقطوع فيجب ان يعرض على هيئة الدائنين في اجتماع
يدعوهم اليه القناضي المنتلب بناء على طلب الوكلاء او أي دائن من الدائنين ويجبعلى الوكلاءان يحصلوا
على ترخيص من المحكمة بذلك.

المادة ــ ١٤ ع

يجب على الوكلاء أن يشرعوا في بيع الاموال المقولسة على اختلاف انواعها ومن جملتها المنجر ، تحت اشراف القاضي المنتسب وبدون حاجة الى دعوة المفلس ، وفاقاً للاجراءات المنصوص عليها لبيع المنقولات في أثناء المدة الإصدادية .

المادة ـــ ١٥٤

اذًا لم تكن هناك معاملة بيع جبري بلنئ بها قبل الاتحاد فيفوض الوكلاء باجراء البيع دون سواهم ويلزمهم أن يشرعوا فيه خلال ثهانية أيام بترخيص من القاضي المنتلب وبواسطة دائرة التنفيذ الموجودة في موقع العقارات

المادة -- ١٦ ٤

١ - يضع الوكلاء دفير الشروط الذي ستجري بمقتضاه المزايده ويجري البيع وفاقاً للاحكام المتعلقة بالبيع
 الجبري.

٢ – الاحالة القطعية تحرر الاملاك من قيود الامتيازات والرهون العقارية .

المادة ـــ ١٧

١ - يدعو القاضي المتنب الدائين المتحدين للإجماع مرة واحساءة على الاقل في السنة الاولى ، وكسلماك في السنوات التالية إذا إقتضت الحال .

٧ – ويجب على الوكلاء ان يقدموا في الاجهاعات حساباً عن ادارتهم .

£ • A -- 53

إلى الما الدائين المابقين العقد الصلح جميع حقوقهم تجاه المفلس وحده . اما بالنسبة الى كتلة الدائين فلا
 عكنهم الدخول فيها الا ضمن الحلمود الانة : —

أ ــ اذا لم يقبضوا شيئاً من المعدل المثوي عند التوزيع فيدخلون فيها بكامل دينهم .

بـــ اذا استوفوا جزءاً من ذلك المعدل فيدخلون بجزء من ديونهم الاصلية يناسب الجزء الذي كـــانوا موعودين به من المعدل المتوي ولم يقيضوه .

٧ ـــ وتعلم بن احكام هذه المادة في حالة وقوع افلاس ثان لم يسبقه ابطال عقد الصلح او فسخه .

اتحاد الدائنين

المادة ــ ٩٠٤

١ ــ اذا لم يقع صلح يقع الدائنون حمّا في حالة الاتحاد .

٢ - ويستشيرهم القاضي المتندب حالا فيها يتعلق باعيال الادارة وفي شأن ابقاء وكلاء التفليسة او استيفا لهم
 ويقبل في المناقشة الدائنون المعتازون او الحائزون لرهن او تأمين على عقار او منقول .

٣ – ينظم محضر باقوال الدائنين وملاحظاتهم .

٤ -- وبعد الاطلاع على هذا المحنسر تعين المحكمة وكلاء الاتحاد .

 م ويجب على وكلاه الفليسة اللين خرجوا من وظائفهم ان يقدموا حساباً الوكلاء الحـــدد بمضور القاضي المتدب بعد دعوة الفلس حسب الاصول .

المادة ــ ١٠

إلى المناشرة عن المناسخة عند المسلطاع المطاء المفاس اغانة من مال التفليسة .

٢ - فاذا رضيت اغلبية الدائين الحاضرين جاز اعطاؤه مبلغاً على سبيل الاعانة من مال التفليسة فيقترح الوكلاء
 مقدار الاعانة وبحدده القاضي المتدب بترار

٣ – لا يجوز لغير الوكلاء ان يعترضوا على هذا القرار امام المحكمة .

January 1987 T. Land January 11 - 3 Miles Company of the Company of

١ – يمثل وكلاء التفليسة كتلة الدائنين ويقومون باعيال التفليسة .

٢ – على أنه يجوز الدائنين أن يوكلوهم بمؤاضلة استثبار الإموال للوجودة .

المحقة برفهية التنافيزيان في قوليه هم مدين بقدا الاستثار ومدي التساعه كما يعنولانا لماطلة إلتي يتبعون ابشاؤها بين ابلدي الوكلاء لتأمين النفات والصاريف

المادة - ١٨ ٤

توزع اموال التغليسة على جميع الدائنين على نسبة الدين الثبت لسكل منهم بعد حسم مصاريف ادارة التغليسة والاعلانات التي منحت للمفلس او لاسرته والمبالغ التي دفعت الدائنين المعتازين .

المادة ــ ١٩ ٤

- 1 _ يقدم الوكلاء بياناً شهرياً الفاضى المنتدب عن حالة التفليسة والمبالغ التي اودعت المصرف المصين لقبول
 وداتر الدولة .
- ويأمر القاضي للتندب عند الاقتضاء بتوزيع المال على الدائنين ويعين مبلغه ويهدم بابلاغ الامر الى
 جميع الدائنين .

ادة - ۲۰

- ١ لا يجوز الوكلاء ان يقوموا بأي وفاء الا متابل تقديم السند المنبت للدين ويذكرون على السند المبلخ الذي
 دفعوه او امروا بدفعه .
- لا واذاكان تقديم السند غير ممكن فيجوز التاضي المتتب ان يأمر بالدفع بعد اطلاعه على محضرتحقيق الدبون
 لا جاوي جميع الاحوال بعثرف الدائن بالايصال على هامش جدول التوزيع .

ادة ــ ۲۱۱

- المتعد انتهاء تصفية التفليسة يدعو القاضى المنتدب الدائنين للاجتماع .
- ٢ ــ وفي هذا الاجماع الاخير يقدم الوكلاء حسابهم ويكون المفلس حاضرا او مدعوا حسب الاصول.
- ٣ يبدي الدائنون رأيهم في مسألة عذر المفلس وينظم محضر بذلك يدرج فيه كل دائن اقواله وملاحظاته .
 - £ ويعد انفضاض هذا الاجماع ينحل الاتحاد حمّا .

المادة ــ ۲۲۶

١ – يقدم القاضي المتدب للمحكمة قرار الدائنين المختص بمعذرة المفلس وتقديرا عن صفات التغليسة وظروفها

٢ ب ثم تصدر المحكمة قرارها باعتبار المفلس معذلورا او غير معذور .

المادة ــ ٣٢٤

لا يعتبر معلووا مرتكب الافلاس الاحتيالي ولا المحكوم عليه لنزوير او سرقة او احتيال او اساءه الامائة واختلاس اموال عامة :

٣ ــ الصلح بتنازل الفلس عن موجوداته

المادة ــ ٢٤٤

- ١ يجوز عقد الصلح بالتنازل الكلي او الجزئى من المقلس عن موجوداته .
- ٧ الماجيز وط ملك الصلح فهي نفس الشروط المنصوص عليها لعقد الصلح البيسط.
- حَمَل أَنْ أَيْسُ يَدُ الفلس فيا يختص بالاحوال المتنازل عنها لا يشهى يَعَمَدُ هذا الصلح بل تباع هذه الاحوال بواسطة والإجاد .
 بواسطة والإجاد .

- إلى عن البيع وتوزيع المال لنفس القواعد المرعية في حال الاتحاد .
- ه ــ ثم يسلم الى المدين من حاصل بيع الاموال المتنازل عنها ما زاد عن الديون المطلوبة منه .

غ _ اغلاق التفليسة لعدم كفاية الموجودات

المادة ــ ٢٥

- ١ اذا حدث في اي وقت قبل تصديق العملح او تأليف اتحاد الدائنسين ، ان وقفت اجراءات التفليسة لعدم كفاية الموجودات ، جاز السحكمة بناء عسلى تقرير القاضي المنتلب او من تلقاء تفسها ان تحكم باغلاق الدا ...
 - ٢ ــ ويعود بهذا الحكم الى كل دائن حتى الخصومة الفردية .

المادة ــ ٢٦

- ١ يجوز المفلس ولكل شخص من ذوي الحقوق ان يطلب في كل وقت من المحكمة الرجوع عن هسافا الحكم اذا اثبت وجود مال كاف القيام بتفقات القليلة أو سلم الوكلاء المبلغ الكافي لها .
 - ٢ ــ وفي جميع الاحوال يجب ان توفى اولا نفقات الدعاوي التي اقيمت عملا باحكام المادة السابقة .

الفصل الخامسى

الحقوق الحاصة التي يمكن الاحتجاج بها

بمواجهة التفليسسة

١ – اصحاب الدبون المرتبة على عدة مدينين

2 YV - 3311

ا الدائن الذي يحمل استاد دين تمضاه او مظهره او مكفولة بوجه التضامن من المفلس ومن شركاء له في
الالترام مفلسين ايضا يشترك فيالتوزيع مع كل كتلة من كتل الدائنين ويكون اشتراكه فيها على قدر مبلغ
 ديته الاسمى الى ان يتم إيفاره .

المادة ــ ۲۲۸

- ا. لا يحق على الاطلاق لتقليسات الملترمين بالنزام واحد أن يرجع بعضها على بعض بالحصص المدنوعة الا
 الحاكان مجموع تلك الحصص التي توديها التفليسات الملكورة يزيد على مجموع أصل الدين وتوابعه
 الحاكان مجموع تلك الحصص التي توديها التفليسات الملكورة يزيد على مجموع اصل الدين وتوابعه
- ٧- وفي هذه الحالة تعود الزيادة إلى الملتزمين اللبين يكفلهم بقية شركافهم في الالتزام مع مراعساة ترتيب

المادة ــ ٢٩٩

- ١ ــ اذا كان الدائن بحمل اسناد منشأة بوجه التضامن على المفلس واشخاصا اخرين وكان قد استوفى جزءًا من دينه قبل وقوع الافلاس فلا يشترك مع كتلة الدائنين الا بالمتبقى من الســدين بعد اسقاط الجزء المستوفى ويحتفظ الدائن بشأن هذا المتبقى ، بحقوقه على الشريك في الالتزام او الكفيل .
- ٢ ـــ اما الشريك في الالتزام او الكفيل الذي قام بالايفاء الجزئى فيشرك مع كتلة الدائنـــين نفسها فيما يختص بجميع ما اوفاه عن المفلس .

المادة ــ ٢٠٠

- ١ بالرغم من عقد الصلح بيقي للدائنين حق اقامة الدعوى على شركاء المفلس في الالتزام لمطالبتهم بجميع ما لهم من الدين .
 - ٢ وبحت لهولاء الشركاء التدخل في قضية تصديق الصلح لابداء ملاحظاتهم .

الاسترداد والامتناع عن التسلم

- الاشخاص الذين يدعون ملكية اموال موجودة في حيازة المفلس ان يطلبوا استردادها .
 - لا ولوكااء التفليسة أن يقبلوا طلبات الاسترداد بعد موافقة القاضى المنتدب.
 - ٣ ــ اما اذاكان هناك نزاع فالمحكمة تفصل فيه بعد سهاغ تقرير القاضي المتتدب .

- المفلس وقت افتتاح التفليسة اذاكان مالكها قد سلمها الى المفلس على سبيل التوكيل لتحصيل قيمتها وحفظها عنده تحت تصرف المالك او كان تسليمها اليه محصصا بوفاء معين .
 - ٧ ويجوز ايضا طلب اسرداد الاوراق النقدية المودعة عند المفلس اذا تمكن المودع من اثبات ذاتيتها

- ﴿ نب يجوز طلب اسرداد البضائع كلها او بعضها ما دامت موجودة عينا إذا كانت مسلمة الى المفلس على سبيل سألويهيمة ولاجل بيعها لحساب مالكها .
- المنه والمنافع المن المن المن على المضائع المرسوء من عمه اذا كان لم يدعم إذ لم تجر عليم المقاصة في حساب

المادة ــ ٤٣٤

يجوز البائع ان يمتنع عن تسليم البضائع وغيرها من المنقولات التي باعها اذاكانت لم تسلم الى المفلس او لم ترسل اليه او الى شخص اخر لحسابه .

- ١ يجوز البائع ان يسترد البضائع المرسلة الى المفلس التمكن من استعمال حقه في حبسها ما دامت لم تسلم في مخازن المفلس او في مكان له فيه مظهر التصرف او في مخازن وسيط كلفه المفلس ان يبيعها لحسابه .
- ٢ _ على ان طلب الاسترداد لا يقبل اذا كانت البضائع قد بيعت ثانية قبل وصولها بدون قصد الاضرار لمشتر اخر حسن النية .

للاده -- ۲۳۱

اذا كان المشترك قد تسلم البضائع قبل افلاسه فلا يجوز البائع ان يحتج بدعوى الفسخ ولا بساعوى الاسترداد ولا بامتيازها .

في الاحوال التي يجوز فيها البائع ان يستعمل حقه في حبس البضائع يجوز لوكلاء التفليسة بعد حصولهم على ترحيص من القاضي المنتدب ان يتمسكوا بتسليم البضائع بعد دفع التمن المتفق عليه البائع .

- ١ اذا لم يتخذ الوكلاء هذا القرار فللبائع ان يفسخ البيع بشرط ان يدفع الىكتلة السدائنين المبلغ الذي قبضه
- ٢ ويمكنه ان يحصل على بدل الضرر الذي لحق به من جراء فسخ البيع وان يشرك له لهذه الغاية مع كتلة الدائنين

المادة ــ ٢٣٩

تحدد حقوق الاسترداد المختصة بزو جة المفلس وفاقاً للقواعد المبينة فيها بعد .

٣ _ اصحاب الديون المضمونة برهن اوامتياز

على مثقـــول

المادة ـ • ٤٤

ان دائني المفلس الحائزين بوجه قانوني رهناً او امتيازاً خـــاصاً على متقول لا تدرج أسياؤهم في كتلـــة الدائنين الا على سبيل التذكير .

. يجوز الوكلاء في كل حين بعد الحصول على ترخيص من القاضي المنتدب أن يستردوا لمصلحـــة التفليسة الاشياء المرهونة بعد وفاء الدين .

ب ـــ اما ما اخلوه زيادة على هذا التمدر في التوزيـــع السابق فيحسم من نصيبهم في نمنالعقاراتوبرد الى كتلة الديون العادية .

ica sall

يعتبر الدائنون الذين لم يصبيهم شيء من توزيع ثمن العقارات دائنين عاديين ويخضعون بهذه الصفة لاثار الصلم وجميع الاجراءات المختصة بكتلة الديون العادية .

م حقوق زوجة المفلس

المادة _ 133

- ١ داذا افلس الزوج تستر د الزوجة عينا العقسارات والمنقولات التي تثبت آنها كانت مالكة لهسا قبل الزواج
 وكذلك الاموال التي آلت اليها يلا عوض في اثناء مدة الزواج .
- ويحق لها أيضاً ان تستر د العقارات التي اشترتها في اثناء مدة زواجها بتقود آلت اليها على الوجه المتقدم
 بشرط ان ينص عقد الشراء بصراحة على بيان استعهال النقود وان تثبت الزوجة مصدرها .

الدة - ١٥٠

فيما خلا الحالة المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة تحسب الاموال التي احرزتها الزوجسة بعوض في اثناء مدة الزواج مشراه يتقود زوجها . ويجب ان تضم الى موجودات التقليسة الا اذا قدمت الزوجة برهاناً على العكس .

لمادة ــ ١٥١

اذا اوفت الزوجة دبوناً لحساب زوجها قامت القرينة القانونية على انها اوفت هذه الدبون من مــــال زوجها ما لم يقم الندليل على عكس ذلك .

المادة ــ ٢٥٤

اذاكان الروج تاجراً في وقت عقد الرواج اوكان عندئذ بلا حرفة اخرى معينة ثم صار تاجراً في خلال المنة نفسها فان المقارات التي كان مملكها في وقت الرواج او آلت اليه بالارث او بالهنة بين الاحياء او بالوصية تكون وحدها خاضعة لتأمين الحبري لفسيان حقوق وديون الروجة .

المادة - 403

- ان المرأة التي كان زوجها تاجراً في وقت عقد الزواج او كان عندئد بلاحرقة اخرى معينة ثم صار تاجراً في خلال السنة التي تلي عقد الزواج لا يحق لها ان تقيم أية دعوى على التغليسة من اجل المنافع المنصوص عليها
- ٢ وفي هذه الحالة لا يحق للدائين أن يحتجوا من جهتهم بالمنسافع التي منحتها الزوجة لزوجها في الصك
 المذكر ر
 - ٣ وتبطل أيضاً الهيات الممنوحة بين الزوجين في اثناء (مدة الزواج) .

لادة -- ٢٤٤

١ ــ اذا لم يستر د الوكلاء المرهون وباعه الدائن بثمن يزيد على الدين فالوكلاء يقبضون الزيادة .

٢ ــ و اذا كان الثمن اقل من الدين فالدائن المرتهن يشترك بما يقي له من دينه مع كتلة الدائنين بصفة دائن عادي

المادة ـ ٣٤٤

 ١ ـ يقدم الركاده الى القاضي المنتفب بياتاً باسهاء الدائنين الذين يدعون امتيازاً على اموال متقولة فيجيز هلما القاضي عند الاقتضاء وقاء ديونهم من اول ميلغ نقدي يحصل .

٢ ــ واذا قام نزاع على الامتياز فتفصل فيه المحكمة .

 ٤ ــ اصحاب الديون المضمونة برهن او تأمين او المتيازعلى عقار

المادة -- 222

اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المتقولات او حصل التعوزيعان معا فالمداننون الحسائرون احتيازاً او تأميناً او رهناً عقارياً الذين لم يستوفوا كسل دينهم من ثمن العقارات يشتركون على نسبة الباقي لهم مسح المدانين العادين في توزيع الاموال المختصة بكتلة الدائنين بشرط ان تكون ديونهم محققة بالاجراءات المقررة ضها سبق .

المادة ــ وعع

اذا اجرى توزيع واحد او اكر النقود الحاصلة من ثمن المقولات قبل توزيع ثمن العقارات فان الدالتين الحائرين امتيازًا او تأمينًا او رهنًا مقاريًا او المحقق ديوسم يشتركون في التوزيع على نسبة مجموع ديوسهم مسخ الاحتفاظ عند الاقتضاء بما يلزمهم رده عملا بالمواد التالية .

1468 - 733

- ١ يعد بيع العقارات او اجراء التصفية النهائية لحساب الدائتين ذوي الامتياز الو الرهن او التأمين العقاري بحسب ترتيب درجانهم لا ينجوز لمن كان منهم منشخقاً بحسب درجته ان يستوفي كل دينه من نمن العقارات المرهونة وان يقبض ما يصيبه من توزيع أعمامها الا يعد جسم ما استوفاه من كتلة الدائنين العاديين .
- ل اما المالغ التي تحسم على هذا الوجه فلا تبتى لكنلة الدائين ذوي الرهون او التأسينات العقارية بل ترد الى
 كتلة الدائنين العادين اللدين تقتطع هذه المبالغ لمصلحتهم.

Brown of the first of the same of the same of the same

الدائنون الحائزون رهنا او تأمينا عقارياً اللين لا يوفى لهم نصيبهم في توزيع ثمن العقارات الا جرماً من دينهم تعتبع فيها يختص بهم الاحكام التالية : ــــ ﴿ ﴿ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ ع

de la Carlà

الباب الثالث اجراءات المحاكمة البسيطة

المادة - 203

اذا تبين من الميزانية التي يقدمها المفلس او من معلومسات تالية ان موجودات التفليسة لا تجاوز مسالتين وخمسين ديناراً وظهر ان المعمل الذي يراد توزيعه لا يمكن ان بجاوز عشرة في المئة جاز الممحكمة اما من تلقاء نفسها واما بناء على طلب الدائين ان تأمر بتطبيق الاجراءات البسيطة على التعليسة .

المادة - ٥٥٤

تختلف الاجراءات البسيطة عن الاجراءات العادية في الامور الاتية: -

- - ب لا توضع الاختام .
 - ج ــ لا يعين مراقبون .
- د ــ يتولى القاضي المتناب فصل المنازعات التي تقام في شأن الديون مع الاحتفاظ بحق الاستئناف عند الاقتضاء
 لدى محكمة الاستئناف .
 - ه يحق للقاضى المتداب ان يجيز كل المصالحات.
 - و لا يجري إلا توزيع واحد للنقود .
 - ز يقوم القاضي المنتدب بحسم المنازعات المتعلقة بحساب وكيل التفليسة ومخصصانه .

الباب الرابع الافلاس التقصيرى او الاحتيالي

دة -- ٢٥٤

تنظر المحاكم الجزائية في جرائم الافلاس التقصيري او الاحتيالي بناء على طلب وكلاء التفليسة او أي شخص من الدائين او النيابة العامة وتطبق في هذا الشأن الحكام قانون العقوبات

المادة ـ ٧٠١

٢ ـ في حالة عقد الصلح لا يجوز العنزينة العامة ان تطالب المفلس بما أدته من التفقسات إلا بعد انقضاءالمواعيد
 الممنوحة بمقتضى العقد المذكور .

المادة - ١٥٤

تتحمل كتلة الدائين نفقات الدعاوى التي يقيمها باسم الدائين وكلاً التفليسة عند تبرئة المفلس وتتحمله الحزينة العامة اذا حكم عليه وبيق لها حق الرجوع على المفلس وفاقاً للمادة السابقة .

. . المادة ــ ٩٥٤

لا يجوز الوكلاء ان يقيموا دهوى من اجل افلاص تقصيري ولا ان يتخلوا صفة المدعي الشخصي باسم كتلة الدائنين الا بعد الترخيص لهم بموجب قرار تتخذه اغلبية العدد من الدائنين الحاضرين .

المادة ــ ٢٠٤

ندفع الحرينة العامة نفقات الدعوى الجزائية التي يقيمها احدالدائنين اذا حكم على المفلس ويدفعها المدعي الشخصي اذا برأت ساحة المفلس

المادة ــ ٢٦١

- ١ لا يجوز في حال من الاحوال ان تلقى نفقات دعوى الافلاس الاحتيالي على عاتق كتلة الدائنين .
- ٢ واذا اخد دائن إو عدة دائنين صفة المدعى الشخصى فان النفقات في حالة البراءة تبتى على عانقهم .

لادة - ٢٢٤

في دعاوى الافلاس الاحتيالي او التقصيري يفصل القضاء الحزائي حيى في حالة التبرثه بالامور الآتية :

- أ يقضى من تلقاء نفسه باعادة جميع الإموال والحقوق والاسهم المختلسة بطريقة احتيالية الى كتلة الدائنين.
 - ب يحكم بما يطلب من بدل العطل والضرر ويعين مبلغه في الحكم الذي يصدره .

1245 - 773

- ا سيعتبر بإظلا بالنسبة الى جميع الاشخاص بما فيهم المفلس كل اتفاق يعقد بين احد الدائين والمفلس او اي
 شخص آخر على منافع خاصة ينالها الدائن مقابل تصويته في هيئات التفليسه او ينجم عنه ففع خاص ينائسه
 الدائن من موجودات المفلس.
- ٢ ويجب على الدائن ان يرجع التقود والمبالغ التي حصل عليها بمقتضى هذه الاتفاقات الى من تعود له قانونًا.

لادة - ١٤٤

- ا لا يتر تب على الدعوى الجزائيه المقامة من أجل الافلاس التقصيري أو الاحتيالي أي تعديل في التواعسة
 العادية المختصة بادارة التغليسة .
- لا م الوكلاء في هذه الجال أن يسلموا إلى النباية العابة جميع السندات والصكوك والاوراق والمعلومات التي تطلب منهم.

المادة ــ ٢٥٥

- ١ ـــ الوكلاء الحق في ان بطلعوا مني شاءوا على المستندات والصكوك والاوراق التي يسلمونها الى القضا ءالجزائي
 - ٢ _ ويجوز لهم ان يأخذوا منها خلاصات او ان يطلبوا نسخاً رسمية منها فيرسلها اليهم الكاتب .
- ٣ ــ اما المستندات والصكوك والاوراق التي لم يصدر امراً بالاحتفاظ بها فتسلم بعد الحكم الى الوكلاء مقابسل
 مند ابصال .

الياب الخامس

اعادة الاعتبار

المادة ــ ٢٦٤

- ١ ــ بعد مرور عشر سنوات على اعلان الافلاس يستعيد المذلس اعتباره حكيما بدون ان يقوم بأية معاملة الها لم
 يكن مقسراً او محالا .
- ٢ ــ ان استعادة الاعتبار على هذا المنوال لا يمكن ان يمس وظائف الوكلاء اذا كانت مهمتهم لم تنته ولاحقوق الدائين اذا كانت ذمة المفلس لم تبرأ تماماً.

المادة ــ ٢٧٤

- ١ يعاد الاعتبار حمَّا الى المفلس الذي اوفى جميع المبالغ المترتبة عليه من رأس مال وفائدة ونفقات.
 - ٢ ــ ولا يجوز مطالبته بالفائدة عن مدة تزيد على خمس سنوات .
- ٣ ــ ويشترط في اعادة الاعتبار لشريك في شركة اشخاص وقعت في الافلاس ان يثبت انه او في وفاقاً لما تقدم
 ذكره الحصة التي تعود عليه من ديون الشركة وان يكن قد حصل على صلح خاص.
- ٤ اذا اختى احد الدائنين او حدة منهم: او غابوا او رفضوا قبول الوقاء يودع المبلغ الواجب لهم المصرف المجاز له قبول امانات الدولة وبعد اثبات هذا الإيداع بمثابة سند ايصال.

المادة -- ١٨٨٤

- تجوز أعادة الاعتبار للمفلس المعروف يأمانته : ـــ
- أ:.... اذا كان قد اوفى تماماً الاقساط التي وعد بها في حقد الصلح الذي حصل عليه ويطبق حكم هذة الفقرة على الشريك في شركة اشخاص تقرر افلاسها وحصل على صلح خاص من الدائنين .
- إذا اثبت المفلس أن الدائنين أبرأوا ذمته أبراء تاماً من ديونه أو وافقوا بالاجماع على أعادة اعتباره

دة - ٢٦٩

Armetic County Con-

له العبار وفي العالمة المنافقة المنافقة العالم العالم في منطقة المتحكمة التي الصدرت الحكم بالافلاس وتضم البسم استاد الإيصال والاوراق المثبته

٢ ــ يحيل النائب العام جميع الاوراق الى المحكمة التي اعلنت الافلاس ويكلفها التحقيق عن صحة الوقائسع المعروضة .

المادة ــ ۲۷۰

يرسل كانب المحكمة بكتاب مضمون علما بطلب اعادة الاعتبار ، الى كل من الدائنين الثبته ديوسم على التخليسة او المعرف بهم في قرار قضائي لاحق ولم توف لهم ديوسم بتمامها .

Illes - IV

- ١ ــ لكل دائن لم يحصل على المعدل المقرر له في عقد الصلح او لم يبرى إندة مدينه ابراء تاماً الحق في ان يعترض على اعادة الاعتبار باستدعاء بسيط يقدم الى قلم المحكمة مع الاوراق المنتبه في ميعاد شهر مسـن تاريخ ارسال العلم اليه .
 - ٢ ــ وللدائن المعترض ان يتدخل في المحاكمة التي تجري لاعادة الاعتبار .

ادة - ۲۷۶

- بعد انقضاء الميماد تحال الى النائب العام الذي رفع اليه الطاب ، نتيجة التحقيقات المنصوص عليها فيها سبق بالاعتراضات المقدمة من الدائنين .

المادة - ٤٧٣

- ١ تدعو المحكمة عند الاقتضاء طالب اعادة الاعتبار والمعرضين وتسمع وجاهبًا اقوالهم في غرفة المذاكرة .
 - ٢ ـــ ويجوز لكل واحد منهم ان يستعين بمحام .
- ٣ ــ وفي حالة وفاء الديون ببامها تكتفي المحكمة بالتبحقق من صمحة المستندات المبرزة فاذا رأتها منطبقة على
 القانون امرت باعادة الاعتبار .
 - ٤ ــ واذا كانت اعادة الاعتبار اختيارية تقدر المحكمة ظروف القضية .
 - م يصدر الحكم في جلسة علنية .
- ٢ ــ يبلغ الحكم الى المستدعي والى الدائنين المعترضين والنائب العام ولهو لاء الحق في استثناف الحكم في ميعاد
 ١٥ يوماً من تاريخ تبليغه البهم .
- ٧ ــ وبعد التدقيق تفصل محكمة الاستثناف في الفضية وفاقاً للاجراءات المنصوص عليها فيها تقـــدم ولا يقبل
 القرار الذي تصدره اي طريق من طرق الطعن.

المادة - ١٧٤

- ١ ـــ اذا رد الطلب فلا يمكن العودة اليه الا بعد مرور سنة .
- ٢ وإذا قبل الطلب أدرج الحكم الصادر ، في محكمة البداية أو الاستثناث في سجل محكمة التفايسة وألمحكمة التي
 يقيم في منطقة إلى المستدعي .

36.7

٣ ــ ويرسل ايضاً هذا الحكم الى النائب العام الذي تأتى طلب اعادة الاعتبار فيأمر بــــالاشارة اليه في السجل
 المختص .

٤ ــ ويسجل ايضاً هذا الحكم في سجل التجارة .

المادة ــ ٥٧٤

لا يجوز اعادة الاعتبار التجاري الى المفلسين الذين حكم عليهم بالافلاس الاحتيالي او بسرقة او احتيال او اساءة امانة الا اذاكانوا قد حصلوا على اعادة الاعتبار الجزائي .

المادة ـ ٢٧٦

يجوز اعادة الاعتبار للمفلس بعد وفاته .

المادة - ۷۷۶

تخضع الشركات المرخصة او المسجلة بمتدنى قسانون الشركسات الساري الهمول الى اجراءات التصفية الفسخ الواردة فيه . كما تخضع الشركات المدنية الاخوى الى قواعد التصفية الواردة في القانون المدني .

المادة - ۲۷۸

لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة – ٤٧٩

١ - يلغى اعتبار آ من تاريخ العمل بهذا القانون : ـــ

 أ — قانون التجارة العثماني الصادر في ٨ شعبان سنة ١٢٦٦ وذيله المورخ ٩ شوال سنه ١٢٧٦ ، وقانون للعاملات الافلاسية الصادر في ٢١ جهادي الاخرى سنة ١٣٣٣ وقانون الشيك الصادر في ٢٤جهادى الاول سنة ١٣٣٧ ، وكافة التعديلات الطارئة عليها .

- ب ـ قانون البوالص والشيكات الفاسطيني والتعديلات الطارئه عليه .
 - ج ــ قانون السهاسرة الفلسطيني .
 - د ــ قانون الافلاس الفلسطييي .
 - حبيع الاحكام الاخرى المخالفة لاحكام هذا القانون.
 - ٢ ــ رغم الغاء القوانين المذكورة : ــ
- أ تنتبر صحيحة الدعاوى والاجراءات التي بدئ بها قبل العمل بهــــلما القانون والتي جرت بصودة صحيحة وفق القوانين السابقة على ان تسري يقدر الإمكان إحكام هما القانون على تلك الدعاوى والاجراءات من المرحلة التي وصلت اليها يوم العمل به.

ب ــ تخضع صحة العقود والاويراق والدفاتر التجارية التي وضعت قبل العمل بهذا القانون الى احكام القوانين التي جرت في ظلها .

- ج لا تتأثر بهذا الالغاء الحقوق التي نشأت او الالترامات التي تترتب بمقتضى القوانين الملغاة ، وقبل
 العمل بالقانون الحالي .
- د ... تسري النصوص الواردة في هذا القانون حول التقادم على كل تقادم لم يكتمل وقت العمل بالقانون
 على ان النصوص الملغاة هي التي تسري على المسائل المتعلقة ببدء التقادم ووقفه وانقطاعه وذلك عن
 المدة السابقة على العمل بهذا القانون .
- و اذا حدد هذا الفانون مدة تفادم اقصر مماكان محدداً في القوانين الملغاة سرت المدة الجديدة من وقت العمل بهذا القانون ولوكانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك .
- واما اذاكانًا للباقي من المدة التي نصبت عليها القوانين الملغاة أقصر من المدة التي حددها هذاالقانون فان التقادم يتم بانقضاء هذا الباقي .
- ه ... توفق او ضاع التجار و دفاتر هم وسجلهم التجاري بمقتدى أحكسام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبة خلال مدة اقصاها اربعة أشهر من تاريخ العمل به .

المادة - ١٨٠

رئيس الوزراء والوزر اء مكلفو ن بتنفيذ احكام ها ا القانون .

1977/4/A

رئيس الــــــوزراء ووزير الدفــــــاع وصفي التسل	وزيـــــر العـــــــــــة سمعان داود	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية ووزير دولةلشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب الحجالي
ووزير الداخلية للشؤون البسلديسة والقرويسة قاسم الريماوي	وزيسر الشســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير المسواصلات بسرق وبسريسد فضل الدلقمولي	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــــر الاشغـــــال العامـــة يمچي الحطيب	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وليســــر المواصلات مبنـــاء طيران سكك سعيد الدجاني
ـة الامـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ــــــر وزيـــــــ والتعمير الـزراءــــــ كيال اساعيلحجازا	الخــــارجية الانشــاء	وزیسسسر دولة لشؤون دلسه السسسسوزراء عمد طوقان

- ۱۰۰ ۱۱ الفانون . **احتین بیال ا**ل